

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم ]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين ، فقد عازمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط ، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه ، ومع كونها من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى الله المعول في أن يوفقني لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمة ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين ؛

وبعد فقد التمس مني من لا تسعني مخالفتي أن ألتحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها ، ومقدمة في الخط ، فأجبتُه سائلاً متضرعاً أن ينفع بيها ، كما نفع بأختيها ، والله الموفق ؛

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست

بإعراب .

أقول : قوله « بأصول » يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلا « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قَلِبَتْ أَلْفًا » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها <sup>(١)</sup>

تعريف  
الصفة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُئِلٌ في موضعه ؛ فَرَجُلٌ مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ <sup>(٢)</sup> ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فَرَجُلٌ وِرَجُلًا وِرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبٍ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبِكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير <sup>(٣)</sup> ، وإما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقا حقيقيا على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب يعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعتق وقفل وكتف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفينية - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول: يئسَ على وزن فعِلْ وأيسَ على وزن عَفِلْ ، وإنما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال: إن كَرَّمَ مثلاً على وزن فَعَمَلٌ ، ولا يقال: على وزن فَعَمَلَلٌ أو أَفَعَلَّ أو فَاَعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون ، وقلنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهَمَ ليس على وزن قَطَّرَ<sup>(١)</sup> لتخالف مواضع الفتحيتين والسكونين ، وكذا نحو بَيَّطَرَ<sup>(٢)</sup> يخالف لَشَرَّيفَ<sup>(٣)</sup> في الوزن لتخالف موضعى الباءين ، وقد يُخَالَفُ ذلك<sup>(٤)</sup> في أوزان التصغير فيقال: أوزان التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ؛ فيدخل في فُعَيْعِلٌ أَكْيَلٌ وَحَمِيرٌ وَمُسَيْجِدٌ ونحوها ، وفي فُعَيْعِيلٌ مَفْيَيْتِيحٌ وَتَمْيَيْتِيلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك]<sup>(٥)</sup> لما سيحىء

حباتك وحبك ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرىء في الشواذ: ( والسما ذات الحبك ) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هي التى عنها الشارح المحقق بأنها لانظيرها (١) القمطر: الجمل القوى السريع ، وقيل: الجمل الضخم القوى ، ورجل قطر: قصير ، وامرأة قطرة: تصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة: ما تصان فيه السكتب

(٢) بيطر: عالج الدواب ، فهو بيطار . ويطر كفتح ويطر كجعفر ويطر كزبر ومبيطر ، وأصله بطر الشيء بيطره شقه ، وبابه نصر (٣) شريف الزرع: قطع شريافه ، وهو ورقة إذا كثرت وطال وخشى فساده ، ويقال: شرنفه ، أى قطع شرنافه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة فى قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه فى الوزن ؛ فأ كلب وزنه التصريفى أفيعل والتصغيرى فعيعل ، وحمر وزنه التصريفى فعيل والتصغيرى فعيعل ، ومسجد وزنه التصريفى مفعيل والتصغيرى فعيعل ؛ ومفيتيح وزنه التصريفى مفعيعل والتصغيرى فعيعيل وتمثيل وزنه التصريفى ففعيعل والتصغيرى ففعيعيل ، وسيأتى للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،  
أعنى الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل  
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في  
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ  
وفيه نظر <sup>(١)</sup> ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي

(١) هذا النظر في قول المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في حد التصريف  
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب  
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصود والمحدود  
وذى الزيادة ، وقد تكون للجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستئثار كتخفيف الهمزة  
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها  
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية  
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل  
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي  
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة  
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة  
في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان  
الساكنان في كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الادغام في كلمتين  
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فإله من وال »  
« قل لزيد » والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو « ادخل السوق »  
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الاول  
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »  
مشكل على كل حال ، وذلك أن الماضي وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال  
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم  
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أ جعلت  
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فإن أراد أن الماضي والمضارع [ مثلاً ] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعدٌ لأنهما بناءان مُستأنفان بُنيًا بعدَ هدمِ بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدَّ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فإن القانون الذي تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضي والمضارعُ والأمرُ وغيرُ ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هي أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بلى قد يقال لَصَرَبَ مثلاً : هذا بناءٌ حاله كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إن صَرَبَ حالُ بناء ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهمزة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قولٌ ، وأما التثاقؤهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء - كما ذكرنا - يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقي ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والادغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التي ليست باعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة - كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل (١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول البشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف<sup>(١)</sup> جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،  
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني<sup>(٢)</sup> من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق  
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ، من ذلك قول المصنف « أن الحق  
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز  
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف  
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ، فانهم يطلقون النحو  
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم  
العربية أفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب  
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف  
قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسمه وعن كل ما عداه  
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما  
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير  
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل  
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك  
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم  
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :  
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو  
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة  
والادغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما  
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء  
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء  
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل  
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَمْتَقِضِيهِ قِيَاسُ  
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَّبِعِينَ فِي مَسَائِلِ التَّمْرِينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخَّرُونَ عَلَى أَنْ  
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْبِنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أُصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةِ  
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْضُ لآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ  
وغير ذلك .

أنواع  
الأبنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمْسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ  
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أن تأخذ من الكلمة لفظاً لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته ثم تعمل في هذا  
اللفظ الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلال وإبدال وإدغام ، فإذا بنيت  
من وأيت مثل قفل قلت وؤى ، فإذا خففت الهمزة بابدالها من جنس حركة ما قبلها  
صار ووياء ، فعلى أن قلب الواو الأولى همزة في مثل هذا واجب يقال : أوى ، وعلى  
أنه جائز يقال : «أوى» ، أو «ووى» ، وإذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت :  
ووأى ، تعل الياء بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تحذف الألف لالتقاء  
الساكنين ، فإذا خففت الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها ، فعلى القول  
بوجوب القلب في مثله يقال : أوى ، كفتى ، وعلى القول بعدم وجوبه يقال : أوى ،  
أو ووى

(١) قول المصنف « وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية الخ » مقتضاه أن  
الأبنية الأصول للاسم والفعل لا تكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل  
الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد ، مثال ما كان  
على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة ، ومثاله محذوف  
الفاء عدوة وزنة ودية وشية ، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث  
كلمات : سه اتفاقاً ، وأصله سه بدليل جمعه على أستاه ، ومد على رأى من يقول : إن أصلها  
منذ ، استدلالاً بأنك لو سميت بمد صغرتة على منيذ وجمعتة على أمناذ ، قال الشارح  
في شرح الكافية : ومنع منه صاحب المعنى في الموضوعين وقال : قولهم منيذ وأمناذ  
غير منقول عن العرب ، وأما تحريك ذال منفي نحو « منذ اليوم » بالضم للساكنين

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء (١)  
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسر فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم  
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله  
الضم بخفف فلما احتجج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كما في « لهم اليوم » والكلمة  
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها  
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولاسبب لها هنا إلا انقلابها  
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في  
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتبارا  
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما  
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن  
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من  
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف  
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،  
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامي »  
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،  
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار غريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى  
له عروق في السكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرفى أن أقل الأبنية  
ثلاثة ، ولا للسرفى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :  
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف  
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض  
الاحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع  
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال  
الجاربردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،  
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ



واعلم أنه لم يُبين من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول <sup>(١)</sup> والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإما قال « الأصول » لأنه يزداد على ثلاثي الفعل واحد كأخرج ، واثنان كاتقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رباعيّه واحد كندخرج ، واثنان كاحرنجم <sup>(٢)</sup> ويزاد على ثلاثي الاسم واحد نحو ضارب ، واثنان كمضروب ، وثلاثة كمستخرج ، وأربعة كاستخراج ، وعلى رباعيّه واحد كمدخرج ، واثنان كمتدخرج ، وثلاثة كاحرنجام <sup>(٣)</sup> ، ولم يزد في خماسيه غير حرف مدقبل الآخر نحو سلسيل <sup>(٤)</sup> وعَصْرُ فُوط <sup>(٥)</sup> أو بعده مُجَرِّداً عن التاء كقبعثرى <sup>(٥)</sup>

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا يجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسباً لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإنما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لثلايهم أنه كلبتان ؛ إذ الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الأبنية وقوعا في الكلام الثلاثي ، ويليه الرباعي ، ويليه الخماسي

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصراب حذفه والتعليل تام بدونه  
(٢) الاحرنجام : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتدت بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسيل ، إذا كان سهل المدخل في الخلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : ( عينا فيها تسمى سلسيلا ) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرّف وحقه المنع للعلبية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العصفوط : دويبة بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العطاء

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والأثني قبعثرة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كقَبَعَثْرَاءَ ، وندر قرَعْبِلَانَةٌ <sup>(١)</sup> وإِصْطَفَلِينَةٌ <sup>(٢)</sup>

الميزان  
العصرى

قال : « وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِالنَّفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ،  
وَيُعْبَرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الْأَفْتَعَالِ فَإِنَّهُ بِالنَّفَاءِ ، وَإِلَّا  
الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لغيرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ  
إِلَّا بِثَبْتِ ، وَمِنْ . ثُمَّ كَانَ حَلْتِيتٌ <sup>(٣)</sup> فَعَلِيلًا لَا فَعْلِيلَتًا ، وَسُحُنُونٌ <sup>(٤)</sup> »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي مجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات  
الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعل ، فزيدت فيه ثلاثة  
أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه  
اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به  
(٢) في القاموس : « الاصطقلين - كجرحلين بزيادة الياء والنون - :

الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطقلينة ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنزعك  
من الملك انتزاع الاصطقلينة ، ولأردنك إريسا من الأراصة ترعى الدوبل » اه  
والاريس : الأكار : أى الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكر من الخنازير خاصة أو  
ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة - بعنى الاصطقلينة - بعربية محضة لان الصاد  
والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعبلانة وإصطقلينة »  
نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخناسى حرفا مدقبلا الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان  
صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه - أعنى مغناطيس - ابن القطاع ،  
ونقول : « فى اللسان المغنطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفى القاموس  
« المغنطيس والمغنطيس والمغنطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اه

(٣) قال فى اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربى أو معرب ولم يبلغنى  
أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمطح  
ثم يخرج من وسطه قصبة تسمى وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج فى أصول  
ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقله الحلتيت ويأكلونها وليست مما  
يبقى على الشتاء » اه

(٤) لم نجد هذه الكلمة فى القاموس وشرحه ولا فى اللسان ، وفى شرح  
الجاريردى أنه أول الريح والمطر

وَعُشْتُونٌ<sup>(١)</sup> فُغْلُولًا لَا فُغْلُونًا لِذَلِكَ وَوَعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونٌ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ  
فَفَعْلُونٌ لَا فَعْلُولٌ كَعَمْدُونٌ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ ؛ لِنُدُورٍ<sup>(٢)</sup> فَعْلُولٌ وَهُوَ  
صَعْفُوقٌ<sup>(٣)</sup> ، وَخَزْرُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانٌ<sup>(٤)</sup> فَعْلَانٌ ، وَخَزْرَعَالٌ<sup>(٥)</sup> نَادِرٌ  
وَبُطْنَانٌ<sup>(٦)</sup> فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ<sup>(٧)</sup> ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ تَقْيِضٌ ظُهُرَإِنْ «

(١) قال في القاموس : « العشتون اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحت سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت خنك البعير ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »  
(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون ( بفتح أوله وبالنون ) وقوله « لنُدور فعول » تعليل لجملة على فعلون ونفي كونه فعلولا  
(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعول بفتح أوله ، قال في اللسان : « وقال الأزهرى كل ما جاء على فعول فهو مضموم الأول مثل زنبور وهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لحوّل باليامة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن برى : رأيت بخط أبي سهل الهروى على حاشية كتاب : جاء على فعول ( بالفتح ) صعفوق وصعقول لضرب من الكمأة وبعكوكه الوادى لجانبه ، قال ابن برى : أما بعكوكه الوادى وبعكوكه الشر فذكرها السيرافى وغيره بالضم لا غير ، أعنى بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطيا أو أعجميا » اه وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتححه فهو مزيد على ما حكاه ابن برى عن الهروى

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل : هو مدينة بين الرى ونيسابور

(٥) سيأتى في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة  
(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتى لهذا القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أى ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أى جمعت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصرف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقيل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخرَجَ ، أى : هو على صفة يتصرف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شىء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشتركة فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المُشتركة فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها العلومة ، فلما كان المراد من صوغ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزنا وزنةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة<sup>(١)</sup> حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلى والزائد ومحل الأصلى ، فاذا قيل له إن وزن منطلق منفعلى ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره الألتاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع ( جمع راعع ) ، وقردد ؛ إذا لم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطرْدُ في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مَصْدَرٌ قد غُيِّرَ غالباً إما بالحركات كضرب وُضِرَبَ أو بالحروف كيضرب وُضارِب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثيرٌ منه خالٍ من هذا المعنى كَرَجُلٌ وَفَرَسٌ وَجَعْفَرٌ وَسَفَرٌ جَل ، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ؛ إذ الضَّرْبُ فعل ، وكذا القَتْلُ والنَّوْمُ ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كَرَزَتْ اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيتها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كَرَزَتْ هي دون البعيد

فان كان في الكلمة المقصودِ وَزْنُهَا حرفٌ زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قَطَعَ أو لام جَلَبَبَ كَرَزَتْ العين في وزن الأول نحو فَعَلَّ واللام في وزن الثاني نحو فَعَلَّلَ ، ولا يُورَدُ ذلك المزيدُ بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَّلَ وَلَا فَعَلَّبَ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي ، سواء كان التكرير للخالق كَقَرَدَدٍ<sup>(١)</sup> أو

حرف أصلي ، وإن لم تزدد على الثلاثة فالملتان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب .  
(١) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ؛ ومن الظئر أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه .

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلي أوردَ في الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال في ضارب : فاعل ، وفي مضروب : مفعول

الوزن  
التصغير

وقد ينكسر هذا الأصل الممهد في أوزان التصغير ، إذ قصدوا حصرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعَلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ دُرَيْبُهُمْ مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلٌ ؛ وأَسِيدٌ وهو أُفَيْعِلٌ ، وَمُطَيْلِقٌ وهو مُفَيْعِلٌ ، وَجَوَيْرِبٌ وهو فَوَيْعِلٌ ، وَحَمِيرٌ وهو فُعَيْلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ عَصَيْفِيرٌ وهو فُعَيْلِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصارَ يحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشترَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فإن دُرَيْبُهُمَا مثلاً وأَحْمِيرٌ وَجَدِيُولًا وَمُطَيْلِقًا تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فعيعل ، فوزنوها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لا بد للثلاثي — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكّم ، إذ لو قالوا مثلاً أفيعل باعتبار نحو أحيمر أو مفيعل باعتبار نحو مجيلس أو فُعَيْلٌ باعتبار نحو حَمِيرٌ أو غير ذلك كان تحكّمًا ، فلم يكن بدًّا من تكرير أحد الأصول ، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا في العين كزُرُقٌ<sup>(١)</sup> أو في اللام كمَهْدِدٌ<sup>(٢)</sup> وَقَرَدَدٌ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض في ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيل لانبتس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعى المجرى عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثى كما ذكرنا ، فكررنا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثى خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورتوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دُرَيْهِمْ فُعَيْلٌ ، وَحُمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُفَعَيْلٌ ، ونحو ذلك .**

هذا ، وقد يجوز فى بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما فى **حَلَيْتِ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما فى **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحقاتاً **بِقِنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرير لामه وإن اتفق ذلك ، بل كان التصدي إلى زيادة الياء والتاء كما فى **عِفْرِيَّتٍ** <sup>(١)</sup> فيكون **فِعْلِيَّتًا** ، وكذا **سَمْنَانٌ** : إما أن يكون مكرر اللام للحاق بزَلْزَالٍ ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد فى **سَمْنَانٍ** ، ولادليل فى قول الحماسى : -

١ - **نَحْوُ الْأَمِيلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا فِعْفِيَّةً فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكْمُ** <sup>(٢)</sup>

- بمنع صرف **سَمْنَانَ** - على كونه فعلاً ، لجواز كونه فعلاً لا امتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للحاق لأن فعلاً نادراً كخزعال ، ولا ياحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن فعلاً إذا كان فاءً ولامه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَالٍ** <sup>(٣)</sup>

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كسد ومرد ، وهو (مهدد) فعلل اه وقال سيويوه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ فى الأمر المبالغ فيه مع دها.

(٢) **الأميليح** : ماء لبى ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا فى بكرة النهار ، وهى أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) **الزلال** : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس فى الساق ، وخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وخلخال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو  
زَلْزَال بَقَعْفَال على ماهو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب ذى الزيادة ،  
ولا يجوز أن يكون التاء ان أصليتين في حِلْتَيْتِ وكذا النونان في سَمْنَان لماسيجيء  
من أن التضعيف في الرباعي والخماسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يُفَصَّلَ أحد  
الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلْزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجيء ،  
ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير اللاحق كما في سُوْدَدِ<sup>(١)</sup> عند سيديويه  
لأن معنى اللاحق حاصل فيهما، وإنما امتنع ذلك في نحو سُوْدَدِ عند سيديويه<sup>(١)</sup>  
لعدم نحو جُجْدَبِ عنده

وأما نحو سَخْنُونِ وَعَثْنُونِ فهما مكررا اللام لللاحق بَصُفْوَرِ، ولا يجوز أن  
يكون زيد الواو والنون كما في سَمْدُونِ لعدم فَعْلُونِ في أبنيتهم ، وأما سَخْنُونِ  
— بفتح الفاء — فليس بمكرر اللام لللاحق بَصَمْفُوقِ ، لأنه نادر ، ولا يلحق  
بالنادر ، وليس التكرير لغير اللاحق كما في سُوْدَدِ<sup>(١)</sup> لعدم فَعْلُولِ مكرراً اللام  
فهو إذن فَعْلُونِ اثبوت فعملون في الأعلام خاصة ، وَسَخْنُونِ علم  
وأما بَطْنَانِ فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن<sup>(٢)</sup> ، وليس فُعْلَالِ من

---

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح ها هنا فى كلمة سُوْدَدِ مخالفاً لما سياتى له ،  
فقد قال فى مبحث اللاحق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء فى الملحقه  
ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ، فلا يقال إن اعشوشب و اجلود ملحقان باحرنجم  
لأن الواو فىهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيديويه فى نحو سُوْدَدِ إنه ملحق  
بجندب المزيدي نونه ، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جندب وإن نحو سُوْدَدِ  
ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش  
ملحق بجندب وعند سيديويه لللاحق أيضا كسُوْدَدِ وإن لم يأت عنده فعل اه فأتان  
العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيديويه أن كلمة سُوْدَدِ ملحقة بنحو جندب  
(٢) الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهري فى



أبنية الجموع ، وفُعْلَانُ منها كَقَفْرَانٍ<sup>(١)</sup> ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون  
فُعْلَالًا مكرر اللام لللاحق بَقُسْطَاسٍ<sup>(٢)</sup> كما في قُرْطَاطٍ<sup>(٣)</sup> وَفُسْطَاطٍ<sup>(٤)</sup> ،  
أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا لللاحق كما في سُودَدٍ عند سيبويه<sup>(٥)</sup>  
وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بطنان ملحقا بقُرطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح  
قِرْطَاسٌ - بكسر الفاء - ولقائل أن يقول : قُرطَاسٌ غير ضعيف ، وقد  
قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت  
والظاهر أن المصنف بنى على أن بَطْنَانًا وظَهْرَانًا مفردان<sup>(٥)</sup> فحل بَطْنَانًا في  
كونه فُعْلَانٌ عَلَى ظَهْرَانٍ الذي هو فُعْلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَيْنِ لم يحتج إلى  
ما ذكر ، لأن فُعْلَالًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما  
ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه  
على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش و بطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان  
كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفران : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك (والمكايك : جمع  
مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض

يساوى مائة وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداهية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التي فيها يجتمع الناس ، وكل  
مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال  
الزمخشري : الفسطاط : ضرب من الأبنية في السفردون السراق ، وبه سميت المدينة ،  
ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَامٍ ثَانِيَةٍ  
إِنْ كَانَ الْاسْمُ رِبَاعِيًّا ، كَمَا تَقُولُ : وَزَنَ جَعْفَرٍ فَعَلَّلَ  
قوله « وثالثة » أى : إِذَا كَانَ الْاسْمُ خَمْسِيًّا كَمَا تَقُولُ : وَزَنَ سَفْرَجِيلَ فَعَلَّلَ  
قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد فى الوزن الحرف الزائد بعينه  
فى مثل مكانه ، كَمَا تَقُولُ : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول فى مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ (١)  
من تاء الافتعال ، وَلَا تَقُولُ أَفْطَعَلَ وَلَا أَفْدَعَلَ ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُسَلَّمُ ، بَلْ تَقُولُ : اضْطَرَبَ  
عَلَى وَزْنِ أَفْطَعَلَ ، وَخَصَّصْتُ (٢) وَزَنَهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَأَقُ (٣) وَزَنَهُ هَفَعَلَ ، وَفَقِيمِجٌ  
وَزَنَهُ (٤) فُعَيْلِجٌ ؛ فَيَعْبُرُ عَنْ كُلِّ الزَّائِدِ الْمَبْدَلِ [ مِنْهُ ] بِالْبَدْلِ ، لَا بِالْمَبْدَلِ مِنْهُ  
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي الْمَبْدَلِ عَنِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ : « يَجُوزُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْهُ بِالْبَدْلِ ، فَيُقَالُ  
فِي قَالَ : إِنَّهُ عَلَى وَزْنِ قَالَ » اهـ ، قَالَ فِي الشَّرْحِ (٥) : إِنَّمَا لَمْ يُوزَّنِ الْمَبْدَلُ مِنْ تَاءِ

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالالوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى زرع  
أى طرح البذر

(٢) فخصط : هو فخصت بتاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشديدها لها بالتاء فى نحو اصطبر  
والإبدال فى فخصت شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريقة فى البناء  
(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت  
همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج ( بالتصغير والجيم مشددة ) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ،  
وققيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيمًا كما قالوا : علجا وعشجا فى  
على وعشى

(٥) المراد بالشرح فى هذه العبارة شرح ابن الحاجب على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستتقال أو للتنبية على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في كَحْصَطُ وفي فُزْدُ (١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو قولك : ازيّنْ وادّارك (٢) على وزن أفعلّ وأفعلّ ، وقولك قرّدْ وقطّع وأطلبّ على وزن فَعْلَلْ وَفَعَّلْ وَأَفْعَلَّ ؛ لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال في قرّدْ فَعْلَلْ ، بل فَعْلَلْ قوله « أو غيره » أى : لا يقال في نحو قطع فَعَطَّلَ ، بل فَعَّلَ ، قال : (٣) <sup>زنه</sup> المكرر « إنما وزن المكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا ينتقض عليه بقولهم في وزن حَوْ قَلَّ وَبَيَّطَرَ : فَوَعَّلَ وَفَيَّعَلَ ، بل العلة في التعبير عن المكرر للالحاق [ كان ] أو لغيره عينا كان أو لا ما ذكرته قبله قوله « فانه بما تقدمه » أى : فإن المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذي تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون من عُشْنُونٍ من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل باللام الذي تقدمه .

(١) فرد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مستند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع  
(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايا ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك فأبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل بسابقه ، واطلب : أصله اطلب فأبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق ثم أدغمت الطاء في الطاء .

(٣) القائل هو المصنف في الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا بثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُونُ — بالفتح — إنه فَعْلُونُ لا فَعْلُولُ .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعلية قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعدمه » أى : لعدم فَعْلُونُ .

قوله « وَسَحْنُونُ إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِيَ الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وَحَمْدُونُ وَسَحْنُونُ : علمان .

قوله « وهو صَعْفُوقُ » أى : الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوقُ ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوقُ : خَوْلٌ<sup>(١)</sup> باليماة

قوله « وَخَرْثُوبٌ ضعيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُولُ ؛ لأن النون زائدة لقولهم أَخْرُوبُ — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر » قال الفراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بها خزعال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قَهْمَقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

---

(١) الخول - بفتح الخاء - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربي . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الأبل واصلاحها ، من التخول التمهد وحسن الرعاية

قَهْرٌ<sup>(١)</sup> وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف  
كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ<sup>(٢)</sup> وَزَلْزَالٍ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلِبَتِ الزَّيْنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي  
أَدْرِ أَعْفَلُ ، وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كِنَاءً بِنَاءً مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمْتَاةٍ اشْتِقَاقِهِ  
كَجَلَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَأَدْرِ ،  
وَبَادَاءِ تَرَكِهِ إِلَى تَمَرِّ تَيْنٍ عِنْدَ الْحَلِيلِ نَحْوَ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ  
عَلَى الْأَصْحَحِ نَحْوَ أَشْيَاءَ ؛ فَهِيَ أَمْعَاءُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : أَمْعَالٌ ، وَقَالَ الْقَرْنَاءُ : أَمْعَاءُ  
وَأَصْلُهَا أَمْعِلَاءُ ، وَكَذَلِكَ الْخُذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا »

القلب  
المكاني

أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر  
ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو امضحلّ واكرهفّ  
في اضمحلّ واكفهّر<sup>(٣)</sup> ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كبناء  
في نأى ينأى ، ورأى في رأى ، ولأع وهاع وشواع في لائع وهائع<sup>(٤)</sup>

أنواع  
القلب

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحاجر الأملس الأسود  
الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقاراه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة الكلابيين بمعناها ، واكفهّر الرجل :

عبس وقطب وجهه ، واكرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائع لائع : أى جبان ضعيف جزءه ، وهو اسم فاعل من  
الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هاع  
لاع ( معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين ) فاختلف العلماء في تحريكه  
فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة  
وقال آخرون : أصله هائع لائع ؛ فحذفت العين ووزنه قال ؛ وقال بعض العرب  
هاع لاع ( معربا لإعراب قاض ) فقال العلماء : أصله هابع لاوع قدمت اللام على  
العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه  
بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد تتوارد هذه الأوجه

وشوائع<sup>(١)</sup> والمهامة وأصلها المماهة<sup>(٢)</sup>، وأمهييت الحديد<sup>(٣)</sup> في أمهته، ونحو جاء عند الخليل؛ وقد يقدم متلو الآخر على العين نحو طامن وأصله طمان<sup>(٤)</sup> لأنه من الطمأنينة، ومنه أطان يطمنن اطمننا، وقد تقدم العين على الفاء كما في أيس وجاه وأينق والآراء والآبار والآذر<sup>(٥)</sup>، وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادي وأصله الواسد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه، بل إن كان المرفوع بالضمّة والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء إلا أحد الوجهين، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخرأ ليس غير

(١) شوائع: جمع شائعة، تقول: أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب، وتقول: جاءت الخيل شوائع وشواعى: أى متفرقة

(٢) المماهة: واحدة الماء، وهو الماء، قاله في اللسان، والمهامة - بفتح الميم - الحجارة البيض التي تبرق، وهى البلورة التي تبص لشدة بياضها، وهى البرة أيضاً، والمهامة - بضم الميم - ماء الفحل، وإذا استقرت أمثلة القلب المكاني علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها، قال ابن منظور: «المهو من السيوف: الرقيق، وقيل: هو الكثير الفرند، وزنه فلع، مقلوب من لفظ ماه، قال ابن جنى: وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء» اه

(٣) تقول: أمهييت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول: إمامه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به، ومثل ذلك قولهم في حفر البئر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طامن الرجل الرجل: إذا سكنه، والطمأنينة: السكون، والذي ذهب إليه المؤلف من أن طامن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طامن، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه: المنزلة والقدرة عند السلطان، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكناً

علامات القلب قوله « بأصله » أى : بما اشتُقَّ منه الكلمةُ التى فيها القلب ، فان مصدر القلب نَاءُ يَنْأَى النَّأَى لَا النَّأَى

قوله : « وبامثلة اشتقاقه » أى :- بالكلمات المشتقة مما اشتُقَّ منه المقلوبُ ؛ فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهْتُهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛ وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الوَحْدَةُ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس وَتَقَوَّسَ مشتقان من القَوْسِ اشتقاقَ القَسَى منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تُؤكِّد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كائيس » حَقُّ العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخر كما فى حَوَلَ وَغَوَّرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ، وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالاببدال أيضا ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء فثالها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل . وأصل آراء وآبار آراء وآبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول الكلمة وثانيتها ساكنة فقلبت الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل آدر آدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ؛ فان رَجَلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كما يس مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقلية مقلوبة من الكثرة ، كآرام وآدمع آرام وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان <sup>(١)</sup> على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرَف بأصله ؛ فالجاء والحادي والتسى عرف قلبها بأصولها وهي الوجه والوحدة والقوس ، وكذا آيس آيس بالياس ، وآرام وآدمع برهم ودار ، فان ثبت لغتان بمعنى يتوَّهم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جذباً وجذب جذباً ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه ، وقد يكون مرفوض الأصل كالقيسى ، فان أصله — أعنى القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء <sup>(٢)</sup> ؛ فانه عنده قياسى

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جمهور المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان ( فى مادة جذب ) إلى أن جذب مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده ( فى مادة جذب ) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائية، وهى مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساء سوما وسواء وسواءة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب؛ فعل به ما يسره



قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أي : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفي جمعه على فواعل نحو جَوَاءٌ وَسَوَاءٌ جَمْعِيٌّ جَائِيَةٌ وَسَائِيَةٌ وفي الجمع الأقصى لمفردٍ لآمه همزة قبلها حرف مد كخطايا في جمع خطيئة ، وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروهه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروهه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقْوُولٍ إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيلٌ له ، وهو حذف أولهما ، وكذا في مسئلتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلاين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاكٍ وشواعٍ في شائكٍ وشوائعٍ ؛ لثلاثيهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستقل عندهم كما يجيء في باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك ، فيقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدي إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو فائلٍ وبائعٍ ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجيء تحقيقه في باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ماترى باقلا بياء الجائئ عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبةً عن الهمزة لم تُعَلَّ بحذف حرّتها كما في داري<sup>(١)</sup> ومستَهزِونَ

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما في داري<sup>(٢)</sup> ومستَهزِينَ فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقي الياء في داري<sup>(٣)</sup> ومستَهزِينَ ، وَرُوي عن حمزة مُسْتَهزِونَ ، وعليه قوله<sup>(٤)</sup> :  
٣ - جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يَعاقِبُ بِظُلْمِهِ سَريعاً وَإِلَّا يَبْدَأُ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ<sup>(٥)</sup>

حذف الألف للجزم ، وكذا قالوا محيًى في حَبُوءٍ مخفٍ حَبُوءٍ بالهمزة كما يجيء في باب الاعلال ، وبعضهم يقول في تخفيف رُؤية ورُؤية : رُية ورُياً بالادغام كما يجيء في باب الاعلال

(١) مذهب سيبويه في جاء أن أصله جايء فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جائماً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين في الطرف أو لاهما مكسورة على ماسياتي في تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرجت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في داري وأصله داري وفي مستَهزِينَ وأصله مستَهزِونَ خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) داري : اسم فاعل من قولك درأه درءاً ودراً إذا دفعه وتقول : ناقة داريء مغدة ، ومستَهزِء اسم فاعل من استهزأ منه وبه أي سخر .

(٣) هو زهير ابن أبي سلى المزني ، والبيت من معلقته يمدح به حصين ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلله أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأ أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

قان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً  
لتحركها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا  
أصليتين كما في أوْدُ<sup>(١)</sup> وأَيْلٌ ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجيء في باب  
الإعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألقا العروض الحركة  
عليها كما في « أُخْشَى اللهُ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة  
في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشَى اللهُ » ، ولو لم يُعْتَدَ بتلك العارضة  
لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لأشياء آخر ، هذا ،  
وإنما قدم الإدغام في أئمة وإوزة على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو  
بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها  
إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف  
الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نَوَى أوْلاً دون عينه ، فلما أدغم أحد المثلين في  
الآخر في أئمة وإوزة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله ثقل حركته  
إليه — تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزال علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ،  
وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الأول كما صَبَّح دون الثاني ،

---

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل  
منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود ( مثلث الواو ) على وزن أفعل  
وأصله أودد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأول - بفتح  
الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يثلث إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى  
داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والأثر يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كجفف<sup>(١)</sup> لقولهم وز<sup>(٢)</sup> ، وأما ترك قلب عين نحو نوى بعد قلب اللام فلما يجيء في باب الاعلال<sup>(٣)</sup>

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الادغام في برية ومقرورة<sup>(٤)</sup> بعد القلب ؟ وهلا كان مثل ريباً<sup>(٥)</sup> غير مدغم ، مع أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة في برية ومقرورة لقصد الادغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضا للعرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما في بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أي : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجاني الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطة ، واحدة الأوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا في اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذي يجيء في باب الاعلال هو أن بشرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلنت اللام كما في نوى أم لم تعلن

(٤) برية : أصله بريثة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أي أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء . ومقرورة : أصله مقرورة اسم مفعول من قرأ ففعل به ، فعل بسابقة

(٥) ريباً : أصله ريباً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ، والرئي : المنظر الحسن

إلى هذا مذهبُ سيبويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والقراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعيين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لاجمع ، كالتصبياء والغضبيات والطرّفاء ، في القصبَة والغصاة والطرّفة <sup>(١)</sup> وأصلها شَيْئَاء ، قدّمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَفْعَاء ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، ككَيْبَتٍ وَأَبْيَاتٍ ، مُنِعَ صرفه تَوَهُّمًا أنه كحمرء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَهُّمَ في مَسِيلٍ <sup>(٢)</sup> — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسَلَانٍ كما جمع قَفِيرٌ على قَفْرَانٍ وحقه مَسَائِلٍ وكما تَوَهُّمَ في مُصَيَّبَةٍ وَمَعِيْشَةٍ أن ياءها زائدة كياء قبيلة فهمزت في الجمع فقيل : مصائب اتفاقاً ، ومعاش عن بعضهم ، والقياس مصابوب ومعاش ، وكما توهم في مندِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمِدْرَعَةٍ <sup>(٣)</sup> ، وهو من تركيب ندل <sup>(٤)</sup> ودَرَعٍ وَسَكَنٍ ، أصالةٌ ميمها فقيل : تَمْدَلٌ وَتَمْسَكُنٌ وَتَمْدَرَعٌ اه .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضياء : منبت الغضا ، وواحد غضا أيضاً ، والغصاة : الشجر الذي ينبت في هذا المكان واحده غصاة . والطرّفاء : اسم

جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ؛ ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة - كمكنسة - الثوب من الصوف

(٤) ندل الشيء : نقله ، وندل الخبز : أخذه بيده ، والمنديل : الخرقعة التي يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمُولٌ صَحِيحٌ — بعيدٌ من الحكمة .<sup>(١)</sup>  
وقال الأخفش والقراء : أصله أَشْيَاءٌ جَمَعَ شَيْءٌ وَأَصْلُهُ شَيْءٌ نَحْوَ بَيْنٍ وَأَيْبِنَاءٍ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف المهززة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني . أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من المخفف ، قياساً على أخواته ، فإن بَيْنًا وَسَيْدًا وَمَيْتًا أكثر من بَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أشياء ، ولو كان أفعلاء [ وهو ] جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمع على أشياءواتٍ مما يُقَوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فعلاواتٍ مطرداً نحو صحراء على صحراوات ، وجمع الجمع بالألف والتاء كرجالات وبيوتات غير قياس .

---

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله ( ودرع ) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أي ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أي ألبستها قميصها ، فتدرع وادرع أي لبسها ، ولم نعر على فعل ثلاثي مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها ( يريد أشياء ) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شهت بفعالها في كونها جمعت على أشياءوات فصارت كخضراء وخضراوات ، وحينئذ لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالألف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أشايا ، وأشأوى ، في جمع أشياء ، كصحارى في جمع صحراء ، فان أفعلاء وأفعالا لا يُجمَعان على فعّالي ، والأصلُ هو الأشايا<sup>(١)</sup> وقلبت الياء في الأشأوى واو أعلى غير قياس ، كما قيل : جبيته جيباًة وجبأوة .

وقال سيبويه : أشأوى جمع إشأوة في التقدير ، فيكون إذن مثل إدأوة<sup>(٢)</sup> وأداوى كأنه بنى من شيء شياًة ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إشأية ، ثم قلبت الياء واو أعلى غير قياس كما في جبأوة ، ثم جمع على أشأوى كما إدأوة وأداوى .

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول : مُجمع أشياء على أشايا ، ثم قُلبت الياء واو أعلى غير القياس

قوله « وكذلك الحذف » عطف على قوله « إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله » يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله « إلا أن يُبينَ فيهما » أى : يبين الأصل في المقلوب والمخدوف ، يعني

---

(١) أصل أشايا الذي هو جمع أشياء أشياء ، فقلبت الياء همزة ( على رأى سيديويه وجمهور البصريين ) فصار أشأى بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولي الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حيثُذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لا بد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لامرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واو بعد ذلك غير القياس

(٢) الإدأوة - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للبا

[ أنك ] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لا تقول : إن أشياء مثلاً عند سيديويه فعلاءً إذا قصدت بيان أصله ، بل الذي تزن فعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول : أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول : أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوباً ومحذوفاً ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمَعْتَلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَالصَّحِيحُ مُخَالَفُهُ ؛ فَأَلْمَعْتَلُّ بِالْفَاءِ مِثَالُهُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجْرُفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِاللَّامِ مَنَّقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَاللَّامِ لَفِيْفٌ مَفْرُوقٌ » .

الصحيح  
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعياً الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء (١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف في الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجيء في باب ذى الزيادة وأما الألف فلا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضعفاً فإن عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لامه الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فسلم ؛ فبحو هجف وخب اللام الثانية مزيدة للالحاق بهزير ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن المهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهبر ( وهو ما يعلوا الثوب الجديد ) ونحو ضئبل وتظلل ( وهما اسمان من أسماء الداهية )



الخامس مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، محورَ نَتَلْ<sup>(١)</sup> وَإِصْطَبَلْ بل يكون الرباعي مضاعفا بشرط فصل حرف أصلي بين المثليين كَرَزَلْ ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة في باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « ما فيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوْقَلْ وَبَيْطَرَ وَبَصْرَبُ<sup>(٢)</sup> ، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح : أى لا تبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهزأة وإن شاركتها فى هذا المعنى لکن لم يجز الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كَأَمْرٍ وَسَأَلٍ وَقَرَأَ ، وقد يكون معتلا نحو آلٍ وَوَالٍ<sup>(٣)</sup> ورأى : وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ وَوَعَدَ .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كَمَدٍّ ، أو معتل كودٍّ وَحَيٍّ وَقُوَّةٍ ، وكذا غير المضاعف كضرب وواعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كأَزٍّ<sup>(٤)</sup> ، أو غيره كَمَدٍّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والامر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خامس الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون فائدة مثل نون ججنفل ، أما واوه فأصلية لأنها لا تزداد أو لا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع فى المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أو لا وما لا : رجع ، ووأل يثل وألا ووو لا ووئلا : لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدرتوز وتزأز أو أزيزاً : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه مماثلان وهو الكثير ، أو مفاؤه وعينه  
مماثلان كدَدَن<sup>(١)</sup> وهو في غاية القلة<sup>(٢)</sup> ، أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد  
حرفين أصليين نحو زلزل ، أمامافؤه ولامه مماثلان ككَلَقَ فلا يسمى مضاعفا .  
قوله « فالمعتل بالقاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال  
نحو وَعَدَّ وَيَسَّرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن  
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛  
فلماضى أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أي : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها  
بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقى أجوفَ ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيرا نحو  
قُلْتُ وَبِعْتُ ولم يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ [ وَقُلْ وَبِعْ ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول  
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا  
بحكاية النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية  
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِعْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب  
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه  
الأخير في الجزم والوقف نحو أَعَزُّ وَأَزِمُّ وَأَخَشَّ وَلَا تَعَزُّ وَلَا تَرِمُّ وَلَا تَحْشَّ ، وسمي  
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

---

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أي محذوف اللام كيد  
فيقال الدد ، ومقصورا كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثلين مستثقل ، فإذا كان في أول الكلمة  
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر  
الادغام حينئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها؛ فتسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ <sup>(١)</sup> وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ وَالْقُوَّةَ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولقيفا مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلِيٍّ وَوَقِيٍّ .

قال : « وللإسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية ، والقسمة تقتضي اثني عشر ، سقط منها فعل وفعل استثقلاً وجعل الدليل منقولاً ، والحُبُكُ إن ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة ، وهى فَلَْسُ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قَفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ » <sup>(٢)</sup>

أبنية  
الاسم  
الثلاثي

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، والعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثناً عشر ، سقط المثالثان لاستئصال الخروج من

(١) لم يجيء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : يَوْمَتُهُ وكَمَا قالوا : تَوَيْلٌ ، إذا قال ويلي ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدَتْ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .  
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستصلاح للصبى ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلاس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذى يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر

ثَقِيلٌ إِلَى ثَقِيلٍ يَخَالِفُهُ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُنُقٍ وَإِبْلِ قِمَاتِلِ الثَّقِيلِينَ <sup>(١)</sup> خَفَّفَ شَيْئًا ،  
وَالخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلُ مِنَ العَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛  
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِعْلٌ لَا فِي الأَسْمَاءِ وَلَا فِي الأَفْعَالِ إِلا فِي الحَبْكِ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ  
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الحِرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةً نَحْوِ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وَأَمَّا فِعْلٌ فَلَمَّا  
كَانَ ثِقَلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الفِعْلِ المَبْنِيِّ للمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرُوضِهِ لِكُونِهِ  
فَرَعٌ المَبْنِيِّ لِلفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الأَسْمَاءِ الدُّنْيَى عِلْمًا وَجِنْسًا <sup>(٢)</sup> ، أَمَّا إِذَا كَانَ عِلْمًا  
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنقُولًا مِنَ الفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالدُّنْيَى <sup>(٣)</sup> : ائْتَلْتُ ، وَدَخُولُ  
اللامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَأَهْلِهِ <sup>(٤)</sup>

(١) كَلَامُ الشَّارِحِ هَاهُنَا يَعارِضُ مَاسِيَاتِي لَهُ أَنْ يذَكَرَهُ فِي بابِ النِّسْبِ عِنْدَ  
التَّعْلِيلِ لِفَتْحِ عَيْنِ الثَّلَاثِي المَكسُورَةِ نَحْوِ إِبْلِ وَنَمِرٍ وَدُئِلٍ دُونَ المِضْمُومَةِ كَعَضْدٍ  
وَعُنُقٍ فَقَدَ قَالُ : إِنْ الطَّبِيعُ لَا يَنْفِرُ مِنَ تَوَالِي المِخْتَلِفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفِرُ  
تَوَالِي المِثْمَالَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلا أَنْ يَقَالَ إِنْ كَلَامُهُ هَاهُنَا فِي تَوَالِي ثَقِيلَيْنِ مِثْمَالَيْنِ وَمَا  
سِيَّاتِي فِي تَوَالِي الأَمثالِ التَّقْلَامِ .

(٢) أَمَّا العِلْمُ فَهُوَ الدُّنْيَى بِنِ بَنِ كِنَانَةٍ ، وَمَنْ بَنِيهِ أَبُو الأَسودِ الدُّوَيْلِيُّ ظالِمٌ مِنْ  
عَمْرٍو ، وَجَمْهَرَةٌ العُلَمَاءِ يَقُولُونَ : الدُّنْيَى بِضَمِّ الدَّالِ ، وَكَسْرِ الهَمْزَةِ فِي هَذَا العِلْمِ ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُهُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَقَلْبِ الهَمْزَةِ يَاءً . وَأَمَّا الجِنْسُ فَهُوَ دَوِيْبَةٌ كَالثَّعْلَبِ ،  
وَفِي الصِّحَاحِ دَوِيْبَةٌ شَدِيدَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ

(٣) ائْتَلْتُ : الخُدَيْعَةُ

(٤) الأَعْبَاءُ : جَمْعُ عَبٍّ ، وَالمَرادُ بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ مَشاقِمُهَا وَمَتاعِبُهَا ، وَيُرَوَّى فِي  
مَكَانِهِ بِأَحْزَانِ الخِلَافَةِ ، وَالأَحْزَانُ : جَمْعُ حَزْنٍ وَالمَرادُ بِهَا أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيها وَمِثْمَالُها .  
وَالكَاهِلُ : مَقْدَمُ أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالبَيْتُ لِابْنِ مِيادَةَ يَمْدَحُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ بْنَ عَبدِ  
المَلِكِ بْنَ مَرِوانَ

فعلى هذا لاستبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ أَوْ قَيْسٍ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّ (١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قَدْرُ صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ » ويروى « عن قَيْلٍ » (٢) وقال — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أُعْيَيْتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ ، ومن شُبِّ إِلَى دُبِّ (٣) أى : من لدن شَبَّبْتُ إِلَى أَنْ دَبَّتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه ( صلى الله عليه وسلم ) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال في اللسان : وفي المثل أعيتني من شب إلى دب ومن شب إلى دب ( الأول على صيغة الفعل المبني للجهول والثاني اسم معرب منون على زنة قفل ) أى من لدن شببت إلى أن دببت على العصا ( وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح التاء ) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان في الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُ لَهَا نَصَحَتْ رُدِّي فُوَادَ الْهَائِمِ الصَّبِّ  
قَالَتْ : وَلِمَ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عَلَّقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبِّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدليلُ جنساً وأصله دأل من الدالِّ الآن وهو مشى  
تقاربُ فيه الخطأ ، ويجوز أن يكون الدليل العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال  
الأخفش ، وقال الفراء : إن « الآن » منقول من الفعل <sup>(١)</sup> ، ومن هذا الباب  
التنويطُ <sup>(٢)</sup> لطائر ؛ وجاء على فعلٍ اسمان آخران ، قال الليث : الوعلُ لغة في  
الوعل <sup>(٣)</sup> ، وحكى الرُّشيم بمعنى الاست ،

قوله « والحبيكُ إن ثبتت » قرىء في الشواذ <sup>(٤)</sup> (ذات الحبيك) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن الفراء ، والآخر أن أصل أن أو ان  
ككرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً  
لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للمبالغة ،  
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد  
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ  
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسر وفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو  
تيس الجبل ، وقال الأزهرى : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه  
فإن صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للمجهول ، تقول : وعل بمحمد  
إذا أشرف به ( أى ارتفع به ) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير  
أو بضمن وعل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصرى وأبي مالك الغفارى  
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذى ذكره المؤلف  
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنته أبو حيان وهو أن أصلها الحبيك  
بضمين ، فكسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جنى ( وهو أن الحَبِكَ بكسرتين والحُبُكَ بضميتين بمعنى ) : إن الحَبِكَ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكَ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهى الحُبُكَ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خَلَّاهَا مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحَبِكَ والحُبُكُ فى حرفى الكلمة الحاء والباء (١) ، وفى تركيب حَبِكَ من اللغتين — إن ثبت — نَظَرَ لأن الحُبُكُ جمع الحَبَاك ، وهو الطريقة فى الرمل ونحوه ، والحَبِكَ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قَلِيل ، حتى إن سيويويه قال : لم يجيء منه إلا إِبِل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ فى الشاذ ( يَمْجُوقُ اللهُ الرَّبُّوا ) بضم الباء ، ولم يَغَرَّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يَرُدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، فَفَعِلٌ مِمَّا تَأْنِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَفَحَخِدٍ يَجُوزُ فِيهِ نَخْدٌ وَنَخْدٌ وَنَخْدٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضَدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضَدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلِزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلِزٌ وَلَا ثَالِثٌ لهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لِمَجِيءِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ » .

غير حصين ، قال ابن مالك فى شرح السكافية عن التوجيه الأول الذى ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لآمكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفى الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون فى كلمتين ، كما قالوا قنطيقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنطيقنط — بكسر عين الماضى والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضى من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزنان  
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،  
كما يقال فى نُقْدٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نُقْدٍ بكسرها

وجميع هذه التفرعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يعيرون البناء  
ولا يفرعون فَعَلِ الحلقى [ العين ] فِعْلا كان كَشَهْدِ أو اسما كَفَخَذِ ورجلٍ  
مَحَكِ (١) يطرد فيه ثلاث تفرعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع  
يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فإنه لعينه  
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الحلقى العين كَشَهْدِ وسَعِيدِ ونَحِيفِ  
ورَغِيفِ ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الحلقى أن  
يفتح نَفْسَه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لتقل الحلقى وخفة الفتحة ولتناسبتها  
له ؛ لما يجيء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الحلقى عَيْنُه أو لامه ، وذلك لأنه  
مُحَلِّ فَعِيلٍ على الفعل فى التفرع لأن الأصل فى التغيير الفعل  
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعَلِ الحلقى  
العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لثلاثي يَدْى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد  
يجىء كسر فتح ما بعد الحلقى إتباعا لكسر الحلقى ، كما قيل فى خَبِقَ (٢) على  
على وزن هَجَفَ للطويل : خَبِقَ ، هذا ، وحرفُ الحلق فى المثالين فَعَلِ وفَعِيلِ  
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يفعل أو لامه ، فلم يستقل الكسر عليه ،

التفرعات  
لغة تميم

(١) رجل محك بوزن فرح ومما حك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق.

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة

هو الطويل من الرجال مثل الهجفت: فقوله لاطم بل تفسير للكلمتين معا ، ويقال: فرس

خفق ( بالضم: بنين السابقين ) إذا كان سريعا



مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف (١)  
 فلما لزم كسر العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها  
 أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن هنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى  
 الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عيدُ الغرام — غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل  
 حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى  
 إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فُعِلٌ وَلَا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى  
 تُتَّبِعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة ، وأما فُعِلَ في الفعل نحو شَهِدَ فلم يتبع  
 لئلا ياتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينِ وَالْمُعِينِ (٢)  
 لعروض الكسرة ، وأما الْمُغَيَّرَةُ في الْمُغَيَّرَةِ فشاذ شذوذ منثنى في المثنى وَأَنْبُؤُكَ  
 وَأَجْوُوكَ في أَنْبُؤِكَ وَأَجِيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعَا وَأُقْرُوكَ في أَبِيْعَا  
 وَأُقْرِيكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوْفَ وَرَوْوْفَ لأن كسرها ما قبل الحلقى في نحو  
 رَحِمَ وَرَحِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح  
 وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛  
 هَبَّ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فلمْ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى  
 الكسر؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي؟؟

واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعَلٌ بفتح الفاء وسكون  
 العين ، نحو شَهِدَ في الفِعْلِ وَنَفَدَ في الأَسْمِ ، وفي غير الحلقى عَلمٌ في الفِعْلِ وَكَبِدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى

الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهلكه ، وأصله محين — بضم الميم  
 وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من

أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

في الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل  
منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد ، فسكنوه لأن  
السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ومثل  
هذا قالوا في كَرُم الرجل : كَرَم ، وفي عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ  
مثل عَم في عَمِمْ ، وكان قياسه لَأَس كِهَاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لفارقتة لها  
في عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسَتْ كِهَيْبَتْ ،  
ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم  
الياء لأن الأجوف اليائي لا يجرى من باب فَعَلَ<sup>(١)</sup> ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء  
وسكون العين — نحو شَهَدَ وَنَحَدَ في الخلقى ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ في غيره ؛ ولم  
يسمع في غير الخلقى من الفعل نحو عَمِّمْ في عَمِّمْ في المبني للفاعل ، وحكى قطرب  
في المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قيل  
وَبَيْعَ وَرَدَّ ، وهو شاذ . فالذي من الخلقى يجوز أن يكون فرع فِعْلِ المكسور الفاء  
والعين كما تقول في إِبِلٍ : إِبِل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة  
الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أي : الكسرة ،  
فنقلت إلى الفاء ، والذي من غير الخلقى لا يكون إلا على الوجه الثاني ؛ لأنه  
لا يجوز فيه فِعْلٍ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُدٍ يجوز فيه عَضُد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم في  
الفعل أيضا ، نحو كَرُمَ الرَّجُلُ ، في كَرُم ، ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى  
ما قبلها كما نقلوا في نحو كَتَفٍ ؛ لتقل الضمة ، وربما نقلها بعضهم فقالوا : عَضُد ، وقد

(١) لم يجرى من الأجوف اليائي مضموم العين إلا قولهم « هَيْو » أي حسنت حاله

وصار ذاهية

ذَكَرْنَا <sup>(١)</sup> فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ أَنْ فَعَلَ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ يُقَالُ فِيهِ  
فُعِلَ ، قَالَ :

٥ — \* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ \* <sup>(٢)</sup>

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني  
المفعول فُعِلَ كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِدَ لَهُ » <sup>(٣)</sup> قال أبو النجم  
وهو تميمي :

٦ — \* لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانَ انْعَصَرَ <sup>(٤)</sup> \*  
\_\_\_\_\_

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :  
والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه  
(٢) هذا مجز بيت للأخطل النصراني التغلبي وصدوره :

\* فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها \*  
وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه  
فيشربه ، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »  
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ  
المضطر بالفصيد فاقنع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا  
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءَ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْدٌ يَعْطَى الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَرَرُ  
وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل فان اسمه  
الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني مجل بن لجم بن صعيب  
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفريعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم  
ومنهم بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعمش : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل  
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفريعات  
إنما تطرد عند بني تميم

وكذا قولهم غَزِيَّ بالياء دون الواو في غَزِيَّ لعروض سكنون الزاى ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأخر إلى الأثقل كما كان في كَتِفٍ وَعَضُدٍ ، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخفُّ من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالي الثقيلين في الثلاثى المبني على الخفة ، فسكن الثانى لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثانى حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خففوا نحو عُنُقٍ وإبل بتسكين الحرف الثانى فيهما ؛ وهذا التخفيف فى نحو عُنُقٍ أكثر منه فى إبل ؛ لأن الضميتين أثقل من الكسرتين حتى جاء فى الكتاب العزيز وهو حجازى رُسُلْنَا وَرُسُلَهُمْ ، وهو فى الجمع أولى منه فى المفرد لثقل الجمع معنى ؛ وجميع هذه التفرعات فى لغة تميم كما مر ؛ وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَنَعٍ وَلَوْ سَأَفَّ صَفْقَهُ  
بِرَاجِعٍ مَا قَدَّ فَاتَهُ بِرِدَادٍ (١)

فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعل المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْتَضْرِبْ — أعنى واو العطف وفاء مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرىء

(١) البيت للأخطال التغلبى ، ويروى صدره \* وما كل مغبون ولو سلف صفقه \* والمغبون الذى يخدع وينقص منه فى الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق لإيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يدا الآخر ، والباء فى تراجع زائدة ، ويروى تراجع (فعلاً مضارعاً) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسبح البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه نحو « ثَمَّ لَيْفَعَل » ، وهو أقل ، لأن ثَمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أن ثَمَّ الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَى وَوَهَوَّ وَوَهَى وَكَهَوَّ وَكَهَى لما قلنا في وَلْيَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَّ وَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو ( أَنْ يُمِلَّ هَوَّ ) على ما قرىء في الشواذ أبعد ؛ لأن يُمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل هُوَّ كَمَضِيٍّ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراك مُنْتَفِخًا ، وقوله :

٨ — \* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا <sup>(١)</sup> \*

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — \* وَذِي وَدَيْ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ <sup>(٢)</sup> \*

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أماكنها <sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى  
قوله « في إِبِلٍ وَبِلْبِزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيديويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رُوثة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

\* إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسًا \*

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكررس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنبأة الصوت الخفي أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفي

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة و صدره \* عجبت لمولود وليس له أب \*

(٣) أما كتبها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إلا الإِبِلُ ، وزاد الأَخْفَشُ بلزا ، وقال السيرافي : الحَبْرُ صُفْرَةُ الأَسنانِ ، وجاء  
الإِطْلُ<sup>(١)</sup> وَالإِيطُ ، وقيل : الإِطُّ<sup>(٢)</sup> لغة في الأَقْطِ ، وأنان إِبْدٌ : أَى وَلُود

قوله « ونحو قُفْلٍ يجوز فيه قُفْلٌ على رأى » يحكى عن الأَخْفَشِ أن كَلَّ  
فَعْلٌ في الكلام فتثقيله جائز ، إلا ما كان صفةً أو معتلَّ العين كحُمُرٍ وَسُوقٍ  
فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كَلَّ فَعْلٌ  
كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، ولقائل أن يقول :  
بل الساكنُ العينِ في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُنُقٍ اتِّفَاقًا ، فان  
قيل : جميع التفاريح المذكورة كانت أقل استعمالا من أصولها ؛ فان نَفَدًا وَعُنُقًا  
ساكنى العين أقلُّ منهما متحررٌ كَيْهًا ، وبهذا عرف الفرعية ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ  
بالسكون أشهر منهما مضمومى العين ؛ فيكون الضم فيهما فرع السكون كما أشار  
إليه المصنف ، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول  
المذكورة ، فلا يمتنع أن يحْمِلَ تضاعفُ الثقل في بعض الكلمات على قلة  
استعمالها مع كونها أصلا ، وإذا كان الاستتقال في الأصل يؤدي إلى ترك  
استعماله أصلا كما في نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه  
إلى قلة استعماله ؟

(١) إطل - بكسرتين ، وبكسر فسكون - والإيطل : الخاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أَيُّطَلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْفَلٍ

وقال آخر :

لَمْ تُؤَدِّ خَيْلُهُم بِالثَّغْرِ وَاصِدَةً تُجَلِّ الخَوَاصِرَ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِطْلُ

(٢) الأقط - بكسرتين ، وبفتح فكسر - طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمَلًّا يَبْتَنَّا أَقْطَا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَبَعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فَعَلَ المفتوح الفاء حقيقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعْر والبَحْر والبَحْر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فَعَلَ شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الخلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَالرُّبَاعِيُّ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرُجٌ ، بُرْشٌ ، دَرَهْمٌ ، قَطْرٌ ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جَعْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعُلَيْطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنْدَادٍ وَعَلَابِطٍ ، وَاللُّخْمَاسِيُّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَعِبٌ ، جَعْمَرَشٌ ، قَدْعَمَلٌ ، وَالْمَزِيدُ فِيهِ أِبْنِيَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِيءْ فِي الْخُمَاسِيِّ إِلَّا عَصْرٌ فُوطٌ خَزَعِيْلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبَعَثْرِيٌّ خَنْدَرِيْسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعَلَلٌ ووزن سَفَرٌ جَلَّ فَعَلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يَسْقُطُ منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أبنية الخماسي أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنتين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة واحد وسبعون بناء ، اقتصِرَ من اَبْنِيَةِ الرَّبَاعِيِّ عَلَى خَمْسَةِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ فُعْلَلًا بفتح اللام كجُخْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبٍ ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحَلَبٍ وَبُرُقَعٍ <sup>(١)</sup> وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا <sup>(٢)</sup> وَدُخْلَلًا <sup>(٣)</sup> مفتوحى الدال واللام — على ماروى — وَسُوْدَدًا <sup>(٤)</sup> وَعُوْطَطًا <sup>(٥)</sup> ملحقات بجُخْدَبٍ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيىء في موضعه . ويكون بُهْمَى <sup>(٦)</sup> ملحقا ؛ لقولهم بُهْمَاةٌ عَلَى مَا حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، وَلَا تَسْكُونُ

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثانى ، والأصل فيهما ضم الثالث (٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكارة ؛ قال الشاعر :

دَعَا نِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثالثه أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السوّد : مصدر قولك ساد الرجل قرمه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة

أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذ لم تحمل في أول سنة يطرقها الفحل

(٦) قال في اللسان : البهيمى نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام

أخضر ، فإذا يبس هر شوكة وامتنع ، ويقولون للواحد بهيمى والجمع بهيمى ، قال سيبويه : البهيمى تكون واحدا وجمعا وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للحاق والواحدة بهيمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ... قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهيمة فالألف ملحقة له بجُخْدَبٍ



الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنْدِلٌ وَعُلْبِطٌ » يعنى أن هذين ليسا بنائين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ، بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه : الدليل على أن هُدَيْدًا<sup>(١)</sup> وَعُلْبِطًا مقصورا هُدَيْدٌ وَعُلْبِطٌ أنك لا تجد فعلاً إلا ويروى فيه فعائلٌ كعَلَابِطٍ وَهَدِيدٍ وَدَوَادِيمٍ<sup>(٢)</sup> فى دَوْدِيمٍ ، وكأن المذكورين ليسا بنائين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتْنُ - بفتحتن بعد هاضمة - وَعَرَّتْنُ - بثلاث فتحات - ليسا باغتين أصليتين ، بل الأولى مخفف عَرَّتْنُ بحذف النون ، والثانى مخفف عَرَّتْنُ ، كما أن عَرَّتْنَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَّتْنُ بحذف النون وإسكان الراء ، وَعَرَّتْنُ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتْنُ وَعَرَّتْنُ فرعه . وَعَرَّتْنُ فرع الفرع ، وَعَرَّتْنُ ، وَعَرَّتْنُ فرعه ، وَعَرَّتْنُ فرع الفرع

وزاد محمد بن السرى فى الحماسى خامساً وهو الهُنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِيعٌ فعلاً لجاز أن يكون كَنْهَيْلٌ<sup>(٣)</sup> فعلاً ، وذلك حَرَقٌ لا يُرَقَعُ فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه

(١) قال فى اللسان : الهدبد والهدابد اللبى الخائر ( الحامض ) جدا . وقيل :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شىء شبه الدم يخرج من شجر السمير

(٣) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاء ، قال سيبويه :

أما كنهيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفرجل ( بضم الجيم )

المزيد فيه  
من الاسماء  
وضابطه

قوله « ولعزید فيه أبنية كثيرة » ترتق في قول سيديويه إلى ثلثمائة وثمانية  
أبنية ، وزيد عليها بعد سيديويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع  
ذلك يطول ، فالأولى الاختصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجيء .  
في باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسى قليلا عده المصنف ؛ وإنما قال « على الأكثر »  
لأنه قيل : إن خنْدَرِيسَا فَنَعْلِيلٍ ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم  
بأصالة النون ؛ إذ جاء برَ قَعْمِيدٍ في بلد ، وَدَرَدَيسٍ للدهامية ، وَسَلْسَبِيلٍ وَجَعْفَلِيْقٍ  
وَعَلْطَيْسٍ (١)

فإن قيل : أليس إذا ترَدَدَ حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر  
الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فَعْلَالِيّاً نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات  
المذكورة ؟ ولولسنا شذوذها قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى أكون أبنية للمزيد  
فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك في الثلاثى والرابعى ، أما في  
الخماسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً  
قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [ يكون ] أولى إذا كانت الكلمة  
بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات  
الزوائد كمثالنا — أعنى خنْدَرِيسَا — فإن ياءه زائد بلا خلاف فلا تَقَاوُتَ بين  
تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خنْدَرِيسٍ برَ قَعْمِيدٍ لاستراح من قوله  
« على الأكثر » لأنه فَعْلَالِيْلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

(١) السلسيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين في  
الجنة ، قال الله تعالى : ( عينا فيها تسمى سلسيلا ) . والجعقلق : العظيمة من النساء .  
والعلطيس : الأملس البراق

شئ غير البياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجى ، ولو ذكر  
عَلَطَمِيْسًا<sup>(١)</sup> وَجَعَفَلِيْقًا لم يرد شئ ؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في  
موضعه فيهما

قوله « جَعْفَر » هو النهر الصغير ، و« الزَّبْرَج » الزينة من وَشَى أوجهر ،  
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و« الْبَرْثُن » للسبع والطير كالأصابع  
للإنسان ، وَالْمِخْلَبُ : ظفر البرثن ، و« الْقَمَطَر » ما يضان فيه الكتب ،  
« وَالْجُنْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُنَادِب ،  
« وَالْجُنْدِل » موضع فيه الحجارة ، وَالْجُنَادِل : جمع الْجُنْدَل : أى الصخر ، كأنه  
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقاعِ  
عَرْفَجِ<sup>(٢)</sup> كُلُّهُ ، و« الْعَلِيطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء  
قِرْطَعُبُ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و« الجحمرش » العجوز المسنة ،  
يقال : ما أعطانى قُدَّ عَمِلًا : أى شيئاً ، وَالْقُدُّ عَمِلَةٌ : الناقة الشديدة ، و« الْعَضْرَفُوطُ »  
دويبة ، و« الْخُرْعَبِيلُ » الباطل من كلام وَمُزَاح ، و« الْقِرْطَبُوسُ » بكسر  
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطميس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل  
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلحاء ، قال الراجز :-

لَبَّأَ رَأَتْ شَيْبَ قَدَّالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَطَمِيْسَا  
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر  
له ثمرة خشناء كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس  
له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح السكافية ( ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه ) :  
« ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم  
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اه

والأول هو المراد هنا لثلاثي تكرر بناء عَضْرُ فُوط ، وَ « التَّبَعْرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وايست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخاسي بناء أصلي يلحق به <sup>(١)</sup> ، وايست أيضاً للتأنيث لأنه يَنُونٌ ويلحقه التاء نحو قَبَعْرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الخَنْدَرِيس » اسم من أسماء الحجر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لاتكون

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لآخماسياً

مبنى  
الإلحاق

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في

فائدة  
الإلحاق

شِعْرٍ أَوْ سَجْعٍ

ولانحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم ، كيف وإن معنى حَوَقَلَ مخالف لمعنى حَمَلَ <sup>(٢)</sup> ، وَ شَمَلَّ مخالف لشمَل معنى <sup>(٣)</sup> وكذا كَوَثَرَ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتي له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق

الخاسي لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصل

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب

تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهي من أدواء الإبل . وأما حوقل فعناه ضعف وقد تقدم

(٣) شمات الريح - من باب قعد - شملا وشمولا : تحولت شمالاً ، وشملا الخمر -

من باب نصر - عرضها للشمال ، وشملا الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

ليس بمعنى<sup>(١)</sup> كثير ، بل يكفي أن لاتكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مَفْعَل لِلآلة ، فن ثَمَّة لا تقول إن هذه الزيادات للالحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ومثله فى التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [ هذه ] الحروف المعانى المذكورة ، فلا نحيلها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيّد لإفادة معنى الإلحاق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أشدّ ومرّد ؛ لثلاثا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مسلة ولا مَحْدَة لثلاثا ينكسر وزن درهم ، كما لم يدغم مهّد وقردّد محافظة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الإدغام فى نحو قردّد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قُدّد<sup>(٢)</sup> لزيادة أحد داليه ، ولم يُظهِرْ نحو أُنْدَدَ وَيَلْنَدَدَ<sup>(٣)</sup>

الشمال ( وهو كيس يجعل على ضرعها ) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولاً أيضا : عمهم . وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر ، وهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملل فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بِنَّ مَرْوَانَ طَيْبٌ      وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا  
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَصَحَّحْتُهُ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَتَمُّ      قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ  
(٣) الأندد واليلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة أندد ويا . يلندد كلتاها للالحاق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يسكن للالحاق فكيف ألحقوا الهمزة والياء فى الأندد ويلندد ، والدليل على صحة الإلحاق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن المصحح به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أشدَّ ومردَّ ومسلَّة لو كانت ملحقة  
هذا ؛ وربما لا يكون لأصل المصحح معنى في كلامهم ، ككوكب<sup>(١)</sup> وزينب  
فانه لا معنى لتركيب ككب وزنب

قولنا « أن تزيد حرفاً » نحو كوثر وقعدد ، وقولنا « أو حرفين » كأندد  
ويلندد وحببطيني<sup>(٢)</sup> فان الزيادتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل  
حرف  
الالحاق

وأما أقعنسس وأخرنبي<sup>(٣)</sup> فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ،  
بل إحدى سببي أقعنسس وألف آخرنبي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون  
فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في المصحح به أيضاً  
ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه  
زائد آخر ، فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة  
والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسئلة مأخوذة من استقراء كلام العرب  
وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة  
للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال  
في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية  
قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب ( يقصد : وك ب ) صدر بكاف زائدة  
والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حببطيني - بالتثوين - أى غليظ قصير بطين

(٣) أقعنسس فهو مقعنسس . والمقعنسس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ، وقال  
ابن دريد : رجل مقعنسس ، إذا امتنع أن يضام . وأخرنبي الرجل : تهيأ للغضب  
والشر ، وأخرنبي أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقمنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحقة ما يزداد على الملحق بها ، كما  
ذو زيادة الملحق  
أَلْحَقَ شَيْطَانٌ وَسَلَقَ<sup>(١)</sup> بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقليل : تَشَيْطَانٌ وَاسْلَنْتَنِي  
كما قليل : تَدَحْرَجَ واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقمنسس  
كذلك ؛ إذ لم يستعمل قمنسس

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه  
شرط الإلحاق بذى الزيادة  
في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعشوشب واجلوذ<sup>(٢)</sup> ملحقان باحرنجم لأن  
الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سودد : إنه ملحق  
بجندب<sup>(٣)</sup> المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جندب ، وإن  
نحو سودد ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ ؛ فانها ليست ملحقة  
بدحرج لأن مصادرها أفعالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان  
سندكرها ، ولا تكفي مساواة أفعال وفعال كأخرج إخراجا وقاتل  
قَاتِلًا وكذب كذابًا لِفِعْلَالٍ مصدر فَعَّلَ ؛ لأن المخالفة في شيء  
من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرى  
فَعَّلَ فَعْلَلَةٌ

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على  
ظهره ، واسلقت : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثرت عشبها . واجلوذ الليل : ذهب . واجلوذ  
السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوذ المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِجُ عنه نحو حَمَارٍ ، وإن كان بوزن قَمَاطٍ ؛ لأن جمعه قَمَاطِرٌ ولا يجمع حمار على حمار بل مُحْمَرٌ وَأَحْمَرَةٌ ، وأما نحو شَمَائِلٌ<sup>(١)</sup> في جمع شَمَالٍ فلا يرد اعتراضاً ؛ لأن فَعَائِلَ غير مطرد في جمع فِعَالٍ .

وقولنا « لا خماسيا » لأن للمحقق به لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف في الخماسي ، بل يحذف الزائد منه أين كان ؛ لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى ؛ وأما إذا كان المزيد لللاحق حرف لين رابعا في الخماسي فإنه ينقلب ياء نحو كَنَاهِيرٍ في جمع كَنَهَوْرٍ<sup>(٢)</sup>

موضع حرف اللاحق  
قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أبلم<sup>(٣)</sup> ملاحقا بِبُرْشُنٍ وَلَا إِثْمَدٍ بِزَبْرِجٍ<sup>(٤)</sup> ؛ ولا أرى منسه مانعا ، فإنها تقع أولا لللاحق مع مساعد اتفاقا ، كما في النَّدَدِ وَيَلْنَدِدِ وَإِدْرَوْنِ<sup>(٥)</sup> فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي

ألمَ تَعَلَّمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخْيَى مِنْ شِمَالِيَا

والشمال أيضا : ضد اليمين ، قال الله تعالى ( ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال ) -

والشمال أيضا : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتراكب من السحاب ، وقيل : قطع

من السحاب أمثال الجبال ، والنون والواو زائدتان لللاحق بسفرجل

(٣) الأبلم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ،

واحدته أبلبة ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقعد الأبلبة » أى : أنه على نصفين

متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأثمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرود - بزنة جردحل - المكان الذي يوضع فيه علف الفرس . وهو



قيل : ولا يقع الألف للخالق في الاسم حَشَوًا ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كـ لَمِي وَبُشْرَى والاعتراض عليه أنه ما الحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَابُ لَافِي التصغير ولا في التاكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ما حق بقَدَّ عَمَلٍ ، وقولهم « الرابعُ الوسطُ يتحركُ في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كـ سُرَيْدٍ يَجٍ وَسَرَادِ يَجٍ في سِرْدَاحٍ <sup>(١)</sup> ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرَطِي <sup>(٢)</sup> وَمِعْرَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للخالق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرَطِي وَمِعْرَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رأيت أَرَطِيًّا وَأَرَاتِي لِكِسْرَةِ مَا قَبَلَهَا

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَعَاوَلَ للخالق بتدحرج ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للخالق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا ، ولو كان الألف في تَعَاوَلَ

---

الأصل أيضا ، ويقال : رجع فلان إلى إدروته ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بجر دخل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فتشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه

(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شيء والاسد القوى الشديد

(٢) الأَرطِي - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أَرطاة

للالحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للالحاق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للالحاق بتَدَخَّرَجَ كما ادَّعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غيرها إلا موافقة البناءين لتدخرج في تصاريفه ، وإنما جوز حذف الألف للساكنين في نحو أَرطَى وَمِعْرَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرَدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وَأَعْيَلٍ<sup>(١)</sup> غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للالحاق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمٍ<sup>(٢)</sup> وَخَاتَمٍ وَعَا لَمْ بكونها للالحاق بجَعْفَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَابِطٍ للالحاق بقُدْعَمِلٍ

(١) أعيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغر أعيلو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استنقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضاً عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الإطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الأبنوس ، وقيل : شجر يتخدمته القسي والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرابعى كثير : فَوَعَلَ ككَوثر ، وَفَعَلَ كزئب ،  
 وَقَعُول كجَدُول ، وَفَعَّلَ مضعف اللام كَهَدَد ، وَفَعَّلَى كَأرطَى ، وَفَعَّلَنَ  
 كَرَعَشَن<sup>(١)</sup> ، وَفَعَّلَنَةَ كَعَرَضَنَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَفَعَّلَانَ كَفَرَسَانَ<sup>(٣)</sup> ، وَفَعَّلَنَةَ كَسَنَبَنَةَ<sup>(٤)</sup> ،  
 وَفَعَّلَ كَمَسَّلَ<sup>(٥)</sup> ، وَفَعَّلَ كَخَدَّبَ<sup>(٦)</sup> ، وَفَعَّلَ كَخَنَفَسَ<sup>(٧)</sup> وعند الأخصش  
 فُفَعَّلَ مضعف اللام ملحق بمجئدب كسُودَد ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون  
 أَفَعَلَ وإفعل كأبلم وإجرِد<sup>(٨)</sup> للألحاق ، وأما إفعل كأصبع فلا ؛ لإدغام نحو  
 إوز ، وكذا يفعل يكون للألحاق كيلمع<sup>(٩)</sup> وكذا فاعل كعالم

(١) الرعشن - بفتحيتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض فى السير من النشاط ، يقال :  
 تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى  
 فلان عرضنة : أى بمؤخر عينى .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبة : الحقة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخاء سنبة . والتاء  
 الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبة ، أما  
 التاء الثانية فهى تاء التأنيث وهى موجودة فى الحالين  
 (٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ،  
 والزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة  
 فيهما - دوية سوداء أصغر من الجعل مثبته الريح

(٨) الإجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على  
 الحكمة واحده إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل  
 إتمد ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

وكذا الملحق بالخماسى من الثلاثى والرابعى كثير ؛ فمن الثلاثى الملحق  
أوزان  
الملحق  
الخماسى  
بسفرجل نحو صَمَحَمَح (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكَرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)  
وَهَبَيْخ (٦) وَعَقَنْقَل (٧) وَخَفَيْدَد وَخَفَيْفَد (٨) وَالنَّدَد وَيَلْنَدَد وَحَبَنْطَى ،  
ومن الرابعى جَحَنْفَل (٩) وَحَبَوَكَر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعَب من الثلاثى

- (١) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى ، والاثنى صمحمحة  
(٢) العفنجاج - كسفرجل - الضخم الاحق  
(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد  
(٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلاب  
الخبثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز :-

عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَنْتَلِمْ  
وقال الطرماح يصف كلاب الصيد :-

يُوزَعُ بِالْأَمْرَاسِ كُؤَلٌ عَمَّاسٌ مِنْ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ  
(٥) العثول : الكثير اللحم الرخو

- (٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخير فيه ، والاحق المسترخى . والهبيخ  
فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية النارة الممتلئة بلغتهم أيضا  
(٧) العقنقل - كسفرجل - الكشيبة العظيم من الرمل إذا ارتكمت بعضه على بعض  
(٨) الخفيدد والخفيدد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :  
الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،  
وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيدد  
« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحَنْفَل : الغليظ

(١٠) الجبوكر : الداھية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبَّ وَفِرْدَوْسٌ وَإِذْرُونٌ وَإِنْتَجَلَ<sup>(١)</sup> وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبٌ<sup>(٢)</sup> وَعَلَيْكَدٌ<sup>(٣)</sup>  
 وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشٌ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ سَيْبُويَه مَلْحَقٌ بِجَحْمَرِشٍ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ  
 لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاخٌ  
 مَلْحَقًا بِجِرْدَحْلٍ ، وَعُلَا بَطٍ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِيلٍ ، وَكُنَابِيلٌ<sup>(٥)</sup> بِقُدْعَمِيلٍ ، وَإِنْ  
 خَالَفَتْهَا فِي التَّضْعِيفِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

واعلم أنه لا يكون في الرباعي والخماسي الأصليين تضعيف ؛ لثقلها وثقل  
 التضعيف : أما إذا كان أحد حروفها تضعيفا زائداً فإنه يُحْتَمَلُ لعروض الزيادة  
 وإن صار العارض لازماً ؛ فعلى هذا أحد المثلين في كلمة مع ثلاثة أصول  
 متى يكون  
 أحد  
 المثلين  
 زائداً

(١) الفردوس : البستان ، وفي تمثيل المؤلف به لما ذكر نظر ؛ فانهم نصوا  
 على أنه لازائد فيه إلا الواو ؛ فيكون رباعياً ملحقاً بالخماسي ، والانتجحل كجردحل :  
 الرجل الذي يبس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم

(٢) القرشب - كجردحل : الضخم الطويل من الرجال . وقيل : هو السوء الحال

(٣) العلكد - بكسر العين وتشديد اللام مفتوحة وسكون الكاف — الغليظ

الشديد العقق والظهر من الأبل وغيرها ، وقيل : هو الشديد مطلقاً ، الذكرو الأنثى فيه سواء  
 (٤) همرش - كجحمرش - العجوز المضطربة الخلق ( بفتح الخاء ) . قال ابن

سيده : جعلها سيبويه مرة فعللاً ( وهو غير ما حكاه المؤلف عن الأخفش ) ومرة  
 فعللاً ، ورد أبو علي أن يكون فعللاً ، وقال : لو كان كذلك لظهرت النون لأن إدغام  
 النون في الميم من كلمة لا يجوز ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زنماء ( وهي التي لها  
 لحة متدلّية تحت حنكها ) كراهية أن يلتبس بالمضاعف . وهي عند كراع فعلل ( بفتح  
 الفاء وتشديد العين مفتوحة وكسر اللام الأولى ) قال : ولا نظير لها البتة اه من اللسان  
 (٥) كُنَابِيلٌ - بضم الكاف وفتح النون بعدها ألف - اسم موضع ، قال الطرماح

ابن حكيم ، وقيل : قائله ابن مقبل

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلٍ دَعْمَةٌ عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاهُ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ

ويقال فيه كُنَابِيلٌ . ويروى في عجز البيت « واللبل رائح »

أوربعة زائد إذا لم يكن بين المتارين حرف أصلى ، كَقَتَّبَ (١) وَزُهْلُولُ (٢) فان كان بينهما حرف أصلى فليس بزائد كَحَدْرَدَ (٣) وَدَرْدَ بَيْسَ (٤) وَسَلْسَبِيلَ ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ كَحَدْرَدَ وَسَلْسَبِيلَ عنده فَعَلَّعَ وَفَعَّلِيلَ ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلى كما سيجىء ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ كَمَرَمَرَيْسَ فَعَفَّعِيلَ ، وَصَمَّحَمَحَ فَعَلَّعَلَّ ؛ وأما نحو زَلَزَلْ وَصَرَّصَرَ (٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيلَ فَعَقَّلِيلَ » قال : زلزل فعزل

وقال الكوفيون فى نحو زَلَزَلْ وَصَرَّصَرَ — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسب المعنى الذى كان قبل سقوطه مناسبة قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فزَلَزَلْ من زَلَّ ، وَصَرَّصَرَ من صَرَ ، وَدَمَدَمَ (٦) من دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كالتَّبَلْبَلِ وَالْحَلْخَالَ ، فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السرى الرِّفَاءُ فى كتاب الحب والحجوب : زَلَزَلْ من زَلَّ كَجَلَّجَبَ من جَلَّبَ ، وكذا نحوه ، يعنى أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَزَلَّ ؛ فالتبس بباب

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كهصفور - الأملس من كل شىء

(٣) حدرد - كجعفر - اسم رجل ، ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدرديس : الداهية ، وخرزة سوداء تتجيب بها المرأة إلى زوجها ، والعجوز والشيخ الكبير الفانى

(٥) صرصر : تحتل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تهر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّلٌ مُبْدَلٌ تَدْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرْمَرِيْسٍ وَصَمَمَحٍ : إنه فَعْلِيلٌ وَقَعَالٌ ، قال : لو كان فَمَفْعِيلاً وَفَعْلَمَلاً لكان صَرَصَرَ وَزَلَزَلَ فَعَفَعَ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فاذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَبَّ وَعَلَّكِدِ وَقِرَشَبٍ وَمَهْدَدٍ وَصَمَمَحٍ وَمَرْمَرِيْسٍ وَبَرَّهْرَهَةَ (١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثليين أصلي ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قَطَّعَ وَقَطَّاعَ وَجَبَّارَ وَسُبُوحٌ ، وكذا في ذُرْحَرِحٍ (٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه ، وفي حَلَبَلَبٍ (٣) لقولهم حُلَّبٌ بمعناه ، ومَرْمَرِيْسٍ المداهية [ من (٤) ] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَمَحٍ وَبَرَّهْرَهَةَ جمعك له على صَمَمَحٍ وَبَرَّارَةٍ ، ولو كان كَسَفَرَجَلٍ قلت صَمَمَاحِم

(١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هي البيضاء ، وقيل : التي لها بريق من صفاتها

(٢) الذررح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مبهمة سا كنة فراء مفتوحة - : هو دوية أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبوح بمعناه

(٣) حلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتدمم خضرتها في القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه

(٤) زيادة يقتضيتها المقام ؛ فإنه يريد أن التضعيف زائد في كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَّاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت صمَّاح لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس فى كلامهم فعَالِعُ وفى الكلام فعاعل كثير كسَلَامٍ فى سَلَّمَ وَقِنَانِيبِ فى قِنَّب ، وكذا تقول فى مرمريس : مَرَّاريس ؛ لكثرة فعاعل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فعاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة فى آخرها مثلان متحرران مُظْهَرَانِ فى ملحقة ، سواء كانا أصليين كما فى أَلْدَد ، أو أحدهما زائدا كما فى مَهْدَد ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قصدُ مماثلتها للرباعى والخامسى لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فهذا قيل : إن مَهْدَدًا مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَدَّ ، ولهذا قال سيبويه : نحو سُوْدَدٍ ملحق بجُنْدَب ، مع كون النون فى جنذب زائدا وعدم ثبوت فَعَلَّلٍ بفتح اللام عنده (١)

(١) نذكر هاهنا تسكئة فى بيان القياسى والسماعى من الألفاق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازني : « وهذا الألفاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فاذا سمع قيل : أَلْحَقْ ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرِد ، فأما المطرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للألفاق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبيبة ، فإذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلا فكذاك وتجريه مجرى دحرج فى جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت فى شعراً أو سجع أن تشتق من ضرب اسما أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضربب أقبيل ، إذا جعلته اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا



قال: « وَأَحْوَالُ الْأَبْنِيَّةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَمَا لِمَا ضِيَ وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ  
وَأَسْمُ الْفَاعِلِ وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ وَالضَّفَّةِ الْمَشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمَى  
الزَّمَانِ وَالْمَنْكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْمَجْمَعِ وَالْتِقَاءِ السَّائِدِينَ  
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضورب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي ( يريد  
أستاذه الفارسي ) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا  
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب  
اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضرب زيد عمرا ، ومررت برجل  
ضرب ، وضرب أفضل من خرج ، لأنه للاحق مطرد ، وكذلك كل مطرد من  
اللاحق نحو هذا رجل ضربني ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :  
هذا رجل ضرب ، ولا ضورب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترجل  
اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،  
ألا ترى أنك تقول : طاب الحشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة  
لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأعمى في كلامهم كبنائك ما بنيه من ضرب وغيره  
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علقته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه  
وحاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي  
فقد ذكرنا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :  
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجمهور ورودن ،  
أو بالياء كشريف وبيطروزينب ومرم ، أو بالألف كجعي وسلق ودنيا ومعزى  
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حني في عدة مواضع من شرحه على  
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا  
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلحاقه بالرباعي أم كان  
رباعي الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف مالم يكن  
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كما أن تقول : ابن من خرج على . مثال كوثر  
أو جمهور أو بيطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْإِسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ  
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالْحَذْفِ «

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا  
نكرره (١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى  
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطرار إلى  
بعضها بعد الاعلال كاللقاء الساكنين فى نحو « لم يُقُلْ » أو بعد وصل بعض  
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبِ » أو عند الشروع فى الكلام  
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والمدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن  
القصر والمد إنما صير إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستتقال كاسم  
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما  
قياسه مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ ، وسائر ما ذكره فى المتصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من  
أفعل وفَاعِلٌ وَفَتَعَلٌ كالاعطاء والرَّمَاءُ والاشتراء ، وسائر ما نذكره فى المدود ،  
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا  
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول  
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى  
الكلام كما فى سَعِيدٌ وَحِمَارٌ وَعُصْفُورٌ وَكُنَائِيلٌ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى  
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله «والإعلال» يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا الوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرهما ، فقوله «الإبدال والحذف» يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف الهمزة

أبيّة  
الماضي  
المجرد  
الثلاثي

قال : « الْمَاضِي لِلثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَّةٌ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحَوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَسَّسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتحهما - لأنه فرعها على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للآزم منها ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَشَرِبَ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَوَمِقَ ، ومثالين للآزم منها ، وذكر لفعل مثلا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبيّة  
الماضي  
الثلاثي  
الزائد فيه

قال : « وَالْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجٍ نَحَوُ شَمَالَ وَحَوْقَلٍ وَبَيْطَرَ وَجَهْوَرَ وَقَانَسَ وَقَاسَى ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجٍ نَحَوُ تَجَابَبَ وَتَجَوْرَبَ وَتَشَيْطَانَ وَتَرَهُوَكَ وَتَمَسَكَرَنَ وَتَغَاوَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجِمَ نَحَوُ أَعْمَسَسَ وَأَسْلَنَقِي ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحَوُ أَخْرَجَ وَجَرَبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَغْدُوْدَنَ وَأَعَاوَطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنْ الشُّكُونِ فَأَلْمَدُ شَادُّ ، وَقِيلَ : اسْتَفَعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْمَدُ قِيَاسِي »

أقول : شمل : أي أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَخَوَّ قَلَّ : كبر وعجز عن الجماع ، وَجَهْوَر : رفع صوته ، قَلَسْتُهُ  
 وَقَلَسَيْتُهُ : ألبسته القَلَسُومَةَ ، تَجَلَّبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوَّرَبَ : لبس  
 الْجَوَّرَبَ ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهَوَكَ الرجل في المشى :  
 أى كان كأنه يَمْوُجُ فيه ، تمسكن : تشبه بالمسكين ، أحرَّ نَجْمَ القوم : ازدحموا ،  
 أقمئسس : رجع وتأخر ، اسلنقى : مطاوع سلقي : أى صرع ، اغدودن  
 النبت : طال ، اعلوطتُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَيْف : أى قطع شَرِيَّافَ الزرع ، وهو ورقه إذا  
 طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه  
 كَتَدَخَّرَجَ ، وفي عد النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضاً ،  
 وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست  
 لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظنوا أن ميم منديل ومسكين  
 ومَدْرَعَةٌ فاء الكامة كتاف قِنْدِيلٍ ودال دِرْهَمٍ ، والقياس تَدْرَعٌ وَتَنْدَلٌ  
 وَتَسْكِنٌ كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُؤمُّ في ميم مَسِيلِ الْأَصَالَةِ  
 فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأَمْسِلَةٍ ، كَقَفْزَانٍ وَأَقْفِزَةٍ في جمع قفيز ، فتمدرع وتمندل  
 وتمسكن - وإن كانت على تمفعل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تفعَّل

وقد جاء من الملحقات بدحرج فَعَالٌ نحو : برَّأل الديك<sup>(١)</sup> ، إذا نفش برَّأله<sup>(١)</sup>

(١) البرائل كعلايط والبرائلي بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر  
 حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فإذا نفشه للقتال قيل برَّأل كدحرج  
 وتبرَّأل كدحرج ، وابرَّأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو  
 الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك . . . . قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَعَلَ نَحْوَ : دَنَعَ الرَّجُلُ : أَى افْتَقَرَ وَلَزِقَ بِالذَّقْعَاءِ ، وَهِيَ الْأَرْضُ ، وَكَذَا  
فَعَلْنَا وَفَعَلْنَا [ وَفَعَمَلًا ] وَفَعَلْنَا وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لَكِنَّمَا لَمْ تُعَدَّ لِعَرَابَتِهَا وَكُونِهَا مِنْ  
الشَّوَادِ ؛ وَكَذَا جَاءَ تَهَمَّلَ وَفَعَمَلًا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ النَّوَادِرِ (١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله استكان فأشبع الفتح ، كما في قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك  
أمثلة لها : أما فعلن فمن أمثلتها قولهم : فرص الشيء ، إذا قطعه ، وأصله الفرص  
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ، إذا ضربه فصرعه ، وأصله  
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فمن أمثلتها قولهم : حمطل الرجل ، إذا جنى الحنظل ،  
وهو الحنظل . وأما فعمل فمن أمثلتها قولهم : قصم الشيء ، إذا قطعه ، وأصله القصل  
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلدط الرجل شعره ، إذا حلقه ، وأصله جلاط .  
وأما فعلم فمن أمثلتها قولهم : فرص الشيء ، إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تهفعل  
فمن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا  
أخذها بفيه . وأما افعمل فمن أمثلتها قولهم : اهرنمع الرجل ، إذا أسرع في مشيته  
وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع . وقالوا : اهرنمع في منطقه إذا انهماك وأكثر ،  
النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن برى :  
هي أصلية فوزنها افعملل ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها في الميم بعدها  
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان  
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فمنها يفعل ( كدحرج ) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبغ باليرناء ( بضم  
ففتح فنون مشددة وبعد الألف همزة ) وهي الحناء . ومنها تفعل ( كدحرج ) نحو  
ترمس بمعنى رمسه : أى غيبه في الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى  
رقل ( كنصر ) ، إذا جرديله وتبختر . ومنها تفعل كقولهم : نرجس الدواء ، إذا  
وضع فيه النرجس . ومنها ففعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو  
هلقم ، إذا أكل القم . ومنها سفعل نحو سنسبس بمعنى نبس : أى نطق ، إلى غير ذلك  
كما تجده في كتب اللغة . هذا ، وفي أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

زِيَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ (١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ،  
وقيل : استفعل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في  
استحجر : أي انتقل إلى كون آخر : أي حالة أخرى : أي من العزة إلى الذلة ،  
أو صار كالكين ، وهو لحم داخل الفرج : أي في اللين والذلة

قال : « ففعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله - بالضم - نحو  
كارمته فكرمته أكرمته ، إلا باب وعدت وبعثت ورميت ؛ فإنه أفعله -  
بالكسر - وعن الكسائي في نحو شاعرته فشعرته أشعره - بالفتح »

أقول : أعلم أن باب فعل خلفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في  
جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب  
أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمته  
فكرمته أكرمته : أي غلبته بالكرم ، وخاصمته نخصمته أخصمه ، وغالبته  
فغلبته أغلبه ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغالب وخصم وكرم ، فاذا قصدت  
هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوي كوعد ، والأجوف

تخص  
المغالبة  
باب  
نصر  
الالذاع

(١) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي . وينباع : أصله ينبع ( كفتح )  
فأشبع فتحة الباء فصارت ألفاً . والذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع  
الذي يعرق من الابل خالف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة :  
الضخمة القوية . والزيافة : المتبخرة في مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل  
والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذي لا يذلل ولا يحمل عليه  
لذكره وعتقه

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجيء

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الحلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَّرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَذَا يَبْرِي ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَّرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فآخِرْتُهُ أَفْخَرْتُهُ — بالضم — وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم<sup>(١)</sup> أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَ عَنِي فَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَعْنَى عَنْهُ بَغَلْبَتُهُ ، وكذا غيره ، بل تقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكَثَّرَ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرَضَ وَحَزَنَ وَفَرِحَ ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلِي كَلِمًا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدَمُ وَسَمْرٌ وَعَجْفٌ وَحَمِقٌ وَخَرِقٌ وَعَجِمٌ وَرَعِنٌ<sup>(هـ)</sup> بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء ( يقصد باب المغالبة ) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اه ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مشلا أو اويا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبني على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم ( كعلم وكرم ) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبياضا ،

أقول : اعلم أن فعل لازمه أكثر من متعدديه ، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزن وردى وشعث وسهك ونكد وعسير وشكس ولحز ولحز ولحج وخزى ، ومن الهيج كبطر وفرح<sup>(١)</sup> وخط خطا ، وهو الرائحة الطيبة ، وقيم قنمة ، وهى الرائحة الكروية ، وغضب وغار يغار وحش وقلق وحر خيرة وبرق<sup>(٢)</sup> . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والرئى ، وقريب منه نصف القدح أى امتلا نصفه وقرب إذا قارب الامتلاء ، ويكثر فى هذا الباب الألوان والحلى ؛ فالألوان نحو كدر وشهب وصدى وقهب وكهب وأدم<sup>(٣)</sup>

واللون الأدمة ، وسمر ( ككرم وفرح ) فهو أسمر ، واسمار أيضا ، إذا كان لونه السمرة ، وهى منزلة بين السواد والبياض . وعجف ( كفرح وكرم ) فهو أعجف ، إذا ذهب سمنه ، وهو العجف (بفتحين) . وحق ( ككرم وغم ) حقا - بالضم وبضمين - وحماقة فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر ( ككرم وفرح ) إذا لم يرفق به ، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهى عجماء ، إذا كان به عجمة وهى لكنة وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال فى اللسان عن الكسائى : كل شئ من باب أفعال وفعلاء سوى الألوان فإنه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه ، لإستة أحرف فانها جاءت على فعل ( ككرم ) الأخرق والأحق والأرعن والأعجف والأيمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الاعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط فى الهوة ، وشعث : تلبد شعره واغبر ، وسهك : خبت رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع فى ضيق وشدة ، أو عمل بيده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت بثور ، وخزى الرجل : وقع فى بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها

(٢) حش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أو دهش فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على



والأغلب في الألوان أفعالٌ وأفعالٌ نحو أزراقٌ وأخضارٌ وأبيضٌ وأحمرٌ وأصفرٌ ،  
ولايجيء من هذه الألوان فعلٌ ولا فعلٌ ؛ ونعني بالحليّ العلامات الظاهرة  
للعيون في أعضاء الحيوان ، كَشَتْرٍ وَصَالِعٍ وَرَسْحٍ وَهَضْمٍ<sup>(١)</sup> .

وقد يشاركه فعلٌ مضموم العين في الألوان والعيوب والحليّ ، كالكلمات  
التي عدّها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع كَسَقَمٍ وَعَسِرٍ ، بشرط أن لا يكون  
لامه ياء ؛ فان فعلٌ لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغةً واحدة ، نحو بهو الرجل<sup>(٢)</sup> وبهيّ  
أى : صار بهيياً

وفعلٌ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لاتتعلق بغير من قامت به ؛  
وأما قولهم : فَرِقْتُهُ وَفَزَعْتُهُ فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت  
منه وفرعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ ؛ فالأصل  
أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتِهِ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل  
منه على خاشٍ والقياسُ خَشٍ ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فعلٌ ،  
وكذا كان قياس مصدره خَشِيّ فقيّل خَشِيَّةً حَمَلًا على رَحْمَةٍ ، وكذا أُجِلَّ  
ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى  
الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص ( ٧١ )  
( ١ ) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وصلع  
( بمهملة كفرح ) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في  
تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » وتقول . ضلع السيف ( بالمعجمة كفرح ) :  
اعوج ، ورسح : أى خف لحم عجزته ونقذيه ، وهضم : انضم كشحاه ( أى  
جانباه ) وضمرت بطنه

( ٢ ) بهو الرجل وبهيّ وبها ( ككرم وفرح ودعا وسهي ) ، إذا صار بهياً

أى : حسناً

قوله « رعن ه أى : حمق ، والرعوننة : الحق

قال : « وَفُعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَصَحْنٍ وَقَبِيحٍ وَكَبِيرٍ وَصَغُرَ  
فَمِنْ ثَمَّةٍ كَانَ لَا زَمًا ، وَشَدَّ رَحِمَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ  
سُدَّتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعْتُهُ .  
وَرَأَعُوا فِي بَابِ خِفَتْ بَيَانَ الْبِنْيَةِ »

عنان  
نعل  
بالضم

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للفرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن  
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةِ وَالْقَسَامَةِ <sup>(١)</sup> وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالطُّوْلِ وَالْقَصْرَ وَالغِلَظَ  
وَالسَّهْوَةَ وَالصَّعُوبَةَ وَالشَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالنَّقْلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ  
وَقَدْ يَجْرَى غَيْرُ الْغَرِيْزَةِ تُجْرَاهَا ، إِذَا كَانَ لَهُ لُبٌّ <sup>(٢)</sup> وَمُكَّتْ نَحْوَ حَلْمٍ  
وَبَرُعٍ <sup>(٣)</sup> وَكَرْمٍ وَخُشٍّ

قوله « ومن ثمة كان لازما » لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره  
هكذا قيل . وأقول : أَيْشِ الْمَانِعِ <sup>(٤)</sup> من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالتبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضىء الثابت أيضا ، والوسيم :  
الثابت الحسن ، كأنه قدوسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى  
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال  
(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء  
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث ( بفتح فسكون ) على غير قياس ، لأن  
المصدر من فعل ( بالكسر ) قياسه التحريك إذالم يتعد ، وقد جاء في الشعر على  
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَالِبٌ وَأَخْوَدِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ  
(٣) برع ( بضم الراء ) : تم في كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه في العلم وغيره  
(٤) أيش : أصلها أى شىء ، تخففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحُبَّتْكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار  
وليس بحجة <sup>(١)</sup> . والأولى أن يقال : إنما عدّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلّ إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله  
يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب  
الحنفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى  
شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا  
أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة  
مستعملة بمعنى أى شىء وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم  
أنشدوه فى السير : —

### مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهلبى فى شرحه : الأيشر : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبِيلَةٌ مِنَ الْجَنِّ يَنْسَبُونَ إِلَى أَيْشٍ ،  
ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى  
أى شىء كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لأمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه  
(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى  
طاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل ( بالضم ) وليست متعدية عند  
النحويين ، إلا أن أبا على الفارسى حكى أن هذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدى  
بمعناها ، كقوله : -

### وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصا  
ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى ( كغنى ) بن ربيعة بن عامر بن  
هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاة هشام  
ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرو ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى  
يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعْتُمْ الدَّارَ . وقول المصنف « أرى رحبت بك » فيه تعسف لا معنى له (١) .

ولايحيىء من هذا الباب أجوف يائي ، ولاناقص يائي ؛ لأن مضارع فعل يفعل لم يحيىء من هذا الباب أجوف يائي ، ولاناقص يائي ؛ لأن مضارع فعل يفعل بالضم لاغير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي ، وفي المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ؛ من البيع والرَّمَى ، فكنت تنتقل من الأخرى إلى الأثقل . وإنما جاء من فعل المكسور العين أجوفٌ وناقصٌ : واويان كخَافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَعَبَى وَشَقِيَ رِضْوَانًا وَعَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخرى بقلب الواو في يخاف ألفا وفي رضى ياء ، بل قد جاء في هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيَّوُ الرَّجُلُ : أى صار ذاهيةً ، ولم تقلب الياء في الماضي ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءٌ يَهْوُ ، فيحصل الانتقال من الأخرى إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف (٢) وهو يَهْوُ الرَّجُلُ يَهْوُ ، بمعنى يَهَيَّ يَهَيَّ : أى صار يَهَيَّياً ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما في التَّرايى بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية في الأفعال مراعاة لا يَخْلَطُ بعضها ببعض أبداً ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً ، وقد يحيىء على قلة في باب التمعجب فعل من الناقص اليائى ولا يتصرف كنعيم و بئس فلا يكون له مضارع كَقَضَوُ الرَّجُلُ (٣) وَرَمَوْتُ الْيَدَ [ يَدُهُ ] ، ولم

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح لمخاطبه أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمين باب قياسى عند كثير من النحاة (٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذاهيةً ، والنهية (بضم فسكون) العقل (٣) قضاو الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورموت اليد : أى ما أرمأها

يحيى المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يحيى مضاعف ككبرم  
لَبِئْتَ تَلْبُ؛ وَلَبِئْتَ تَلْبُ أَكْثَرُ؛ وَأَمَّا حَبِئْتَ فَتَقُولُ إِلَى هَذَا الْبَابِ لِلتَّعْجِبِ  
كَقَضُو وَرَمَوْ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - :

٥ - \* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ (١) \*

فهو كقوله :-

١١ - قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحٍ وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بَعْدَ مَا مَتَأَمَلِي (٢)

على أحد التأويلين في بَعْدَ (٣) والأصل حَبِئْتَ بالكسر (٤) أى : صرت  
حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلْتُ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب  
( بضم الحاء ) حبيب ( بكسر الباء ) ، ثم نقل إلى فعل ( بضم العين ) للمدح والتعجب ،  
ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام  
(٢) هذا البيت من طويلة امرى القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى  
ذكره فى قوله :-

أَصَاحِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ  
وضارح والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى  
بعد السجاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن يجعل ما تميزا ، ويكون  
قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لافعل  
تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان  
يجريان فى رواية بعد ( بفتح الباء ) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتتمل إلا وجها  
واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا : للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر : فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب  
ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

يَقِيلُ كَرَاهَةً لِلثَّقَلِ ، وَلَمْ يَأْتِ شَرُّرَتْ بِالضَّمِّ (١) بَلْ شَرُّرَتْ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ  
أَي صرَّتْ شَرِّيراً ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : عَزَّتْ النَّاقَةُ - أَي : ضَاقَ إِحْلِيهَا - تَعَزُّ بِالضَّمِّ  
وَشَرَّ وَدَمَّ : أَي صَارَ دَمِيماً ؛ وَثَلَاثَتُهَا فَعُلَ بِالضَّمِّ . وَلَمْ يَثْبُتْ مَا قَالَهُ سَيَبُويهِ «لَا يَكَادُ  
يَكُونُ فِيهِ - يَعْنِي فِي المِضَاعِفِ - فَعُلَ» وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ : إِنْ لَبِثْتَ لِانظِيرِ لَهُ  
فِي المِضَاعِفِ ، وَإِنَّمَا غَرَّهْمُ الدَّمِيمُ وَالشَّرِيرُ وَالدَّمَامَةُ وَالشَّرَارَةُ !! وَالمِستَعْمَلُ دَمَمَتْ  
بِالْفَتْحِ تَدْمُ لِأَغْيَرٍ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ شَدِيدِ فَعَلِ ثَلَاثِي (٢) اسْتِغْنَاءً بِاسْتِدَّةً ، كَمَا اسْتِغْنَى  
بِافْتَقَرٍ عَنْ فَقَّرَ ، وَبَارْتَفَعَ عَنْ رَفَعَ ، فَقَالُوا : افْتَقَرُ فَهُوَ فَقِيرٌ ، وَارْتَفَعَ فَهُوَ رَفِيعٌ  
وَاسْتَدَّ فَهُوَ شَدِيدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعِيهَا» (٣)  
فَنَقُولُ إِلَى فَعُلَ كَمَا قُلْنَا فِي حَبِذَا وَحَبِثَتْ ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ حَبَّ وَشَدَّ بِمَعْنَى صَارَ  
حَبِيْباً وَشَدِيداً إِلا فِي التَّعْجِبِ كَمَا فِي حَبِذَا وَشَدَّ مَا

قوله « وأما باب سُدُّتهُ » جواب عن اعتراض وارد على قوله « كان لازماً »  
أجاب بأن سدته ليس من باب فَعُلَ بالضم في الأصل ، ولا هو منقول إليه كما  
هو ظاهر قول سيبيويه وجمهور النحاة ، وذلك لأنهم قالوا : نقل قولتُ إلى قولتُ

(١) قال في اللسان ( مادة حبب ) : وحببت إليه ( بالضم ) صرت حبيباً ، ولا  
نظير له إلا شررت ( بالضم ) من الشر ولببت من اللب ، وتقول : ما كنت حبيباً  
ولقد حببت بالكسر : أي صرت حبيباً اه

(٢) إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثي على فعل  
( بضم العين ) فسلم ، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثي مطلقاً فغير مسلم ، لأنه  
قد حكاه صاحب اللسان قال : رجل شديد : قوى ، وقد شد يشد بالكسر ( كخفف )  
يخفف فهو خفيف ) اه

(٣) يقوله رضى الله عنه في شأن الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما  
فضمير التثنية عائد إليهما ، والضمير المؤنث يعود إلى الخلافة عن رسول الله يريد  
أنهما تقاسماها وأن كل واحد منهما قد أخذها شطراً من الزمن

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيَّعْتُ لِيَنْقَلُوا بَعْدَ ذَلِكَ ضِمَّةُ الْوَاوِ وَكَسْرَةُ الْيَاءِ إِلَى مَاقِبِلِهَا فَيَبْقَى بَعْدَ  
حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، وَاعْتَرَضَ الْمَصْنَفُ عَلَى  
قَوْلِهِمْ أَنَّ الْغَرَضَ الْمَذْكُورَ يَحْصُلُ بَدُونَ النِّقْلِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ ، وَبَابُ فَعَلَ  
الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ وَفَعِلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْأَغْلَبِ يَخْتَصُّ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى مُخَالَفِ  
لِمَعْنَى فَعَلَ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ ، وَلَا ضَرُورَةَ مَلْجِئَةٍ إِلَى هَذَا النِّقْلِ ، لِالْفِظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ ؛  
أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ لَا يَدْعَى أَحَدٌ أَنْ قُلْتُ وَبِعْتُ تَغْيِيرًا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى ،  
وَأَمَّا الْفِظَ فَلِأَنَّ الْغَرَضَ قِيَامَ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا وَآوَى وَالْآخَرَ يَأْتِي ، وَيَحْصُلُ  
هَذَا بِضَمِّ فَاءِ قَالٍ وَكَسْرِ فَاءِ بَاعٍ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بَعْدَ إِخْلَاقِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ  
بِهِمَا وَسُقُوطِ الْفَهْمَا لِلْسَاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْهَ تَكْسِبُ ضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرَهَا ثُمَّ نَقَلَ  
الْحُرُوكَةَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ . وَأَيْشِ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ <sup>(١)</sup> ؟ وَكَيْفَ نَخَالَفُ أَصْلًا  
لَنَا مَقْرَرًا ؟ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَآوَى فِي الْفِعْلِ هِيَ عَيْنٌ تَحْرُكُتُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ مِنْ  
الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَانْفَتْحَ مَاقِبِلِهَا فَانْمَا تَقَابَ الْفَاءُ ، فَقَوْلْتُ بِالْفَتْحِ يَجِبُ قَابِ  
وَآوَهُ الْفَاءُ ، وَكَذَا لَوْ حَوَّلْتَ الْفَتْحَةَ ضِمَّةً ، وَكَذَا بَيَّعْتُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَأَيُّ  
دَاعٍ لَنَا إِلَى إِخْلَاقِ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ بِقَوْلٍ وَبَيَّعَ الَّذِينَ هُمَا أَصْلًا قَالٍ وَبَاعَ ؟ وَهَلْ  
هِيَ فِي الْفَاعِلِيَّةِ إِلَّا كَالظَّوَاهِرِ فِي نَحْوِ « قَالَ زَيْدٌ » ، وَ« بَاعَ عَمْرُو » ؟ فَالْوَجْهَ إِخْلَاقِ  
هَذِهِ الضَّمَائِرِ بِقَالَ وَبَاعَ مَقْلُوبِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْفَاءُ ؛ فَنَقُولُ : تَحْرُكَتْ الْوَاوُ فِي قَوْلِ  
وَطَوَّلُ وَخَوَّفُ وَالْيَاءُ فِي بَيَّعَ وَهَيَّبَ وَانْفَتْحَ مَاقِبِلَهُمَا فَقَابِلَتَا الْفَاءُ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ تَقَابِ  
الْيَاءُ فِي هَيَّبُ لَمَّا تَقَدَّمَ ؛ فَصَارَ الْجَمِيعُ قَالٍ وَطَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ ، فَلَمْ يُمْكِنْ مَعَ بَقَاءِ  
الْأَلْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى بِنِيَّةِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَأَنَّ أَصْلَهَا فَعَلَ أَوْ فَعُلَ أَوْ فَعِلَ لِأَنَّ الْأَلْفَ  
يَجِبُ انْفِتَاحَ مَاقِبِلِهَا ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ بِهَا وَجِبَ تَسْكِينُ اللَّامِ  
لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ فِي جَمِيعِهَا لِلْسَاكِنَيْنِ ، فَزَالَ مَا كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّنْبِيهِ

على الوزن - أى الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبْقَى عايبها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء تمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَيَعَى ، لأن حركتى الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَتَبَهُوا على البنية في فَعِلَ وَفَعُلَ فقط ؛ فقالوا فى فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواوى والياءى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا فى فَعُلَ نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمة لبيان البنية لالبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يحىء فى هذا الباب أجوف يأتى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواوى فى الضم كما سَوَّوْا بينهما فى فَعِلَ نحو خِفْتُ وهَبْتُ ، إلا هيئوا ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياؤه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية فى بابى فَعِلَ وَفَعُلَ ولم يكن مثل ذلك فى فَعَلَ ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى والياءى والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خَلَّ نَعْمَرٌ<sup>(١)</sup> ؛ فاجتلبوا ضمة فى قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة فى باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل فى الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعايةً لِبِنْيَةِ الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن فى مثله المحافظة على البنية فى المفتوح العين ، كما أمكن فى مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قَالَ وَبَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل فى أمثال الميدانى ولا فى كتب اللغة ، والذي فى اللسان :

« والحل والخمر : الخير والشر ، وفى المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اه



بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأَقِيمُ وَتُقِيمُ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله <sup>(١)</sup> يَطْوُحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمُقَامُ وَالْمُقِيمُ وَالْمَعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيَبَاعُ وَأَقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمُقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها كما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنقولة ؛ إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ؛ فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما أسكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسامت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بإيضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّؤْ هَيَّؤُ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يُقِيمُ ، وَيَطِيحُ عند الخليل — قلبت ياء ؛ لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلًا إلى ما قبلهما للاستتقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضًا فالضمة والكسرة لاتستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبِيٍّ وَذَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولو لم يعتمد بالحركة الإعرابية فى باب الاعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَاً ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستتقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعًا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الإعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنها وإنما فُرِقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ؛ لأن الأصل فى هذا الاعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

(١) انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء) .

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو دَلُو وَظَبِي لم يسكن الواو والياء فيهما مع  
تطرفهما ، ثم حامت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته  
لفظا بالحركات والسكنات ، كما في مَقَامٍ وَمَعِيشَةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ من  
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،  
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مجرى الفعل من وجه ، وجعل  
مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثاني بالفرق بين واويه ويأبيه ،  
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن تقول : حُدِفَتِ ضَمَةُ الْعَيْنِ فِي  
مَقْوُولٍ وَمَبْنُوعٍ إِبْتِغَاءَ الْفِعْلِ فِي إِسْكَانِ الْعَيْنِ ، وَضُمَّتِ الْفَاءُ فِي الْوَاوِ وَكَسْرَتْ فِي  
الْيَائِ كَمَا قَلْنَا فِي قَوْلْتِ وَبَعْتِ دَلَالَةَ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَائِ

معاني  
أفعل

قال : « وَأَفْعَلٌ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِيًا ، نَحْوُ أَجَاسَتْهُ ، وَالتَّعْرِيزِ نَحْوُ أَبَعَثَهُ ،  
وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغَدَّ الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَأَوْجُودَهُ عَلَى  
صَفَةِ نَحْوِ أَحْمَدْتُهُ وَأَخْلَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ  
قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ »

أقول : أعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم  
تسكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً ، فإذا قيل مثلاً :  
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن  
الباء في ( كفى بالله ) و « من » في ( مامن لله ) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة  
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لا بد في الهمزة في  
« أقالني » من التأكيده والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء للمعان  
على البديل ، كالمهمزة في أفعل تقييد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء كذا ،  
وكذا فعل وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ :  
أَظْرَفَ ، وفي نصرٍ : أَنْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأَخْفَشِ في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ  
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نَصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك  
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا  
استعماله في المعنى المعين <sup>(١)</sup> ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت  
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى  
شيء من هذا قلت : أخرجته وأدخلته وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف  
وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل ( بتثنية  
العين ) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك  
أيضاً مكث ( بضم العين ) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت ( بتشديد العين )  
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ،  
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعته  
وأفزعته ، وتقول : ملح ( بضم العين ) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :  
أملحته ، كما تقول : أفرعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته ( بضم عين الثلاثي  
فيهما ) ، ولا يستنكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه  
وقال ابن هشام في المغنى ( في مبحث ما يتعدى به القاصر ) : « الحق أن  
دخولها ( يريد همزة التعدية ) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه  
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المغنى أيضاً ( في المبحث نفسه ) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي  
المتعدى لو واحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً  
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل  
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،  
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً ( في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في  
مباحث فعلت بالتضعيف ) : « هذا باب دخول فعلت ( بتضعيف العين ) على فعلت  
لا يشركه في ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل  
قلت : كسرتها وقطعته ومزقته ، وما يدلك على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معاطة

الساع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذْهَبَ بمعنى  
أزال الذهب أو عَرَّضَ للذهب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثي ، وقد تجيء مما لم  
يأت منه ذلك ، كالجَمِّ وَأَشْحَمَ وَجَلَّدَ وَقَرَّدَ وَأَسْتَحْجَرَ المَكَانَ وَأَسْتَنْوَقَ (١)  
الجمَل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات في جسده ،  
أه ؛ فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) في معنى التكثير بين يديك  
متى أردت استعمالها من أى فعل ساغلك ذلك . ومثل ذلك كثير في عباراته وعبارات  
غيره من العلماء

والذي نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ في معنى من هذه  
المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا  
المعنى الذي كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) أَلِجِمَ - بِالْجِيمِ - تقول : أَلِجِمَ الرجل فرسه ؛ إذا وضع في فمه اللجام ، ولم  
يأت منه ثلاثي ، ووقع في جميع النسخ المطبوعة « أَلِجِمَ » بالحاء المهملة ، وهو  
تصحيف ؛ فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثي والمزيد فيه ، تقول : لَحِمَ الرجل يَلْحِمُ -  
من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذا كثر لحم بدنه ، وإذا  
أكل اللحم كثيرا ، وتقول : لَحِمَ الرجل ؛ إذا كثر عنده اللحم ، وتقول : أَلِجِمَ  
الرجل القوم ؛ إذا أطعمهم اللحم . وأشحم - بالسين المهملة - تقول : أشحمت السماء ؛  
إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحبا القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ؛  
ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة ؛ ووقع في جميع النسخ المطبوعة  
« أشحم » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه  
المادة الثلاثي والمزيد فيه ، تقول : شحم الرجل القوم - من باب فتح -  
وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلد - بتضعيف اللام - تقول : جلد  
الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سلبخ ، إلا في الشاة ، وقد ورد من هذه المادة  
فعل ثلاثي بغير هذا المعنى ، تقول : جلده ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه  
وبطنه وعانه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرد - بتضعيف الراء  
تقول : قرد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كخراب : دوية تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعالٍ متعديةٍ ما كان ثلاثياً ، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً لل لازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان ، فعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى : الجعل والتصيير - كأذهبته ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادى ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة الجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

معنى  
التعدية  
وأثرها

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ، واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلك ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استناق الجمل ( يقصد أنه لا ينقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا ) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اه . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخاطبه بغيره وينقل إليه ، وأصله أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب ( كعظم ) بن علس ( كجبل ) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طرفة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّي لَأَمْضِي إِلَيْهِمْ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مَكْدُم

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلان فقط :  
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازما في معنى واحد ، نحو فَتَنَ الرَّجُلُ : أى صار  
مُفْتَنًا ، وَفْتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه  
الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ،  
فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبته وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ  
جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككحلتُهُ وَدَهَنْتُهُ : أى جعلت فيه كحلا  
ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شىء واحد ؛ لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن  
فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى  
فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثاني

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فى سَرَعَ وَبَطُؤَ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثي  
والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرَعَ وَبَطُؤَ أبلغ ؛ لأنهما  
كأنهما غريزة كصغر وكبُر

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب فى أفعَل أن يكون للتعدية » : « الغالب  
أن يجعل الشىء ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ،  
نحو أَحْيَى قَدْرَهُ : أى جعلها ذات <sup>(١)</sup> حَيًّا وهو الأبرار ، وأجداه : أى جعله  
ذا جَدِّى <sup>(٢)</sup> ، وأذهبه : أى جعله ذا ذَهَب

وقديجىء أفعال لجعل الشىء نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو أهديتُ  
الشىء : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا <sup>(٣)</sup>

(١) الفتح - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه . والأبرار : التوابل  
كالفلقل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم

(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العطية

(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى: الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثى  
مُعَرَّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو  
أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وَأَبَعْتُ الفرس : أى عرضته  
للبيع ؛ وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وسَقِيًّا شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيْتَهُ :  
أى جعلته يشرب ، وَأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قبرا أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيرورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحبَ شَيْءٍ ،  
وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلْحَمَّ زيد : أى صار  
ذالحم ، وَأَطْفَلَتْ : أى صارت ذات طِفْلٍ ، وأعسر وأيسر وأَقْلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ  
وَيُسْرٍ وقلة ، وَأَغَدَّ البعير : أى صار <sup>(١)</sup> ذا غُدَّةٍ ، وَأَرَابَ : أى صار ذا ريبة ،  
وإما أن يصير صاحب شَيْءٍ هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرجلُ :  
أى صار ذا إِبِلٍ ذاتِ جَرَبٍ ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطُفُ <sup>(٢)</sup>  
وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبيثاء ، وَالْأَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا  
صار له لُوَامٌ قيل : هُوَ مُلِمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك  
بأن يُلَامَ ، كأحصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بأن يحصد ،  
فيكون أفعال بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثى ، بمعنى أنه فاعله ، نحو  
أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزرعُ ، ومنه  
أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مطاوع كَبَّهُ » ندريس <sup>(٣)</sup> ؛ لأن القياس  
كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاوعته

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في  
جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل  
(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا ( كنصر  
وخروج ) أسامت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف - بفتح القاف -  
(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على



قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء أفعال بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعلُ أفعال أن يُوقع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجبه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيرى ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدریس (أى : تدریب وتمرین) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه يجعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الزخشرى رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعال مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيويه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في السكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب واقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الحفاجى هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البيضاوى فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الأفعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعمدية فهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعده به ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية ، ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشاف للشرىف : الاتجار : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بجينة نحصاده ، ونحوه أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ<sup>(١)</sup> ويجوز أن يكون أَلَامَ مثله :  
أى حان أن يَلَامَ

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت  
المشتق منه أفعال ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَفْجَرُ وَأَشْهَرُ : أى دخل فى الصباح والمساء  
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعال ، نحو أَشْمَلْنَا  
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح<sup>(٢)</sup> قال سيبويه :  
ومنه أَدْنَفَ ، أى : حصل فى وقت الدَّفْنِ<sup>(٣)</sup> ، ومنه الدخول فى المكان الذى  
هو أصله ، والوصول إليه ، كأَكْدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ<sup>(٤)</sup> وَأَجْبَلَّ  
وَأَجْبَلَّ : أى وصل إلى تَجْبَلٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو  
أصله ، كأَعَشَرَ وَأَتَسَعَ وَأَلْفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع  
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،  
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة

قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعال على صفة ، وهى كونه

---

(١) أَجَدَّ النَّخْلُ : حان له أن يجرد : أى يقطع تمره . وأقطع النخل أيضا :

حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ربح الشمال ( وهى التى تهب من ناحية القطب )  
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ربح الجنوب ( وهى التى تقابل ربح الشمال ) ، وَأَصْبَيْنَا :  
دخلنا فى وقت ربح الصبا ( وهى ربح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار )  
وَأَدْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ربح الدبور ( وهى ربح تهب من ناحية المغرب  
تقابل الصبا )

(٣) الدنف - بفتحين - : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا

(٤) الكدبية - بضم فسكون - : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض

حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أكدى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أ كَرُمْتَ فَارْبُطُ : أى وجدت فرساً كريماً ،  
وَأَسْمَمْتَ : أى وجدت سمينا ، وَأَبْخَلْتُهُ : أى وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولا  
لأصل الفعل ، نحو أَحْمَدْتُهُ : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أَخْمَتُكَ : أى وجدتكَ  
مفحماً » فكأنَّ أفعال فيه منقول من نفس أَفْعَلَ ، كقولك فى التعجب :  
مَا أَعْطَاكَ لِلدَّانِيَةِ ، ويقال : أَخْمَتَ الرَّجُلُ : أى أسكته ، قال عمرو بن معدى كرب  
لِجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودِ السَّامِيِّ — وقد سأله فأعطاه — : اللَّهُ دَرَكُ يَابَنِى سَلِيمِ ،  
سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أُجِبْنَاكُمْ ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَخْمَنَّاكُمْ :  
أى ما وجدناكم بخلاء وجبّاء ومفحمين (١)

قوله « وللسب » أى : يجىء لسلبك عن مفعول أفعال ما اشتق منه ، نحو  
أشكيتته : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فعل » نحو قَلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَتُهُ . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة  
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعال بمعنى الدعاء ، نحو أَسْقَيْتُهُ : أى دعوت له بالسقيا ، قال

ذو الرمة : —

١٣ — وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لَمِيَّةٍ نَائِقِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخمته بمعنى أسكته ، قال : ويجىء أخمته  
بمعنى صادفته مفحماً ، تقول : هجوته فأخمته : أى صادفته مفحماً ، قال : ولا يجوز فى  
هذا هاجيته ، لأن المهاجاة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفحماً لم يكن منه هجاء  
فاذا قلت : فما أخمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقول عمرو بن معد يكرب :  
« وهاجيناكم فما أخمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » اه كلام ابن برى  
وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجدته  
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ (١)

والأكثر في باب الدعاء فَعَلْ ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ،  
وعقره (٢) ، وَأَفْعَلْ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل ، كما ذكرنا

وقد يجيء أَفْعَلْ لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة  
كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيء مطاوع فَعَلْ ،  
كفَطَّرْتَهُ فَأَفْطَرَ وَبَشَّرْتَهُ فَأَبَشَرَ ، وهو قابل

قال : « وَفَعَلْ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نَحْوُ غَالَقَتْ وَقَطَعَتْ وَجَوَلَتْ وَطَوَّفَتْ  
وَمَوَّتَ الْمَالُ ، وَالتَّعَدِيَةِ نَحْوُ فَرَّخْتَهُ ، وَمِنْهُ فَسَقْتَهُ ، وَالتَّسْلُبِ نَحْوُ جَلَدْتَهُ  
وَقَرَدْتَهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلْ نَحْوُ زَلْتَهُ وَزَيْلْتَهُ »

معاني  
فعل  
بالتضعيف

أقول : الأغلب في فَعَلْ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن  
الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَّحْتُهَا ، وأغلقت  
الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول :  
ذَبَّحْتُ الغنم ، وغَلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَّخْتَهُ : أى أكثرت جراحاته ، وأما  
جَرَّخْتَهُ - بالتخفيف - فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : -

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذى الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول :  
وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منعنها عن السير . والربيع : الدار حيث كانت ، وأما  
المرجع ( كملعب ) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أذعر  
له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبته - بفتح الهمزة أو ضمها - أخبره بما  
تنطوى عليه نفسى وتسره ، والمرعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان  
(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد  
ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع فى  
العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك

١٣ — مَازَلْتُ أُفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ (١)  
 أى : أفتَحَّهَا وَأغْلَقْتُهَا ، وَمَوَّتَ الْمَسَالُ : أى وقع المَوْتَانِ في الايل فكثرت  
 فيها (٢) الموت ، وَجَوَّوْتُ وَطَوَّوْتُ : أى أَكثَرْتُ الْجَوْلَانَ والطواف ، قيل :  
 ولذلك سمي الكتاب العزيز تَنْزِيلًا ؛ لأنه لم يُنَزَّلْ جملَةً واحدة ، بل سورة  
 سورة وآية آية ، وليس نصافيه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (لولا نُزِّلَ عليه القرآن  
 جملَةً واحدةً ) وقوله : ( إنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ )  
 ثم إن التكرير يكون في التعمد كما في غَلَّقَ وَقَطَّعَ ، وقد يكون في اللزوم  
 كما في جَوَّوْتُ وَطَوَّوْتُ وَمَوَّتَ

قوله « وللتعمدية نحو فَرَّحْتَهُ » معنى التعمدية في هذا الباب كما في باب أفعال  
 على ما شرحنا ، والأولى أيضا ههنا أن يقال في مقام التعمدية : [ هو ] بمعنى جعل  
 الشيء ذا أصله ، ليعم نحو فَجَّي الْقِدْرَ : أى جعلها ذات فَجًّا ، وَشَسَّعَ النَعْلَ (٣) ، وهذا  
 لا يتعمد إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولا على أفعل كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ ، كما مر في أفعال القلوب

(١) المراد بأبي عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء ، قال أبو عبيد البركى  
 في شرح أمالي القالى : « إن أبا عمرو بن العلاء كان هاربا من الحجاج مستترا ، فحاء  
 الفرزدق يزوره في تلك الحالة ، فكان كلما يفتح له باب يعلق بعد دخوله ، إلى أن  
 وصل إليه ، فأنشده أبياتا منها هذا البيت » ، والشاهد فيه كما قال الأعمى الشنمري  
 دخول أفعلت على فعلت - بتشديد العين - في إفادة التكرير ، ولكن الذى يؤخذ  
 من كلام المؤلف أن الشاهد في البيت دخول فعلت - بالتخفيف - ، وأفعلت ، على  
 فعلت - بالتشديد -

(٢) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت ، وبالرجوع إلى كتب اللغة  
 كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنهما بمعنى واحد  
 (٣) شَسَّعَ نَعْلَهُ - بتضعيف العين - جعل لها شسعا - ومثله شسعا - بالتخفيف  
 من باب منع - وكذا أشسعا ، والشسغ - بكسر فسكون وبكسرتين - يقال النعل ،  
 وهو أحد سيورها ، وهو الذى يدخل بين الاصبع الوسطى والى تاليها

قوله « ومنه فسَّقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يجيء فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسَّقته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ؛ وكذا كَفَّرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التسدية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جَدَّعْتُهُ وَعَقَّرْتُهُ : أى قلت له جَدَّعاً لك ، وَعَقَّراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سَقَّيْتُهُ : أى قلت له سَقِيّاً لك قوله « والسلب » قد مر معناه ، نحو قَرَدْتُ الْبَعِيرَ : أى أزلت قُرَّاده ، وجَدَّدْتُهُ : أى أزلت جِلْدَهُ بالسَّلْحِ

قوله « وبمعنى فعل » نحو زَيْلْتُهُ : أى زِلْتُهُ أَزِيلُهُ زَيْلاً : أى فَرَّقْتُهُ ، وهو أجوف<sup>(١)</sup> يَأْي ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ

---

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد الياى مفتوحة ؛ كالبيطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشئ يزيله زيلاً ، وأزاله إزالة وإزالاً ، وزيله قزِيل ، كل ذلك فرقه ففرق ، وفى التزيل العزيز ( فزِيلنا بينهم ) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزيلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اه وقول المؤلف « أجوف يَأْي » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فانه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزِيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ؛ كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذابيان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اه

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّقَ : أى أورق : أى صار ذا وَرَقٍ ،  
وَقَيْحِ الْجُرْحِ : أى صار ذا قَيْحٍ (١)

وقد يجىء بمعنى صَيَّرَ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ الْمَكَانُ :  
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَّزَتِ الْمَرْأَةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت مَجْجُوزًا وَثَبَّتًا  
وَعَوَّانًا (٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ  
الأضواءَ ، وَكَوَّفَ الكوفةَ ، وَبَصَّرَ البصرةَ » أى : جعلها أضواءً  
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءًا فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى  
الهجرة (٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ (٤) : أى فعل  
فى الوقتين شيئًا

---

(١) القَيْحُ : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه  
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنها ، وهى التى  
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والحيل : التى تتجت بعد بطنها البكر ،  
ويشهد للأول قوله تعالى : ( لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ) . وفى المثل « لا تعلم  
العوان الخمر » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت  
تحسن القناع بالخمار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا  
الأولى بكرا

(٣) الهجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها  
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة  
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتمجرنا : أى سرنا فى الهجرة  
(٤) الغلس - بفتحين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوْف : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَزَ وَغَوَّرَ : أى مشى إلى المفازة والغور<sup>(١)</sup>

وقد يجىء لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو

جَرَّبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَجِيءَ الْعَكْسُ ضَمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ تَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ مُتَعَدِّيًّا [ نَحْوَ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ ] وَالْمُتَعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٌ لِلْمُفَاعِلِ مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الشُّوبَ ، بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

مما  
فاعل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشيثين ، وذلك أنك أسندت في « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشيء فيقع على الأشخاص والمعاني

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر فى قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب فى مثالنا متعلق بالأمر الآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي تَضْمَنُهَا ، فَانْتَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُشَارِكٌ — بفتح الراء — فى الضرب لأنه مضروب ، والمشاركُ مفعول ، كما انتصب فى « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لأنه مجعول

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاولا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شىء وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرک حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم



وَيَسْمُجُ جعله حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « نسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارمت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بلى في قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما في قولك « كارمت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعني المشاركة ، وفي جعله حالا من المضاف إليه — أعنى الضمير الجرور في قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر في باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحا

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه في قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد معاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غيرُ المشارك في هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد في الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فان المشارك في الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فان مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشاركُ زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — في باب فاعل قد يكون هو الذى أُوقِعَ أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » في المتعدى ، و« كارمته » في اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » في المتعدى ، و« سائرته في البرية » في اللازم ، وقد يكون مازادا من المفعول في باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما في قول على رضى الله عنه « كاشفتك العطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فَعَلَ » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »  
أى : كثرت أضعافه كضعفته ، و « نَاعَمَهُ اللهُ » كنعمه : أى كثر نعمته (١)  
بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كسافرت بمعنى (٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر  
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولتُهُ الشَّيْءَ » أى :  
نُلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرىء (إن الله يدفع) و (ويدافع)  
وقد نجىء بمعنى جعل الشَّيْءَ ذا أصله كَأَفْعَلَ وَفَعَلَ ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »  
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأراعنا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرٍ (٣)  
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبتُ فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة  
وأكثر ما نجىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِشَارِكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،  
وَمِنْ شَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ  
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ  
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . »

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفة

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى  
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سَفَرْتُ أَسْفَرَ (من باب طلب وضرب)  
سَفُورًا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اه .  
لكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :  
ذوو سفر ، لضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اه

(٣) الصعر - بفتحيتين - : ميل - بفتحيتين - فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ،  
وربما كان خلقة فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ؛ إذا أماله من الكبر ،  
قال الله تعالى : ( ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحا )

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبل « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخطيطاً ومجمجةً<sup>(١)</sup> وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لالفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمر و صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تضارب زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لا شتراك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمرا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معا فالحق أن تجيء بيباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشترانا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي<sup>(٢)</sup> وهو أن فاعل

(١) المجمجة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجمج الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ،

ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للرجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ ( أي قبل وفاة الرضى بنحو قرن )

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو (١) سَاهَمْتُهُ : أى قارعته وَسَايَفْتُهُ ، وساجلته ، وَتَقَارَعْنَا ، وتسايفنا ، وَتَسَاجَلْنَا (٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فَاعَلَ وَتَفَاعَلَ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدا ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فَاعَلَ هو السابق بالشرع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَلَ ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِهَاً ، فانه رضي الله عنه سمي المقابل له في السفاهة مُسَافِهَاً وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شتمتني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ؛ فلا فرق من حيث المعنى والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقارعهم ، وفي التنزيل : ( فساهم فكان من المدحضين ) يقول : قارع أهل السفينة فقارع ( بصيغة المبني للمجهول ) » اه  
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله ( دلوه ) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربه العرب مثلا للمفاخرة ، فاذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فمعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سججال : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ، فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفرداتُ إحداها مفردات الأخرى  
معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني  
القوم ولم يجيء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو  
ذلك ، والمقصود من السكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه  
في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركاه فيه ، والمقصود من شاركه  
وتشاركاه شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثاني

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل في الصريح وظاهر اللفظ  
مسندا إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف فاعلَ فإنه لاسناده في اللفظ  
إلى أحد الأمرين فقط ونُصِبَ الآخر نُصِبَ لفظ شَارَكَ لمفعوله ، فإن كان فاعلَ  
متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تفاعلَ متعديا إلى ثانيهما فقط ،  
ويرتفع الأول داخلا في الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو  
الحديث » وإن كان فاعلَ متعديا إلى واحد نحو « ضاربتك » لم يتعد تفاعل إلى  
شيء لدخول الأول في جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو »  
قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ،  
كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعها ، أى : نقص هذا القدرَ  
من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول  
واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تَغَاْفَلْتُ » أظهرت من  
نفسى الغفلة التي هي أصل تغافل ، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه  
وَتُرِي من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلا ، وأما تَفَعَّلَ في معنى التكلف  
نحو : تَحَلَّمَّ وَتَمَرَّأَ<sup>(١)</sup> فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والآنأة . وتمرأ : تكلف المروءة ، وهي

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « ومعنى فعل » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : علمته الفقه فتعلمه : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كسرتُه فانكسر : أى تأثر بالانكسر ، فلا يقال في « تنازع زيد وعمرو الحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد عمر الحديث » ولا في « تضارب زيد وعمرو » إنه مطاوع « ضارب زيد عمرا » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بعدته ، فتباعد : أى بعد ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكانه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذى صار فاعلا ، نحو « باعدتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سَمَّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل الاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً

كإل الرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والحرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل فى السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً . ويقال : تمرأ أيضاً ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيديويه ( ج ٢ ص ٢٤٠ ) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجيع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي : -

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وُدَّهُمْ      وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ  
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليماً » اهـ

بذلك ، كقول علي رضي الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلَهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ »<sup>(١)</sup> وقولهم :  
« بِمَعْنَى أُنْفَعَلٍ نَحْوُ تَحْتَاطًا بِمَعْنَى اخْطَأَ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب  
بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطلل  
الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر  
الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد<sup>(٢)</sup>

قال : « وَتَفْعَلُ لِمِطَاوَعَةٍ فَعَلَّ نَحْوُ كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكَلُّفِ  
نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَاللِّاتِحَازِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَمَّمْ وَتَحَرَّجَ ،  
وَاللِّعْمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهَلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمْ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ،  
نَحْوُ تَكَبَّرَ [ وَتَعَظَّمَ ] »

معاني  
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعْتُهُ  
فَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيْسْتُهُ وَنَزَّرْتُهُ وَتَمَّمْتُهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَنَزَارٍ وَتَمِّمٍ  
فَتَقَيَّسَ وَنَزَّرَ وَتَمَّمَّ ، أو للتعديفة نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب في مطاوعة فَعَلَّ  
الذى للتكثير<sup>(٣)</sup> هو الثلاثى الذى هو أصل فَعَلَّ ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلَّمَ ، وَقَرَّحْتُهُ  
فَقَرَّحَ ؛ فقوله : « وللتكاف » هو من القسم الأول : أى مطاوع فَعَلَّ الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا في العي والعجز عن  
إدراك كنه ذاته وصفاته . قال في اللسان : « عى بالأمر (بوزن مد) عيا — بكسر  
العين — وعي وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجي ، وهو عي (مثل حى) وعي  
(كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اه

(٢) قال في اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد  
به .... ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ،  
لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفي التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال :  
وأجازهما الفراء » اه

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب في مطاوعة فعل الذى للتعديفة » بدليل  
التمثيل الذى مثل به



للنسبة تقديراً ، وإن لم يثبت <sup>(١)</sup> استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَعْتُهُ وَحَلَمْتُهُ : أى  
نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما  
وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعٌ فَعَلَ الذى هو لجعل الشئ ذا أصله ، إذا  
كان أصله اسماً لامصدرًا ، « فتردَّى الثوب » مطاوعٌ « رَدَيْتُهُ الثوبَ » : أى  
جعلته ذارداً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجرَ » : أى صار ذا وسادة هى الحجر مطاوعٌ  
« وسدته الحجر » فهو مطاوعٌ فَعَلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان  
لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى  
هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعٌ فَعَلَ الذى للسلب تقديراً ، وإن لم يثبت  
استعماله <sup>(١)</sup> كأنه قيل : ائْتَمْتُ وَحَرَّجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحَرْجِ والإثم وأزاتهما  
عنه كقَرَدْتُهُ ، فتأثم وتحرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهَلَّةٍ مطاوعٌ فَعَلَ الذى للتكثير ، نحو  
جَرَعْتِكَ الماءَ فَتَجَرَّعَتْهُ : أى كَثُرَتْ لِكَ جَرَعِ الماءِ <sup>(٢)</sup> فَتَقَبَّلَتْ ذلك التكثير  
وَفَوْقَتُهُ اللَّابِنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسِبْتُهُ المَرَقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ لَهُ فَيَقَهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً  
مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى  
المعنى المعين الخ » فانك تجد بين السكلامين تضارباً ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا  
فى المسألة ( انظر ص ٨٤ ١٥ )

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالتكراره ، قال تعالى : ( يتجرعه  
ولا يكاد يسيغه ) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب  
قليلاً قليلاً » اه ، فكأنه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ<sup>(١)</sup> : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءُه<sup>(٢)</sup>  
قوله « ومنه تَفَهَّم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهَلَّةٍ ليس  
بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَجَرُّعِ وَالتَّحَسُّى ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْهُ ،  
وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تَفَهَّمٌ للتكالف فى  
الفَهْمِ كالتَّسْمَعِ والتَّبَصُرِ

قوله « و بمعنى استفعل » تَفَعَّلَ يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل :  
أحدهما الطلب ، نحو تَنَجَّرَتهُ : أى استنجزته : أى طلبت نَجَارَهَ : أى حضوره  
والوفاء به ، والآخرا الاعتقاد فى الشئ أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَعْظَمْتَهُ وَتَعَطَّمْتَهُ :  
أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وَتَكَبَّرَ : أى اعتقدت فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك  
بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فيها منقلبة عن الواو ،  
لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقت الناقة تفوق فواقاً ( كخراب ) و فيقة ( كديمة ) ،  
والفيقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ،  
وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع  
فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعه وشيع وأشياح » . والفواق ( كسحاب وغراب ) :  
ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن  
فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اه . وبين هذا وبين كلام  
المؤلف بعد فتأمله ، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً  
بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا  
زيد المرق : شربه شيئاً بعد شئء ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ،  
واسم ما يحسسى الحسية ( كالغنية ) والحسا ( كالعصا ) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو  
كعدو ، والحسوة ( بالضم ) : الشئ القليل منه » اه . ومثله فى اللسان . وأنت ترى  
أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شئء ، وتحساه شربه شيئاً بعد شئء ، فمن  
أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورة الشيء ذا أصله كَتَأَهَّلَ وَتَأَلَّمَ وَتَأَكَّلَ وَتَأَسَّفَ وَتَأَصَّلَ وَتَفَكَّكَ وَتَأَلَّبَ : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وذا فَسَكَّكَ<sup>(١)</sup> وذا أَلَّبَ<sup>(٢)</sup> فيكون مطاوع فَعَّلَ الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى أَلْبَنُهُ فتألب وأصلته فتأصل ، وإما تقديرًا كما فى تأهل ؛ إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل وقد يجيء تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة أو تقديرًا ، نحو تَزَبَّبَ العنب ، وتأجَّلَ الوحش<sup>(٣)</sup> وَتَسَكَّلَ : أى صار إكليلاً<sup>(٤)</sup> : أى محيطًا

(١) الفكك - بفتح الفاء والسكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج المنسكب استرخاء وضعفًا ، وهو أفك المنسكب .

(٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب . والألب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : -

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرُ  
(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ، وتأجلت البهائم : صارت آجالًا ؛ قال لبيد بن ربيعة العامري : -

وَالْعَيْنُ سَأَ كِنَةٌ عَلَى أَطْلَائِمِهَا عُوذًا تَأَجَّلُ بِالْقَضَاءِ بِهَا مَهًا  
(٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصا مزينة بالجواهر ، وهو التاج أيضاً ، ولما كان التاج والعصا يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى كل ما أحاط بشيء إكليلاً على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ، من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلاً ، ومن ذلك قولهم روضة مكللة : أى محفوفة بالنور ، وغمام مكلل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فعقول : تسكل النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلاً ، أى محيطاً . ولم نعر على الفعل المطاوع ( بفتح الواو ) لهذا إلا فى شعر لا يحتج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل تأجل الوحش وتسكل للمطاوع ( بكسر الواو ) تقديرًا

قال : « وَانْفَعَلَ لَازِمٌ مُطَاوِعٌ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [ مُطَاوِعٌ أَفْعَلٌ نَحْوُ ] أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ نَمِّ قَيْلٍ أُنْعَدَمَ خَطَأً »

معاني  
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أي من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهي قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فَانْعَلِمَ ، وَلَا فَهِمْتُهُ فَانْفَهَمَ ، وَأَمَا تَعَلَّلَ فَانْهَلْ ، وَإِنْ وَضِعَ لِلْمَطَاوِعَةِ فَعَلَ كَمَا ذَكَرْنَا ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ نَحْوَ قَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمَهُ وَعَامَمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ الَّذِي فِيهِ كَأَنَّهُ أَظْهَرَهُ وَأَبْرَزَهُ حَتَّى صَارَ كَالْمَحْسُوسِ ، وَابْسِطِ الْمَطَاوِعَةَ انْفَعَلَ لِنَفْعَلٍ مَطْرَدَةٌ فِي كُلِّ مَا هُوَ عِلَاجٌ ، فَلَا يُقَالُ : طَرَدْتَهُ فَاَنْطَرَدَ ، بَلْ طَرَدْتَهُ فَذَهَبَ

وقد يحىء مطاوعا لأفعل نحو أزججته فانزعج ، وهو قليل ، وأما انسفق فيجوز أن يكون مطاوع سفقت الباب : أي رددته لأن سفقت وأسفقت بمعنى قال : « وَافْتَعَلَ لِلْمَطَاوِعَةِ غَالِبًا نَحْوُ عَمَمْتُهُ فَاَنْعَمَّ ، وَلِلَّانْفَاعِ نَحْوُ اشْتَوَى وَالتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني  
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب في المطاوعة انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كان فعل جاز مجيئه لها في غير العلاج ، نحو عَمَمْتُهُ فَاَنْعَمَّ وَلَا تَقُولُ فَاَنْعَمَّ (١)

ويكثر إغناء افتعل عن انْفَعَلَ في مطاوعة ما فإؤه لام أورا أو واو أونون

(١) في اللسان عن سيبويه أنك تقول : اعتم وانعم . قال سيبويه «وهي عربية»

أو ميم ، نحو لَأَمَّت الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأم ، وكذا رميت به فارمى ، ولا تقول أَرَمَى ، ووصلته فَاتَّصَلَ ، لا انوصل ، ونفيتها فانتفى لا أَتَنَى ، وجاء امتحى وأَمَحَى <sup>(١)</sup> ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طَمَسُهَا ، وأما تاء افتعل فى نحو اذَّكروا طَلَبَ فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاتخاذ » أى : لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغى أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا ، نحو اشتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذه شواء ، وَأَطْبَحَ الشيء : أى جعله طبيخا ، واختبز <sup>(٢)</sup> الخبز : أى جعله خُبْزاً ، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواه لنفسه ، وامتطاه : أى جعله لنفسه مطية ، وكذا اغتَدَى وَأَرْتَشَى <sup>(٣)</sup> وَاعْتَادَ ، قوله « وللنفاعل » نحو اعْتَوَرُوا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ، ولهذا لم يُعَلَّ ؛ لكونه بمعنى ما لا يعل

(١) الذى فى جميع النسخ « امحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس واللسان « امحى » بابدال النون ميم وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل فيه امحى ، وامتحى لغة رديئة » اه

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عاجله حتى جعله خبزاً ، ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غذوا وغذاه بالتضعيف فاغتنى وتغذى » اه وهو ظاهر فى أن اغتنى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعر على نحو قولك اغتنى الشيء ، حتى يصير معناه اتخذه غذاء . وفى اللسان أيضا : « رشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اه وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ نحو اعتاد الشيء جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،  
فمعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الاصابة بأن زاول  
أسبابها ؛ فلهذا قال الله تعالى : ( لها ما كسبت ) أى : اجتهدت فى الخير أو لآفانه  
لايضع (وعليها ما اكتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه  
من المعاصى ، وغير سبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يحىءُ أَفْتَعَلَ لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو ازْتَجَلَ الْخُطْبَةَ ، ونحوه

قال « وَاسْتَفْعَلَ لِلِسْؤَالِ غَالِبًا : إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَكْتَبْتُهُ ، أَوْ تَقْدِيرًا  
نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ ، وَلِلتَّحْوِيلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ ، وَ \* إِنَّ الْبِعَاثَ بِأَرْضِنَا  
يَسْتَنْسِرُ \* وَقَدْ يَحْيَى : بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ »

لهذا  
استفعل

أقول : قوله « أو تقديرًا نحو استخرجته » تقول : استخرجت الوتد ، ولا يمكن  
ههنا طلب فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج  
والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجته لادليل فيه على  
أنك أخرجته مرة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت  
زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عَجَّأْتُ<sup>(١)</sup> فكأنه طلب العجلة من  
نفسه ؛ ومن مجاز الطالب قولهم : اسْتَرْفَعَ الْخِوَانُ ، وَاسْتَرْمَ الْبِنَاءُ ، وَاسْتَرْفَعَ  
الثَّوْبُ<sup>(٢)</sup>

(١) تقول : عجلت عجلًا - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت  
إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .  
ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى  
كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسور العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .  
(٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أولم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ<sup>(١)</sup> أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَأَسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة

ويجىء أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، وأسْتَسَمَنْتُهُ : أى عددته ذا سَمَنِ ، واستعظمته : أى عددته ذا عَظْمَةٍ

ويكون أيضاً للاتخاذ كما ذكرنا فى افتعل ، نحو اسْتَلَامَ<sup>(٢)</sup>

---

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان ( بالرفع ) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعده بالطين والاصلاح . واسترقع الثوب : حان له أن يرقع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الخيونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل ( وهو هنا الرفع والرم والرقع ) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم حنس واحده بغائة وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان ( كرهفان )

(٢) اللامة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضة ومغفر يسمى لامة ، ويقال : استلام الرجل ، إذا لبس اللامة ،

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة

وأما أفعالٌ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم<sup>(١)</sup> وأفعالٌ في اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثانى في اللازم ، وأما أفعالٌ فلمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشوشبت الأرض : أى صارت ذات عشب<sup>(٢)</sup> كثير ، وكذا اغدودن<sup>(٣)</sup> النبات ، وقد يكون متعديا ، نحو اعزوريتُ الفرس<sup>(٤)</sup> وأفعالٌ بناءً مرتجل ليس منقولاً من فعل<sup>(٥)</sup> ثلاثى ، وقد يكون متعديا كاعلوط : أى علا ، ولازما كاجلوز واخروط : أى أسرع<sup>(٦)</sup> وكذا افعلنى مرتجل ، نحو

معاني  
باقى  
الصنع

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلأم - بتضعيف الهمزة - أيضاً

- (١) المراد باللازم فى هذا الموضوع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
- (٢) العشب : هو السكلاء مادام رطبا ، واحده عشبة ( كغرفة ) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
- (٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .
- (٤) اعروى الفرس : صار عريا ، واعروى الرجل الفرس : ركه عريا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظُلُّ بِمَوْمَاتٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجَيْشًا ، وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

- (٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثى مشترك معه فى أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعانٍ أخرى .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوز واخروط جميعاً



اغْرَنْدَى <sup>(١)</sup> ، وقد يجيء اَفْعَوْعَلَ كذلك ، نحو اذْ لَوْ لَى : أى استتر <sup>(٢)</sup> ،  
وكذا اَفْعَلَّ وَاَفْعَالَّ يجيئان مرتجلين ، نحو اَقْطَرَ وَاَقْطَارَ : أى أخذ في الجفاف  
وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعديا ولازما ، إلا اِنْفَعَلَ وَاَفْعَلَ وَاَفْعَالَ  
واعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ،  
وقد يجيء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه

بمجرد  
الرباعي  
ومزيدة

قال : « وَالرَّبَّاعِيُّ الْمَجْرَدُ بِنَاءٍ وَاحِدٍ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَجْتُهُ ، وَالرَّبَّاعِيُّ  
فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجُ ، وَاحْرَنْجِمُ ، وَاقْشَعِرُّ ، وَهِيَ لِأَزِمَةٍ »

أقول : دَرَجَ : أى خضع ، وَاَفْعَلَ يجيء لازما ومتعديا ، وَاَفْعَالَ مطاوع فاعل  
المتعدى كَتَفَعَلَ لَفَعَلَ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، واحرنجم في الرباعي كَانْفَعَلَ  
في الثلاثي ، وَاَقْشَعِرُّ وَاَطْمَأَنَّ مِنَ الْقَشْعَرِيَّةِ وَالطُّمَأْنِينَةِ ، كاحمر في الثلاثي ،  
وَأَفْعَلَّ الملحق باحرنجم كَأَفْعَلَّ غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تَجَوَّرَبَ  
وَتَشَيْطَنَ الملحقان بتدحرج ، وكذا احْرَنْبَى الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا  
في قوله : —

١٣ — إِيَّيَّ أَرَى النَّعَاسَ يَغْرَنْدِيَّيَ أُطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيَّيَ <sup>(٣)</sup>

(١) تقول اغرنده واغرندي عليه ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وإذا  
غلبه ، وقد وقع في بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا في كتب اللغة  
(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في اذلولي أحد وجهين ، وهو الذي ذكره سيريه  
رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا ( ذل ي ) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت  
العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثاني أن أصوله ( ذل ل ) ، وأن  
الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذلل تذليلا ، ثم استقل  
ثلاثة الأمثال قلبوا الثالث ياء ، كما قلبوا في نحو تظني وتقضى وربى ، وأصلها تظنن  
وتقضض وربى ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعول أيضا ، ولكن  
على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكأنه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على: أى يغلب ويتسلط  
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه  
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرِّدًا  
عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ مُتَّحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ  
حَلْقٍ غَيْرِ أَلْفٍ ؛ وَشَدَّ أَبُو يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلْبِي يَقْبَلِي فَعَامِرِيَّةٌ <sup>(١)</sup> وَرَكَنَ

المضارع  
وأبوابه

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى :-

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرَنْدِيْنِي أَدْعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيْنِي

ويغرندى ويسرندى كلاهما بمعنى يغلبنى ؛ وقد اختلف العلماء فى تخريجهم ،  
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله  
ابن جنى صحيحاً لاشدوذ فيه ، وقسم افعلى إلى متعد ولانزم ، قال : « افعليت على ضربين  
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز ( وذكر البيت ) ، وغير المتعدى نحو  
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري  
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه ( كرماء يرميه ) ، وقلية يقلاه ( كرضيه .  
يرضاه ) . وحكى سيبويه قلاه يقلاه ( كنهاه ينهاه ) قال : وهو نادر ، وله نظائر  
حكاهما ، شهبوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه  
( كدعوته أدعوه ) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته البر والبسر  
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه مختصاً . وقوله  
« وله نظائر » منها أبى يَأْبَى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل  
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شهبوا  
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين  
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان  
ما ذكره المؤلف

يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ<sup>(١)</sup> ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجْوْفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،  
وَالكَسْرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَوَّحَ  
يَطِيحُ وَتَوَّهَ يَتِيهُ شَادٌّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ<sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ يَضْمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركنًا  
وركونًا ( كفتحهم ودخول ) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهي ركن يركن ( كفتح  
يفتح ) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهي ركن يركن ( بالكسر في الماضي والضم  
في المضارع ) ، واختلف في تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،  
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ؛ وحضر يحضر ، ونعم ينعم ،  
وقيل في اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اه ملخصاً  
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا في هذه الكلمة ( ١٥ ص ٨١ ) ونزيدك هنا أن من العرب  
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه ( بالتضعيف في الكل ) ، ومنهم من قال :  
طيحه وتيهه ( بالتضعيف أيضاً ) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،  
وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،  
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو  
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائى  
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى  
فهما محل خلاف في التخريج بين العلماء : فقال سيديويه : هما من باب فعل يفعل  
( بالكسر فيهما ) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون  
في بنات الواو ، كراهية الالتباس ببنات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر في بنات  
الياء ، كراهية الالتباس ببنات الواو ؛ فأصل طاح وتاه وطوح وتوه ( كفتح )  
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه  
( كضرب ) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها  
إثر كسرة ، وقال غير سيديويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار  
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجْدُ ضَعِيفٌ ، وَزَمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَمْلُدُهُ (١)  
 وَجَاءَ الْكُسْرُ فِي يَشُدُّهُ وَيَعْلُدُهُ (٢) وَيَنْمُهُ وَيَبْتُهُ ، وَزَمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحِبُّهُ  
 وَهُوَ قَلِيلٌ (٣) «

لا يكون مضارعه إلا مضمومه ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المد ويجيء متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الحبل أمدته ، والبسط نحو قوله تعالى : ( والأرض مددناها ) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى : ( ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم ) ، وبمعنى الإمهال ، ومنه قوله تعالى : ( ويمدهم في طغيانهم يعمهون ) ، ويجيء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع به ، وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حينئذ شاذ

(٢) العلل (بفتحتين) والعل بالأدغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب الأول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم من باب نصر وضرب : أما مجيء المعتدى كنصر ، ومجيء اللازم كضرب فهو القياسي ، وأما العكس فهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمه أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في الشعر نحو قول عنتره : -

وَلَقَدْ نَزَلَتْ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ، مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ  
 وقد جاء حبه يحبه ( ثلاثيا ) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع النهشلي في قوله : -

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَلَ يفعل - بفتح العين فيهما - فرع على فَعَلَ يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرهما في المضارع - ، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان ثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ ؛ لأنه تمهد لهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا : قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألقاظ الناس حتى يُطرح الآخر

قياس  
مضارع  
فعل  
بالتفتح

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقٌ

قال الجوهري : « وجهه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذرذه بعدم مجيء الضم فيه ، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى الضم - لم يرد عليه شيء

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استُعْمِلَ معاً ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرُش ، ونفر ينفر ، وشتم يشتم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وقسق يفسق ، وحسد يحسد ويلمز ، ويعتل ، ويطمئ ، ويقتُر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ ، ونَصَرَ يَنْصُرُ ، وخرج يخرجُ ، مما يكثر ، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ ، ويعتب (١) ، وغير ذلك مما لا يحصي ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال اليائي (٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لاما — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد لإلما من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من باب ضرب وقتل ، ومعتبا أيضاً إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً باب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الغزو — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الغز — بحذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرمي — باسكان الميم والياء — والرّم — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الخلق سافلة في الخلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحه التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الخلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الخلق بلا فصل إن كانت عين الفتحه الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحه قبل الخلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الخلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً : إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيْتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحه تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الخلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بضرَبَة لِأَزْبِ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء برأ يبرؤ<sup>(١)</sup> ، وَهَذَا يَهْنِي ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداهما من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق ( أى خلقهم ) فلم يأت لإلامن باب جعل . قال الأزهرى : « ولم نجد فيما لاهمزة فعلت أفعل ( من باب نصر ينصر ) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا فى هذا الحرف ( يريد برأ المريض يبرؤ ) ، ثم ذكر قرأت أفرؤ ،

مطرده؛ فلذلك لا تفتح عين مضارع فُعل يفعل — بضم العين — نحو وضُوٌّ (١) يَوْضُوٌّ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أُرْبُرُأ يُبْرِئُ (٢) ، وَاسْتَبْرَأُ يَسْتَبْرِئُ (٣) ، وَأُبْرِئُ وَاسْتَبْرِئُ ، وذلك لكرهتهم حَرَمَ قاعدة مُمَهَّدَةٌ ، وإنما جاز في مضارع فَعَلَ لأنه لم يلزم هذا المضارع ضمُّ أو كسر ، بل كان يجيء تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يُسْتَنْكَرْ أيضاً أن يجيء شيء منه يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فَعَلَ — بالكسر — مع يفعل — بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيء ، جَوَّزُوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك في حرفين وَسِعَ يَسَعُ (٤) وَوَطِئَ يَطَأُ ، دون وَرِعَ يَرِيعُ وَوَلِهَ يَلِيهِ وَوَهَلَ يَهْلُ وَوَعَرَ يَغْرِ وَوَجَرَ يَجْرُ (٥) ، وإنما

وهنأت الأبل أهنوها ، إذا طليتها بالهناء . وهو ضرب من القطران - ، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها ( من بابي ضرب ونفع ) ، وجاء هنأني الطعام يهنئني ويهنئوني ( من بابي ضرب ونفع أيضا ) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة (١) تقول وضو يوضو وضاءة ؛ إذا صار وضينا ، والوضاءة : الحسن والنظافة (٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً ( بالتضعيف ) ؛ إذا خلصته (٣) الاستبراء : الاستنقاء ( أى طلب النقاء والبراءة ) ، والاستبراء أيضا : ألا يطأ الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه ( بفتح السين وكسرها ) : وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل بكسر العين في الماضي والمضارع ، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق ، والدليل على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبتت الواو وصحت أو قابت ألفا على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطئ الشيء يطؤه وطئاً ؛ إذا داسه ، قال سيديويه : « أما وطئ يطأ فثل ورم يرم ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اهـ

(٥) الورع : التخرج والتقى ، وقد ورع يروع ويورع ( كضرب ويفتح ) ورعا



لم يغير في ماضى فَعَلٌ يَفْعَلُ ، نحو وَضُوْ يَوْضُوْ ، لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ، لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع فَعَلٌ ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ؛ فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين يَسَعٌ وَيَطَأُ فلا يلتبس بالأصلية في نحو يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ ، وإن كان فتح عين مضارع فَعَلٌ - بكسرها - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين فَعَلِ المكسور العين إلى الفتح نحو سَمِمٌ ؛ لأن يَفْعَلُ في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، وفَعَلُ المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحا ، فاضى يَفْعَلُ المفتوح العين إذن يكون مكسورا مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرده فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في أُبْرِيءٌ وَيَسْتَبْرِيءُ ، وأيضا كان يلتبس بفَعَلٍ يَفْعَلُ المفتوح الماضى الغير مضارعه

لحرف الحلق

ورعة ( بكسر الراء ) وورعا ( بسكون الراء ) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله ( بالكسر والفتح في المضارع ) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاهما المؤلف . والوغر : الحقد والغيط ، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاهما المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحروبوحر ( بكسر العين في الماضى وفتحها وكسرها في المضارع ) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة .

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرَبَ يَضْرِبُ  
 وَصَبَرَ يَصْبِرُ وَنَسَمَ<sup>(١)</sup> يَنْسِمُ وَحَمَلَ يَحْمِلُ ، لا تُعَيِّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من  
 مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ  
 يَشْجُبُ وَجَنَّ يَجْنُ وَمَشَقَّ<sup>(٢)</sup> يَمْشُقُ ، لا تُحَوِّلُ ضم العين إلى الكسر الذي  
 هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ، على ما تقدم ،  
 لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في  
 الارتفاع عن الحلق ، فكان الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف  
 المُسْتَفِلة — أي : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بضم الفتححة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيما ونسمانا : هبت ضعيفة ،  
 ونسم البعير يخفه : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير  
 (٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من  
 بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف ههنا  
 يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق  
 أيضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين  
 فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتححة جزء من الألف  
 التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو  
 بعده بلا فصل ، فان اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو  
 لامه من مخرج الواو كالباء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذي تكون عينه  
 أو لامه من مخرج الياء كالجيم والشين ، فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :  
 جَنَّ يَجْنُ - كَنَصَرَ - جَوَّنَا وَجَنَّانًا وَجَنَّانًا ( بالضم ) ؛ إذا كان لايبالي قولاً أو فعلاً  
 وتقول : شَجَبَ يَشْجُبُ - كَقَعَدَ - شَجَبُوا ، وَشَجَبَ يَشْجُبُ - كَكَفَّرَ - شَجَبَا  
 ( بفتح العين ) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شَجَبَهُ اللَّهُ يَشْجِبُهُ - كَنَصَرَهُ - أَي : أَهْلَكَ  
 وَالمَشَقَّ : السَّرعَةُ فِي الطَّعْنِ وَالمَضْرِبِ وَالأَكْلِ ، وَفِي السَّكْرَةِ مَدَّ حُرُوفَهَا ، وَفَعَلَهُ  
 حن باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعل يفعل المفتوح عيهما لا يجيء بكون العين ألفا ، نحو : قال يقال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رمى يرمى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يفعل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يهَاب وَيَرْضَى ؛ فاذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« وشذ أبى يابى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشىء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا <sup>(١)</sup> الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جبوت أنخراج <sup>(٢)</sup> أجى ،

(١) لعلك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولما ألف وليست عينها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يابى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه البابة ، فنقول لك : إنه لاتنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يابى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلماذا أمسك عن الاحتجاج به . انظر الكتاب ( ج ٢ ص ٢٥٤ ) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يابى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيهه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - خيا بى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كندى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يابى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَامَهُ فَتَأْبِيهِ مَالًا رَوَانًا وَنَصِيًّا حَوْلِيهِ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجىء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يابى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوهُ هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَحِكْيَ سَيْبُويَهْ أَيْضًا قَلَى يَقْلَى ؛ وَالْمَشْهُورُ يَقْلَى بِالْكَسْرِ ، وَحِكْيَ هُوَ وَأَبُو عَيْبِدَةَ عَضَّضَتْ تَعَضُّ ، وَالْمَشْهُورُ عَضَّضَتْ بِالْكَسْرِ ، وَحِكْيَ غَيْرُ سَيْبُويَهْ رَكَنَ يَرَكُنُ وَرَكَنَ يَزَكُنُ ، مِنَ الزَّكَانِ <sup>(١)</sup> ، وَرَكَنَ بِالْكَسْرِ أَشْهُرُ ، وَحِكْيَ أَيْضًا غَسَا اللَّيْلُ - أَيْ : أَظْلَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَنَا <sup>(٢)</sup> يَغْنَى ، وَسَلَا يَسَلَا ، وَقَنْطَ يَقَنْطُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَسَا وَشَجَا وَعَنَا وَسَلَا طَائِفَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

\* ..... بِنْتُ عَلِيٍّ الْكَرِيمِ <sup>(٣)</sup> \*

من باب سعى ورعى ، ولم يذكر « يجبو » في الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان مجيء الواوى من باب رمى شاذًا كما أن مجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال في اللسان : « جبا الخراج يجباه ويحبيه : جمعه ، وجباه يجباه مما جاء نادرا مثل أبي يابي ، وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه يجبوه أيضا ، فيجبوه غير معروف في كتب اللغة التي بين أيدينا وإن كان هو القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيده في المخصص ( ج ١٤ ص ٢١١ ) :

« وقد حكى أبو زيد في كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن — بفتحتين — العلم أو الظن أو التقرس ، ولم يحك في القاموس

فعله إلا من باب فرح

(٢) عنى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والأخيرة

نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث فى غنى الليل أيضا .

وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورعى ، ولم يذكره كسعى ،

وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، قد حكوه متعديا كدعا ولازما كفرح

ولم يذكره كسعى ؛ فأن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل

وأن يكون على لغة طى .

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتامه :

لأنه جاء عني يعنى وَعَسَى يَغْسَى وَشَجِي يَشَجِي وَسَلِي يَسَلِي وأما قَلِي يَقَلِي فلفظة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلِي يَقَلِي — كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها ، نحو بَقِي في بَقِي ، وَدُعَى في دُعَى ، وَنَاصَاة في نَاصِيَة (١) وأما زَكَنَ يَزُكُنُ بالزاي إن ثبت فشاذ ، وكذا ما قرأ الحسن : ( وَيَهْلِكُ الْخَرْثُ ) بفتح اللام ، وَرَكَنَ يَرُكِنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن رَكَنَ يَرُكِنُ — بالفتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكَنَ بالكسر يَرُكِنُ بالفتح ، فركب من الغنيتين رَكَنَ يَرُكِنُ بفتحهما ، وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يَقْنُطُ لأن قَنَطَ يَقْنُطُ كيقعد ويجلس مشهوران ، وحكى قَنَطَ يَقْنُطُ كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصاً على بيان كون الفعل واويا ، لا يائيا ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يَقُولُ وَيَغْزِي ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي ، فكان يلتبس إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا في باعَ وَرَمَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضَطَّادُ نَفُوسًا بِنْتٌ عَلَى الْكِرْمِ

وهو بيت لرجل من بني القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل » نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والحضيض : الجبل أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء والسادة .

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس

يَبْعُ وَيَرْهِي لَوْجِبِ قَلْبِ الْبِائِنِ وَأَوَا لِبِيَانِ الْبِنِيَةِ ؛ فَكَانَ يَلْتَبِسُ بِالْوَاوِيِّ الْيَائِيَّ  
فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ

فان قلت : أليس الضمة في قُلْتُ والواو في غَزَوْتُ وَغَزَوَا والكسرة في بَعْتُ  
والياء في رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفْرَقَانِ فِي الْمَاضِي بَيْنِ الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ ؟ ؟

قلت : ذلك في حال التركيب ، ونحن نريد الفرق بينهما حال الافراد

فان قلت : أليس يَلْتَبَسَانِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ فِي خَافَ يَخَافُ مِنَ الْخَوْفِ  
وَهَابَ يَهَابُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِنَ الشَّقَاوَةِ وَرَوَى يَرَوِي ؟ ؟

قلت : بلى ، ولكنهم لم يَضُمُوا فِي وَاوِيٍّ هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَكْسُرُوا فِي يَائِيٍّ ؛  
لأن فَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اطْرَدَ فِي الْأَغْلَبِ فَتَنَحَّ عَيْنُ مَضَارِعِهِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ إِلَّا  
فِي لُغَاتٍ قَلِيلَةٍ كَمَا يَجِيءُ ، فَلَمْ يَقْلِبْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنْ حَالِهِ ، بِخِلَافِ فَعَلٍ بِالْفَتْحِ فَان  
مَضَارِعُهُ يَجِيءُ مَضْمُومِ الْعَيْنِ وَمَكْسُورِهَا ، فَأَثَرُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالزَّمِّ عَيْنُهُ حَرَكَةٌ  
يُنَاسِبُهَا ذَلِكَ الْحَرْفُ ، وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْخَالِقِ لَمْ يَغْيِرْ كَسْرَةَ يَبْنِي  
وَيَسْتَنْبِيءُ لَمَّا اطْرَدَ فِيهِمَا الْكَسْرُ

فَمَا إِنْ كَانَ لَامِ الْأَجُوفِ الْيَائِيَّ أَوْ عَيْنِ النَّاقِصِ الْيَائِيَّ حَقِيقًا ، نَحْوُ شَاءَ يَشَاءُ  
وَشَاخَ يَشِيخُ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فَلَمْ يَلْزَمْ كَسْرُ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيهِ كَمَا لَزِمَ  
فِي الصَّحِيحِ كَمَا رَأَيْتَ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَيْنُ النَّاقِصِ الْوَاوِيَّ حَلْقِيًّا نَحْوُ سَأَى  
يَسْأَى — أَيْ : سَبَقَ — وَرَغَا يَرْغُو<sup>(١)</sup> لَمْ يَلْزَمْ ضَمُّ عَيْنِ مَضَارِعِهِ كَمَا لَزِمَ  
فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِرَاعَاةَ التَّنَاسُبِ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِ  
الْعَيْنِ لِلْحَلْقِيِّ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، مَسَاوِيَةً لِلْإِحْتِرَازِ مِنَ التَّبَاسُ الْوَاوِيِّ بِالْيَائِيِّ ، وَمَا  
عَرَفْتُ أَجُوفَ وَاوِيًّا حَلْقِيًّا لِالْلامِ مِنْ [بَابِ] فَعَلَّ يَقْعَلُ بِفَتْحِهَا ، بَلِ الضَّمُّ فِي  
عَيْنِ الْمَضَارِعِ لَازِمٌ ، نَحْوُ نَاءَ يَنْوَهُ وَنَاحَ يَنْوُحُ

(١) رَغَا الْبَعِيرُ وَالنَّاقَةُ يَرْغَوَانِ رَغَاءً : صَوْتٌ

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى والياءى فى مواضى هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها فى ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبية على الواو والياء ، ونحو دَعَوَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ ورَمَيْتَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خَفَّتْ تَخَافُ وَهَيْتَ تَهَابُ وَشَقِي شَقِي وَرَوَى يَرَوَى وطاح يَطِيح عند الخليل <sup>(١)</sup> فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوِجُ كحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت فى مواضى هذه الأفعال فرق بين الواوى والياءى فى موضع من المواضع لم يفرق فى مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهُ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وَطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وَتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتبه ، فمن قال طَيَّحَ وَتَيَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وَأَطْوَحَ مِنْكَ وَتَوَّهَ وَأَتَوَّهُ مِنْكَ فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أن يَتَيْنُ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين <sup>(٢)</sup> ، ولو كان طاح فَعَلَ واو يا كقال

(١) انظر ( ص ٨١ ، ص ١١٥ )

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى ( ج ٢ ص ٣٦١ ) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ؛ يدللك على ذلك طوحت وتوهت ( بالتضعيف ) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل ( بفتح عين المضارع ) ومن فعل يفعل اعتلتا ؛ ومن قال : طيحت وتيتت ؛ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلم يفعلا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما فى فعلت ( بالضم ) وفعلت ( بالكسر ) ويفعل ( بالضم ) ويفعل ( بالكسر ) فقروا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحَّتْ - بضم الطاء - وَيَطْوُحُ ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع شُهِتُ وَيَتَوُّهُ ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من المصنف ، وإنما وهم من ألحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطْوُحُ ، فيكون أخذهُ من طَاحَ يَطْوُحُ الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح اليأى المضارع فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهرى من يَطْوُحُ ليس بمسموع <sup>(١)</sup> ، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً <sup>(٢)</sup> ، بل كان طاح يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن العرب من يقول : ما أتبهه وتبهت وطيجت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل ( كحسب يحسب ) من الألوان وهو الحين « اه ( وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥ من هذا الجزء )

(١) لقد تبع الجوهرى فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالنجد وابن منظور والرازى على أن الجوهرى وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا محجج له ؛ لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر واليأى على باب ضرب كما هو القياس المطرد فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن تأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال طوح وتأخذ المضارع من اليأى



طَاحَ كَقَالَ لِقِيلِ طُحَّتْ كَقَلَّتْ بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ ، وَالْأَوْلَى أَنْ لَا تَحْمَلَ  
الْكَلِمَةَ عَلَى الشَّدُوذِ مَا أَمَكُنْ

قوله « ولم يضموا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى واليائى ، فلم يقولوا  
وَعَدَ يُوْعَدُ وَيَسَّرَ يَيْسُرُ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ عَيْنِ مَضَارِعِ فَعَلِ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
إِمَّا الْكَسْرَ أَوْ الضَّمَّ ، فَتَرَكُوا الضَّمَّ اسْتِثْقَالًا لِيَاءِ يَلِيهَا يَاءٌ أَوْ وَاوٍ بَعْدَهَا ضَمَّةٌ ، إِذْ  
فِيهِ اجْتِمَاعُ الثَّقَلَاءِ ، أَلَا تَرَى إِلَى تَخْفِيفِ بَعْضِهِمْ وَاوٍ يُوَجِّلُ وَيَاءٌ يَيْئَسُ بِقَلْبِهِمَا  
أَلْفَا نَحْوِ يَاجِلُ وَيَأْسُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا فَتْحَةٌ وَهِيَ أَخْفَى الْحَرَكَاتِ ، فَكَيْفَ  
إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا ضَمَّةٌ ؟

فان قلت : أو ليس ما فرؤا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [ نحو ]  
يَعِدُّ وَجُوبًا وَحَذَفِ يَاءِ [ نحو ] يَيْسِرُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، كَمَا يَجِيءُ فِي الْإِعْلَالِ ؟  
قلت : نلى ، ولكن وَيْلٌ أَهْوَنُ مِنْ وَيَّيْنِ

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف الاستخفاف ، فهلا بنوا  
بعضه على يَفْعَلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا  
ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من التثقل أو أثقل منه أن تختار  
التثقل على الأثقل ، ثم تخفف التثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه  
فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَّرَ يَيْسُرُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْيُسْرِ وَوَسَمَ يَوْسُمُ ؟  
قلت : إنما بنوهما على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم العين مضارعٌ

---

(١) قد قالوا : يسر يسر فهو يسير ، إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا  
أيضا : يسر يسر يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسر  
من باب ضرب فهو ياسر ، إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسر يسر بحذف الياء  
التي هي فاء الكلمة في هذا المعنى الأخير

إلا مضموم العين ، فكروها مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر فان قلت : فلما أَلْجَأُوا فِي فَعَلٍ المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فَعَلٌ الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى Bemide من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون فى آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير فى طَالَ يَطُولُ وَسَرُو يَسْرُو<sup>(١)</sup> ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل<sup>(٢)</sup> فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة<sup>(٣)</sup> ، قال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم بكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة  
(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله فى باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكننه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل فى ثنولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل فى الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبى عتبة ، ويزيد النحوى ( ما ودعك ربك وما قلى ) بالتخفيف ، وجاء فى الحديث :

١٥ - لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي \* غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (١)  
وحمل يَدْرُ عَلَى يَدَعُ لكونه بمعناه (٢) ، ولم يستعمل ماضيه لافي السعة  
ولافي الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير في  
النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،  
إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه  
بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو  
شاذ في الاستعمال فصيح في القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن مجيء اسم الفاعل  
ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْتٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتُهُ وَسُاجِلُهُ  
وما أنشده الفارسي في البصريات :

فَأَيْهِمَا مَا أَتْبَعَنِّي فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ  
وقد استشهد الجوهري على مجيء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف  
ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقِي  
(١) هذا البيت من كلام أبي الأسود الدؤلي ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :

لأنه لأنس بن زعيم الليثي ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقُكَ بَرَقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ  
والشاهد فيه مجيء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبي كاهل اليشكري :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ  
وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَع  
(٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعِدُ مضارع أوَعَدَ مع أن الضمة أثقل  
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما  
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْسِرُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن  
بعض العرب يُجْرِي الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسْرَ يَسْرُ  
وَيَسْرَ يَسْرُ بحذف الياء  
قوله « ووجدَ يجِدُ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لبيدُ بن ربيعة  
العامريُّ : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بَشْرَبَةً

تَدَعُ الصَّوَادِيَّ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً (١)

تعالى ( ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب )  
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى ( ذرني ومن خلقت وحيدا )  
وقوله ( ذرني والمكذبين ) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا  
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكى عن بعضهم  
من قوله : « لم أذر ورائي شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا  
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ  
فيسأل عن علة حذف الواو ؛ إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة  
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه  
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن  
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال  
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو  
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن  
سرفتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجاب بأنه حمل على يدع  
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا يماثل  
ما قال بعضهم في أنى يأنى : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه  
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن بري في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغاني في العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألقيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرْ قَبْلَكَ يَا أُمَّامَ خَلِيلًا أَنَايَ بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيَلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى ( فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ) فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ) فيكون الضم شاذا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال : أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوي على فعل ( بفتح العين ) فيقولون في وكل : بكل ، وفي ولد : بولد ، وفي وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذي قاله ابن مالك يخالف لما ذهب إليه فقول النحويين ، قال السيرافي : « إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموجدة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى في سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكفاة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازي في المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد ( بالكسر ) حذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى في شرح تصريف المازني : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفُؤَادُ بِشْرَبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت في يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ؛ لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتح عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَمُدُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعِلُ أيضا ، حكى المبرد عَلَهُ يَعْلَهُ وَهَرَهُ يَهْرُهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنْمُهُ ، وَبَنَّهُ يَبْنِيهِ ، وَشَدَّهُ يَشْدُهُ : وجاء في بعض اللغات : حَبَّهُ يَحْبِيهِ ، ولم يجيء في مضارعه الضم

وما كان لازما فإنه يأتي على يَفْعِلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعْفُ ، وَكَلَّ يَكِلُّ -  
إلا ما شذ من عَضَضْتَ تَعْضُضُ على ما ذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعْتَ -  
أى : جبت - تَكَعُّعٌ بالفتح فيهما <sup>(١)</sup> وَتَكَعُّعٌ بالكسر أشهر ؛ فمن فتح  
فلاجل حرف الحلق ، قال سيبويه : لما كان العين في الأغلب ساكنا بالإدغام  
لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ . ومن فَتَحَ فلائها قد تتحرك في  
لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وَفِي يَكْعَعْنَ اتفاقا كِيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ  
قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كَسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثْلًا ،  
وَطَبَّيْ : تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ  
فَهِنَّ التَّدَاخُلِ »

مضارع  
فعل  
مكسور  
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين  
لأن جهة حذف الفاء لأن العين على كلامهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى  
الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لعارضته ؛  
فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكها السيرافي في هذا البيت  
لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادي في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكها يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى :  
إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : أعلم أن القياس في مضارع فعل المكسور العين <sup>(١)</sup> فَتَحَّهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَيْسُ يَيْسُ ، وَيَيْسُ يَيْسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد في مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَثِيقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَفِقَ يَفِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وجاءت كلمتان زوى في مضارعها الفتح ، وهما : وَرَى الزَّئِدَ يَرِي ، وَوَبَقَ يَبِيقُ ، وإنما بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووَغَرَ بمعناه ، يَجِرُ وَيَغِرُ ، وَيُوحِرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس في مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ مخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذى جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجيء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى : ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس يئس (بالموحدة) يئس ويئأس ، وتسعة من المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووقع عليه يعق : أى عجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومت ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْعَرُّ أَكْثَرَ، وَجَاءَ وَرِعَ يَرِيعُ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَجَاءَ يَوْرَعُ، وَجَاءَ  
 وَسِعَ يَسِيعُ وَوَرِطَىءُ يَطْأُ، وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ بِدَلِيلِ حَذْفِ الْوَاوِ لَكِنَّهُمْ أَلْزَمُوا  
 بَعْدَ حَذْفِ الْوَاوِ فَتَحَّ عَيْنُ الْمُضَارِعِ، وَقَالُوا: جَاءَ وَهَمَّتْ أُهُمُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَهْمَ  
 مُضَارِعَ وَهَمَّتْ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - وَمُضَارِعَ وَهَمَّتْ بِالْكَسْرِ أَوْ هَمَّ بِالْفَتْحِ، وَيَجُوزُ  
 أَنْ يَكُونَ وَهَمَّتْ أُهُمُّ - بِكَسْرِهَا - مِنَ التَّدَاخُلِ، وَجَاءَ أَنْ يَبْتَيْنَ مِنَ الْأَوَانِ،  
 وَطَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَجَاءَ وَلَهُ يَلِيهِ، وَيَوْلَاهُ أَكْثَرَ، قَالُوا: وَجَاءَ  
 وَعَمَّ يَعِمُّ، بِمَعْنَى نَعِمَ يَنْعَمُ، وَمِنْهُ عَمَّ صَبَاحًا؛ وَقِيلَ: هُوَ مَنْ أَنْعَمَ بِحَذْفِ النُّونِ تَشْبِيهًا  
 بِالْوَاوِ، فَقَوْلُهُ «أَوْ كَسَرْتَ إِنْ كَانَ مِثَالًا» أَي: مِثَالًا وَآوِيَا، وَلَيْسَ الْكَسْرُ بِمُطْرَدٍ  
 فِي كُلِّ مِثَالٍ وَآوَى أَيْضًا، فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقُ، بَلِ ذَلِكَ مُحْصُورٌ  
 فِي مَا ذَكَرْنَاهُ.

قوله « وطيء تقول في باب بقي يبقى » مضى شرحه

قوله « وأما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل » المشهورُ فَضَّلَ يَفْضُلُ، كَدَخَلَ  
 يَدْخُلُ، وَحَكِي بْنُ السَّكَيْتِ فَضَّلَ يَفْضُلُ، كَحَذَرَ يَحْذَرُ، فَضَّلَ يَفْضُلُ يَكُونُ  
 مَرْكَبًا مِنْهُمَا؛ وَكَذَا نَعِمَ يَنْعَمُ مَرْكَبٌ مِنْ نَعِيمَ يَنْعَمُ كَحَذَرَ يَحْذَرُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ؛  
 وَنَعِمَ يَنْعَمُ كَطَرَفٍ يَطْرَفُ، وَحَكِي أَبُو زَيْدٍ حَضَرَ يَحْضُرُ؛ وَالْمَشْهُورُ حَضَرَ بِالْفَتْحِ  
 وَجَاءَ حَرْفَانِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمُعْتَلِّ: دِمَّتْ تَدُومُ وَمِتَّ تَمُوتُ - بِكَسْرِ الدَّالِ وَالْمِيمِ  
 فِي الْمَاضِي - وَالْمَشْهُورُ ضَمُّهُمَا كَقُلْتُ تَقُولُ، وَهَمَامِرُ كَبَانَ، إِذْ جَاءَ دِمَّتْ تَدَامُ وَمِتَّ  
 تَمَاتُ، كَخِفَّتْ تَخَافُ، قَالَ: -

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين، وهما: كدبت تكود  
 وجدت تجود - بكسر أول الماضى فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود  
 - مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من  
 الأولى مع الماضى من الثانية



١٧ - بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي (١)  
وحكى أبو عبيدة نكَلَ يَنْكُلُ ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور (٢) نكل  
يَنْكُلُ ، كقتل يقتل ، وحكى نَجِدَ يَنْجِدُ (٣) : أى عرق ، ونَجِدَ يَنْجِدُ  
كحذر يحذر هو المشهور

قال: « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ ضُمَّتْ »

مضارع  
فعل  
مضموم  
العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الجوهري في الصحاح ، وابن جنى في الخصائص ( ح ١ ص ٣٨٦ ) ولكنه رواه هكذا  
بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي  
وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف  
نداء محذوف ، و «سيدة البنات» جعله بعضهم نعنا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع  
والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف  
و «عيشي» فعل دعاء ، و «تماتي» لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب  
نصر ، كقال يقول ، قال الله تعالى ( قل موتوا بغيظكم ) ومن باب علم ، كخاف  
يخاف ، وقد قرئ في قوله تعالى ( باليتى مت قبل هذا ) وفي قوله تعالى ( ولئن متم أو قتلتم  
لإلى الله تحشرون ) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرهما على أنه من اللغة  
الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من  
يتكلم بها طيء ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة  
أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ،  
فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة  
واحد منهما .

(٣) النجد - بفتح تين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما ، قال النابغة الذبياني :

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالنَّجْدِ زُرْنَةَ بَعْدَ الْإَيْنِ وَالنَّجْدِ  
والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا ينكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهي كُذِّتَ بالضم تكاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِدَّتْ تَكَادُ خَفَّتْ تَخَافُ ، فإن كَانَ كُذِّتَ بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ<sup>(١)</sup> أيضا ، لأن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كَسَرَ مَا قَبَلَ الْآخِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءَ زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُعَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكْرَّرَةً ، مضارع  
اللام كثر  
من  
الثلاث

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبنيا للمجهول ، ونصر فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذاً ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحداً من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً : أما الواو فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضما - على الثانى ، وأما الياء فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيده كيذا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيذاوا كيدياً) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيذا ، إذا خاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيبويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشدود ما أمكن الحل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

نَحْوَ أَحْمَرَ وَأَحْمَارًا فَيُدْغَمُ ، وَمِنْ نَمَّمَ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفَعِلُ إِلَّا أَنَّهُ  
رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الهمزتين فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخَفَّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :  
١٨ — \* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمًا \*

شَازَ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَالْفَصْلُ التَّفْضِيلُ

تَفْضِيلٌ

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،  
ولم تقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق ألاحق ، والاستشهاد به  
في قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم  
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجبا ، لعدم الهمزتين . قال سيدييه  
( ٢ ص ٣٣٠ ) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل ( ويقصد  
المضارع المبني للعلوم والمبني للجهول ) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في فعلت وتفاعلت  
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر حذف فيه لأن  
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه  
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن ي حذف حيث حذف ذلك الذي من  
نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضاً إذا  
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنُ \*

وإنما هو من أثفيت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

\* كَرَأَةٌ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّبِ \*

اتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت  
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرئوس ( أى : لاريش عليها )

و صدره : —

\* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا \*

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرّد كسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يَدْحَرُجُ ، وَأَنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، وَاخْرَجَ نَجْمٌ يَخْرُجُ نَجْمٌ ، وإما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يَدْحَرُجُ [ ويدخل ] ويُقاتل ويُقطع ، والتغيير مجرّى على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بدّ منها قوله « أو لم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم <sup>(١)</sup>

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح السكافية <sup>(٢)</sup> فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضوع

(١) اسْحَنُكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنُكَ الشعر فهو مسْحَنُكَ : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنُكَ يسْحَنُكَ وجَلِبِبٌ يجلبب واقْعَنَسٌ يقْعَنَسُ ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الجلب يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والإيصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغماً فيها » لحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغماً ليس بوجيه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الإدغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقديراً كيحمر إلا أن يكون نظراً إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح السكافية : « إنه قد يطرّد فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الججاز ، يُجوزون كسر حرف المضارعة كسر  
سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ، فيقولون :  
أنا إعْلَمُ ونحن نَعْلَمُ وأنت تَعْلَمُ ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،  
نحو إِيْجَلُ وَإِيْخَالُ وَإِشْتَمَى وَإِعْضَى ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر  
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم  
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لثلاثي يلتبس  
يفعل المفتوح بيفعل المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء  
استقلالاً ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو يِيْجَلُ ، لاستتقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة  
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً  
لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقرب  
الواو ياء ، نحو يِيْجَلُ ، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى  
الألف التي هي الأخف أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب  
إلا الجزازيين ، وقلبياء بلا كسر الياء وقلبياء لغة بعضهم في كل مثال واوى ،  
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الججاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبي ،  
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ماعين ماضيه مكسور ، وأبي  
مفتوح العين ، فجرّأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء <sup>(١)</sup> ، وأيضاً فإن

ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدو أعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا  
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أبي » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في  
مضارعه . إلا أنهم شنوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره  
بهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرءوا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر  
الياء من حروف المضارعة أيضاً

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يبي كيميَجَل<sup>(١)</sup> وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تَأَبَى وَنَأَبَى وَآبَى لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه ، ثم جُوزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا : إِحِبُّ نِحِبُّ نِحِبُّ نِحِبُّ تَحِبُّ ، وذلك لأن حَبَّ تَحِبُّ كعَزَّ يَعَزُّ شاذ قليل الاستعمال ، والمشهور أَحَبُّ يُحِبُّ ، وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين ، وَيَحِبُّ مكسور العين ، ففيه شذوذان ، والشذوذ يجرى على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ ، وقال غير سيديويه : إن إِحِبُّ وَنِحِبُّ وَتَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ ، وشذوذهم لكسر المضموم ، كما قالوا في الْمُغَيَّرَةِ الْمُغَيَّرَةِ ، وكذا الْمُصَحَّفِ<sup>(٢)</sup> وَالْمُطَّرَفِ<sup>(٣)</sup> في الْمُصَحَّفِ وَالْمُطَّرَفِ .

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَأَبَى ، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء ، لسكونها إثر كسرة فيصير يبيبي ، وهو أخف من يبيبي ، لأن حرفه العلة أخف من غيره ، ونقول : لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها ، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا ، لسكونها إثر فتحة ، فيصير ياببي ، والألف أخف حروف العلة (٢) قال في اللسان : « المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كمنبر - : الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، كأنه أصحف : أى جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، والفتح فيه لغة ، قال أبو عبيد : تميم تكسرها وقيس تضمها ، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح ، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي . . . استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا استثقاله الضمة اهـ » (٣) قال في اللسان : « المطرف والمطرف - بكسر الميم وضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة « نحو أنت تَسْتَنْفِرُ وَتَحْرَجُ ، تنبيها على كون الماضي مكسور الأوّل ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَغَاوَلَّ وَتَدَخَّرَجَ بباب انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انْفَعَلَ كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعَلُ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستئصال الضميتين لو قالوا مثلا : تُظْرَفُ

قوله « من توالي همزتين » إنما حذف تانية همزتي نحو أَوْ كَرِمٌ مع أن قياسها أن تُقَلَّبَ واوًا كافي أو يدم على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِيًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدُسَ وَحَدَّرَ وَعَجَّلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكَسَ وَحَرَّ وَصَفِرَ وَغَيَّوْرَ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلِيِّ عَلَى أَفْعَلٍ »

أقول : اعلم <sup>(١)</sup> أن قياس نعت ماضيه على فَعَلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى <sup>(٢)</sup> وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكد

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كمبر - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير . . . وفي الحديث رأيت على أبي هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علمان ، والميم زائدة « اه

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى ( من ص ٧١ - ص ٧٣ ) وستكلم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع فى المعدة

وَالْعَسَمِ وَاللَّحْزِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْهَيْجَانَاتِ وَالْخَفَّةِ غَيْرِ حَرَارِهِ الْبَاطِنِ وَالْامْتِلَاءِ  
كَالْأَرَجِ وَالْبَطْرِ وَالْأَشْرِ وَالْجَذَلِ وَالْفَرَحِ وَالْقَلْقَ (١) وَالسَّلْسَ أَنْ يَكُونَ  
عَلَى فِعْلٍ

وَقِيَاسُ مَا كَانَ مِنَ الْامْتِلَاءِ كَالسُّكْرِ وَالرَّيِّ وَالْفَرَثِ (٢) وَالشَّبَعِ ، وَمِنْ  
حَرَارَةِ الْبَاطِنِ كَالْعَطَشِ وَالْجُوعِ وَالْفُضْبِ وَاللَّهْفِ وَالسَّكَلِ (٣) - أَنْ يَكُونَ  
عَلَى فَعْلَانٍ

وَمَا كَانَ مِنَ الْعِيُوبِ الظَّاهِرَةِ كَالْعَوْرِ وَالْعَمَى ، وَمِنْ الْخَلِيِّ كَالسَّوَادِ وَالْبِيضِ  
وَالزَّبِّ وَالرَّسْحِ وَالْجُرْدِ وَالْمُهْضَمِ (٤) وَالصَّمْعِ - أَنْ يَكُونَ عَلَى أَفْعَلٍ ، وَمُؤَنَّثَةً فَمَلَاءً ،  
وَجَمْعُهُمَا فُعْلٌ

(١) الأراج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف  
منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ،  
والجدل : الفرح ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء في الشعر جاذل .  
والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلاق وامرأة قلقة ومقلاقه . والسلس  
ومثله السلاسة والسلس كخروج : اللين والسهولة والانقياد

(٢) الغرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ،  
وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والأثني غرثي وغرثانة

(٣) اللهف : الأسى والحزن والغىظ ، ويقال : هو الأسف على شيء يفوتك بعد  
أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهيف ولهفان . والثكل - بفتح التين : فقدان  
الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة  
زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكلى  
وثنكول وثناكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة  
الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب  
في الدواب ، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنعه المشي ، والذكر



فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمَّ لسكونه باطنا، وفي عَمَى العين أَعْمَى ، وقيل :  
الأقطع والأجذم ، بناءً على قَطَعَ وَجَذِمَ <sup>(١)</sup> وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قُطِعَ  
وَجُذِمَ - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فَعَلَ قالوا في وَجَرَ - أى خاف - وهو من العيوب  
الباطنة ، فالقياس فَعِلَ : وَجِرَ وَأَوْجِرُ ، ومثله حَمِقَ وَأَحْمَقُ ،

وكذا يدخل فَعِلَ على أَفْعَلَ في العيوب الظاهرة وَالْحُلِّي ، نحو شَعَثَ  
وَأَشَعَثَ ، وَحَدِبَ وَأَحْدَبَ <sup>(٢)</sup> وَكَدِرَ وَأَكْدَرُ ، وَفَعَسَ وَأَفْعَسَ <sup>(٣)</sup> وكذا

---

أجرد ، والأثني جرداء ، وقالوا : مكان جرد - كسبط - وأجرد ، وجرد - كفرح ،  
وأرض جرداء وجردة - كفرحة ، إذا كانت لا نبات بها ، والهضم : نخص البطن  
ولطف الكشخ ، وهو أهضم ، وهى هضباء وهضم ، ويقال : بطن هضم  
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان : قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة -  
بفتح فسكون - وقطعا - بضم فسكون ، إذا انقطعت يده عرض لها ، وحكى أيضا :  
قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة  
لسانه ، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية ، فإن كان الأقطع وصفا  
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبنى للفاعل من هذا الفعل ، وإن  
كان الأقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل ، لا بمرض عرض لها ، فكلامه  
مستقيم . وحكى من ذكرنا أيضا : جذمت يده - كفرح - إذا قطعت ، وجذمتها -  
كضرب - فهو أجذم ، فإن كان الأجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل  
لانكاره ، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم ، لأنه لم يستعمل منه إلا جزم  
مبنيًا للمجهول

(٢) في اللسان : الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر ، تقول : رجل  
أحدب وأحدب ، والأخيرة عن سيبويه

(٣) الفعس : دخول الظهر وخروج البطن والصدر . ويقال : الرجل أفعس  
(١٠٠ - ١٠١)

يدخل أيضا فعل على فَعْلَانَ في الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدِّ (١) وَصَدْيَانِ ، وَعَطَشٍ وَعَطْشَانِ

ويدخل أيضا أَفْعَلَ على فَعْلَانَ في المعنى المذكور ، كَأَهْمٍ وَهَيَّانٍ ، وَأَشِيمٍ (٢) وَشَيَّانٍ

وقد ينوب (٣) فعْلان عن فَعَلَ ، كَغَضْبَانِ ، والقياس غَضِبَ ؛ إذ الغضب هَيَّيْعَانُ ؛

---

وقعس ، كَقَوْلِهِمْ : أَجْرِبْ وَجْرِبْ ، وَأَنْكِدُونَكِدْ ، قال في اللسان : وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصديان - والآنثى صديا

(٢) تقول : هم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسرهما - إذا أصابه داء كالحمى يستخز عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيان ومهبوم وأهيم ، والآنثى هيى ومهبومة وهياء ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتان بالنساء ففعله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال في المصدر : هيما وهيوما وهياما - بالكسر - وهيانا - بفتحها - والرجل هائم وهيان وهيوم ، والآنثى هائمة وهيى . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما - كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيويه والمصباح ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجيء الوصف من غضب إلا غضبان ؛ إذ جعله من باب النيابة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره مائة أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كعتل - وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضمومة أو مفتوحة والباء مشددة ، وغضبان - وغضب - كعضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأز، الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : تَجِيل  
وَتَجْلَان ، فَعَجِلٌ باعتبار الطيش والخفة ، وَعَجَلَان باعتبار حرارة الباطن  
والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَحٌ <sup>(١)</sup> قَرَبَان إذا قارب الامتلاء ، وَنَصْفَان إذا امتلأ إلى  
النصف ، وإن لم يستعمل قَرِبٌ وَنَصِيفٌ ، بل قارب وَنَاصِفٌ ؛ حملا على المعنى :  
أى امتلأ .

ويجىء فعيل فيما حقه فَعِلٌ ؛ كَسَقِمَ وَمَرِيضٌ ، وحمل سَلِيمٌ على مريض .  
والقياس سالم

ويجىء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّبِيبِ وَاللَّيْبِ  
وَالخُسَيْسِ وَالتَّهْيِ وَالشَّقِيَّ ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف <sup>(٢)</sup> بالمشق

---

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويو به قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة  
نصفي ، وقدح قربان وجمجمة قربي ، إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة الملائن ،  
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ، لأن النصف قد امتلأ ، والقربان تمتلئ أيضا إلى  
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم  
جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : مذا كبير ، ولم يقولوا : مذ كبير ولا  
مذكار ، اه ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبه أن  
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد  
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : ( ج ٢ ص ١٩٤ ) : « والذي أرى أن  
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة  
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل  
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل الحدوث ، وذلك كخاشينٍ وساخطٍ وجائع

ويعنى بالجلّى الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ (١) فيعم الألوان والعيوب قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ وَحَسَنٍ وَصَمْبٍ وَصَلْبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة  
المشبهة  
من فعل  
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعُلَ فَعِيلٌ ، ويبنى فَعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف العين — مبالغة فعيل في هذا الباب كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٍ وطُوَالٍ ، وَشَحِيحٍ وَشَجَاعٍ ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيبٍ وَعُجَابٍ ؛ فان شُدِّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٍ ، ويبنى على فَعِلَ كخَشِنٍ ، وعلى أَفْعَلَ كَأَخْشَنَ وخَشْنَاءٍ ، وعلى فاعل كعاقِرٍ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعَلَ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشْيَبَ وَضَيِّقٍ وَتَحْيِيٍّ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدِّهِمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبَعَانَ وَعَطْشَانَ وَرَيَانَ »

الصفة  
المشبهة  
من فعل  
بالفتح  
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والجلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يحز نفيه في جميع الأزمنة ، لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان ؛ كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً اه

( ١ ) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والقفا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم وجبهة غماء ، قال هدية بن الحشرم :

فَلَا تَنَكِّحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ القَفَّ وَالوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فعلٌ للفرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فعلٌ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر ، كالسُخول والخروج ، والقيام والقعود ، وأشيبُ نادر ، وكذا أميل من مال يميل ، وحكى غير سيمويه <sup>(١)</sup> مِيلٌ يَمِيلُ كَجَيْدٍ يَجِيدُ فهو أجيد <sup>(٢)</sup> ، وقِيْعِلٌ لا يكون إلا فى الأجوف ، كالتَّيْدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيْدِ وَالْبَيْنِ ، وقِيْعَلٌ - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسما كان أو صفة ، كالتَّيْلَمِ وَالغَيْلَمِ وَالتَّيْرَبِ وَالصَّيْرَفِ <sup>(٣)</sup> وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

( ١ ) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اعوج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه ( ص ٢١ هـ ٤ ) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباغ يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

( ٢ ) الجيد - بفتحيتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا يتعت به الرجل ( ٣ ) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى خلقة سوس الحنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغيلم : الجارية المعتلة ، ومنبع الماء فى الآبار ، والضفدع ، والسلمحفاة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والثيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر ( عدى بن خزاعى ) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنَّاعَ قَوْحِي وَسَبَّابِهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضة بالذهب ، وهو المحتمل المجرّب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ - \* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ <sup>(١)</sup> \* \*

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرْتَمِ الْكَاتِبِ الْمُرْقَنِ  
بَيْنَ نَقَا الْمُلقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ  
بِكَ الْمَهْيِ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنِ

والشعيب - بفتح أوله - المزايدة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزايدة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راكع وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذي ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أعراض . والنقا : الكتيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبخدن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سماه امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعمى عني على فيعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص بالمعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه في اللسان ، وفي شرح أدب الكاتب ، وهذا الذي ذكره من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيبويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيتها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذاً كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فعيّل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتي تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو مافيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّف نحو سَيِّدٌ بِجَذْفٍ <sup>(١)</sup> الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال

قوله « ويجيء من الجميع » أي : من فَعَل ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ بِجُوعٍ وَنَاعَ يَنُوعُ <sup>(٢)</sup> ، وما يجيء من غير باب فَعَل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَل ، كما حَمَلَ مَلَأَنَ وَقَرَبَانَ عَلَيْهِ ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أُنْبِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلِ وَفِسْقِ الْمَصْدَرِ وَشُعْلِ وَرَحْمَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلِيَانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزْوَانٍ وَطَلْبٍ وَخَنْقٍ وَصِغَرٍ وَهُدَى وَعَلْبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَدَخَلٍ وَمَرْجِعٍ وَمَسْمَاةٍ وَمَحْمِدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فِعْلِ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكْعٍ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّي ، نَحْوُ ضَرْبٍ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفِقَ ، عَلَى خَفْقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فِعْلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أفعال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

\* هَيْنُونٌ لَيْنُونٌ أَيْسَارُهُ ذَوُّو كَرِيمٌ \*

(٢) ناع : هو إتباع لجاع يجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الانسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن بري : والصحيح أن هذا ليس إتباعا ؛ لأن الاتباع لا يكون بحرف العطف » اه ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى ، وَقَرَى مُخْتَصَّ بِالْمَنْقُوصِ ،  
وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصَّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْغَلَبَ »

أقول قواه « وَرَحْمَةٌ وَنَشْدَةٌ » ليس الأولى للعمرة ولا الثانية للهيئة وإن وافقتا

في الوزن ما يصاغ لهما

والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة ، وقد جاء  
غير ذلك أيضا كالفعلل نحو الشوذذ ، والفعلوت نحو الجبروت<sup>(١)</sup> والفعل نحو  
التدرا<sup>(٢)</sup> والفعلولة كالكينونة<sup>(٣)</sup> ، وأصلها<sup>(٣)</sup> كينونة ، والفعلولة كالشيخوخة

(١) الجبروت : الكبر والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة

(٢) التدرأ - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء

والدفع ، قال العباس بن مرداس السلمي : -

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعِ

قال ابن الأثير : « ذوتدرا : أي ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، ففيه قوة على دفع

أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول

في ذوات الياء ما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدث حيدودة فيما لا يحصى

من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى

عنهم في أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، والبيعوعة

من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت

في مصادر الواو وكثرت في مصادر الياء ألحقوها بالذي هو أكثر مجيئا منها إذ

كانت الواو والياء متقاربي المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هي في

الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل

ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :

وقد ذهب مذهبنا ، إلا أن القول عندي هو الأول ، وسيأتي لنا في هذا الموضوع

مزيد بحث في باب الاعلال إن شاء الله



وَالصَّيْرُورَةَ وَالْفُعْلَانِيَّةَ (١) كَالْبُلْهِنِيَّةِ ، وَالْفَعِيلَةَ كَالشَّبِيَّةِ وَالضَّمِيحَةَ ، وَالنَّاعِلَةَ  
كَالضَّارُورَةَ بِمَعْنَى الضَّرْرِ ، وَالتَّمَعُّلَةَ كَالشَّهْلُوكَةَ ، وَالْمَفَاعِلَةَ كَالْمَسَائِيَّةِ ، وَأَصْلَهَا (٢)  
مَسَاوِئَةٌ قَلْبٌ ، وَالْفَعْلَةَ وَالْفُعْلَى كَالْعُلْبَةَ وَالْعُلْبَى (٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعلٍ اللازم على فَعُولٍ » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن  
للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن  
لأنعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، وَلَا الْمُتَعَدَّى وَاللَّازِمَ ، بل تقول :

الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفعالة بالكسر ، كالصياغة ،  
وَالْحَيَاكَةَ ، وَالْحِيَاظَةَ ، وَالتَّجَارَةَ ، وَالْإِمَارَةَ ، وَفَتَحُوا الْأُولَ جَوَازًا فِي بَعْضِ  
ذَلِكَ ، كَالْوَكَاةِ وَالذَّلَالَةِ وَالْوَالِيَّةِ

وَالغالب فِي الشَّرَادِ وَالْهِيَاجِ وَشَبِيهِ الْفِعَالِ كَالْفِرَارِ (٤) وَالشَّمْسِ وَالنَّكَاحِ ،

(١) البلهنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان :  
« قال سيويوه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزلة علانية ، والذين  
قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على  
حذف همزة ملك وأصله ملاك ، وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وإنما حذفها  
مساوئة ، فكروها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مدتنقلان ، والذين قالوا : مساية  
حذفوا الهمزة تخفيفاً » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية فاعل إنما هو بالنظر  
إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن ففعالة ، وإنما قلبت الواو ياء لنظرها  
حكماً بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلبي - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ،  
وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المرار :

أَخَذْتُ بِبِنْدِ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً      وَبِالْعَوْرِ لِي عِزٌّ أَشْمٌ طَوِيلٌ  
ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاه في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فراراً  
ولمليت منهم رعباً)

والضَّرَبُ (١) ، والوِدَاقُ (٢) ، والطَّمَّاحُ ، والحِرَّانُ شِبْهَ الشَّمْسِ (٣) والشَّرَادُ والجِجَاحُ  
والجامع امتناعه مما يراد منه  
ويجىء فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من مجىء فُعَالٍ بالضم  
وفِعِيلٍ فيها ، وذلك كالزَّمَارِ وَالْعِرَارِ (٤)  
وَالْفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حِينونة الحدث ، كالتَّطَافِ وَالصَّرَامِ  
والجِدَادِ وَالْحِصَادِ (٥) وَالرَّفَاعِ ، ويشاركة فِعَالٌ بالفتح  
وَالْفِعَالُ بالكسر غالب في السَّمَاتِ أيضا كَالْعَلَّاطِ وَالْعِرَاضِ (٦) لَوْسَمَ عَلَى  
العنق ، وَالجِنَابَ عَلَى الجنب ، وَالكَشَّاحَ عَلَى الكَشَّاحِ  
وَالغالب في مصدر الأَدْوَاءِ من غير باب فَعَلَ المَكْسُورِ العَيْنِ الفُعَالُ ، كَالسَّعَالِ

- 
- (١) الضراب : مصدر ضرب الفعل الناقعة ، إذا نزا عليها  
(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة ( إذا كانت من ذوات الحافر ) : أي اشتبهت  
الفعل : ، وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل  
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثلث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح  
من باب فتح - إذا نشرت وجهت . والحران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت  
عند استدرار جريها  
(٣) الشمس : مصدر شمس الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة ثالثة  
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجهت ومنعت ظهرها .  
(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم  
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعرارا  
(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام  
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان  
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرفاع  
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر  
(٦) العلاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو  
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في  
تفسير المؤلف من التساهل

والدُّوَارَ ، والعَطَّاسُ ، والصُّدَاعُ ، ويشاركه في لفظ السَّوَّافِ فَعَالٌ بِالْفَتْحِ <sup>(١)</sup> ؛ لِاسْتِقْتَالِ الضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ .

وَالغَالِبُ فِي الْأَصْوَاتِ أَيْضًا الْفُعَالُ بِالضَّمِّ ، كَالضَّرَّاحِ وَالْبُعَامِ وَالْعُوَاءِ <sup>(٢)</sup> وَيَشَارِكُهُ فِي الْفَوَاتِ فَعَالٌ <sup>(٣)</sup> بِالْفَتْحِ ؛ وَيَأْتِي فِيهَا كَثِيرًا فَعِيلٌ أَيْضًا ، كَالضَّجِيجِ وَالنَّيْمِ وَالنَّهَيْتِ <sup>(٤)</sup> وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ ، كَالنَّهَيْقِ وَالنَّهَائِقِ ، وَالنَّبِيحِ <sup>(٥)</sup> وَالنَّبَاحِ ؛ وَيَجِيءُ فُعَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، كَالدَّقَّاقِ ، وَالْحَطَّامِ ، وَالْفَتَّاتِ ، وَالرَّفَّاتِ <sup>(٦)</sup> .

وَالْفُعَالَةُ لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ الْمَفْصُولِ مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ ، كَالْقَلَامَةِ ، وَالْقِرَاضَةِ ، وَالنَّقَاوَةَ ، وَالنَّفَايَةَ <sup>(٧)</sup>

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَالسَّوَّافُ بِالضَّمِّ مَرَضٌ الْإِبِلِ وَيَفْتَحُ ، وَسَافٌ الْمَالُ يَسُوفُ وَيَسَافُ هَلَكٌ أَوْ وَقَعَ فِيهِ السَّوَّافُ

(٢) الْبُعَامُ وَمِثْلُهُ الْبُغُومُ - بَضُمَ الْبَاءُ فِيهِمَا - مَصْدَرٌ بِغَمْتِ الظُّبِيَّةِ - مِنْ بَابِ مَنَعَ وَنَصْرٍ وَضَرْبٍ ؛ فِيهِ بُغُومٌ ، إِذَا صَاحَتْ إِلَى وَلَدِهَا بِأَرْخَمٍ مَا يَكُونُ مِنْ صَوْتِهَا ، وَتَقُولُ : بَغَمْتَ النَّاقَةَ ، إِذَا قَطَعْتَ الْحَنِينَ وَلَمْ تَمُدِّ ، وَتَقُولُ : بَغَمَ الثَّيْلُ وَالْأَيْلُ وَالْوَعْلُ إِذَا صَوَّتَ . وَالْعُوَاءُ : مَصْدَرٌ عَوَى الْكَلْبُ وَالذَّنْبُ يَعْوَى ؛ إِذَا لَوَى خَطْمَهُ ثُمَّ صَوَّتَ أَوْ إِذَا مَدَّ صَوْتَهُ

(٣) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْفَوَاتُ - بِالضَّمِّ ، وَفَتْحُهُ شَاذٌ ، وَهُوَ صَوْتُ الْمَسْتَغِيثِ ؛ إِذَا صَاحَ «وَاغْوَاهُ»

(٤) النَّيْمُ : الْإِنِينُ ، أَوْ هُوَ صَوْتُ خَفِيٍّ ، وَالنَّيْمُ أَيْضًا : صَوْتُ الْأَسَدِ وَالْقَوْسِ وَالظُّبِيِّ ، وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ وَمَنَعَ . وَالنَّهَيْتُ وَمِثْلُهُ النَّهَاتُ : الزَّيْبُ وَالزَّحِيرُ ، وَالنَّهَاتُ : الْأَسَدُ ، وَمِثْلُهُ الْمَنْهَيْتُ - بَضُمَ الْمِيمُ وَفَتْحَ النُّونِ وَتَشَدَّدَ بِدَالِهَا مَكْسُورَةً - وَالْفَعْلُ كَضَرْبِ (٥) النَّهَيْقِ وَالنَّهَائِقِ : صَوْتُ الْحِمَارِ ، وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ وَكَمَمَعٍ وَكَنْصَرٍ ، وَالنَّبِيحُ وَالنَّبَاحُ وَمِثْلُهُمَا النَّبْحُ وَالنَّبَاحُ : صَوْتُ الْكَلْبِ وَالظُّبِيِّ وَالْتَيْسِ وَالْحَيَّةِ ، وَالْفَعْلُ كَمَمَعٍ وَكَضَرْبِ

(٦) الدَّقَّاقُ كَغَرَابٍ : فَتَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ . وَالْحَطَّامُ : مَا تَكَسَّرَ مِنَ الْيَدِيسِ . وَالْفَتَّاتُ : مَا تَفْتَتُ . وَالرَّفَّاتُ : الْحَطَّامُ ، وَكَصَرْدٍ : النَّبْنُ .

(٧) الْقَلَامَةُ : مَا سَقَطَ مِنَ الظَّفْرِ . وَالْقِرَاضَةُ : مَا سَقَطَ بِالْقِرْضِ ، وَمِنْهُ

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب **الْفَعْلَانُ** ، ك**النَّزْوَانُ** ، و**النَّقْرَانُ** ،  
و**العَسَلَانُ** و**الرَّتْكَانُ** <sup>(١)</sup> ؛ وربما جاء فيه **الفُعَالُ** ، ك**النَّزَاءُ** و**القَمَاصُ** <sup>(٢)</sup> ،  
و**الشَّنَاءُ** شاذ ، لأنه ليس باضطراب .  
والأغلب في الألوان **الفُعْلَةُ** ، ك**الشُّهْبَةُ** و**السُّكْدَرَةُ** <sup>(٣)</sup> ،  
وفي الأدوية من باب **فَعِلِ** المكسور العين **الفَعْلُ** ، ك**الْوَرَمُ** ، و**المَرَضُ**  
و**الْوَجَعُ** .

وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم تقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على  
**فَعَلٍ** ؛ من أي باب كان ، نحو **قَتَلَ قَتْلًا** ، و**ضَرَبَ ضَرْبًا** ، و**سَمِدَ سَمْدًا** ، و**فَعَلَ**  
اللازم على **فُعُولٍ** ، نحو **دَخَلَ دُخُولًا** ، و**أَمَّا فَعِلِ** اللازم **فَفَعَلَ** بالفتح ، ك**تَرَبَّ** <sup>(٤)</sup>  
**تَرَبًّا** ، و**فَعَلَ** - وهو لازم لا غير - **فَعَالَةٌ** في الأغلب ، نحو **كَرُمَ كَرَامَةً** ،  
كما يجيء

قراضة الذهب . والنقاوة : الذي في القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،  
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردى الشيء وما ألقى منه ،  
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة  
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفازة - بالضم - وهو رديته وبقيته

(١) **النزوان** : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد ،  
و**النقران** ، ومثله **النقر** : هو الوثبان صعدا في مكان واحد ، وقد غلب على الطائر  
المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . و**العسلان** : أن يضطرم الفرس في عدوه ،  
فيخفق برأسه ويترد منه . و**العسلان** أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب  
في عدوه ويهز رأسه . و**الرتكان** : مقارنة البعير خطوه في رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) **القماص** : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم  
القاف وكسرهما ، أو إذا صار عادة له فبالهم ، وهو أن يرفع يديه ويترحمهما معا  
ويبعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر ( ص ٣٥٧٢ )

(٤) **ترب الزجل** - **دُفِرِحَ** : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَّ مما لم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَّ المفتوح العين : فُعُول ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلَّ ، متعديا كان أولا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فَعَلَّ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأمامصدر اللازم فَعُولٌ من فَعَلَّ المفتوح العين وفَعَلَّ من فَعِلَّ المكسور وفَعَّالَةٌ من فَعَّلَ ، لأنه الأغلب فى السماع فيردُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدَى وقِرَى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلَّ إلا الهُدَى والسُرَى ، ولندرتها فى المصدر يؤثما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْيَةٍ وسُرِيَّةٍ ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلَّ فى جمع فُعْلَةٍ ، وأما تَقَى فقال الزجاج : هو فَعَلَّ والتاء بدل من الواو كما فى تَقَوَّى ، وقال المبرد : وزنة تُعَلُّ والتاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَّقَى يَتَّقَى : تَقَى يَتَّقَى <sup>(١)</sup> على ما يجىء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : ( يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا ) وهو افتعل من الوقاية ، وأصله اتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار اتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجحا :

تَقَّكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَغْسِلُ  
وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلَا أَتَقِي الْغَيُورَ إِذَا رَأَى وَمِثْلِي لُزٌّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسِ  
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِينَهَا تَقِ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو  
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجيء فعلٌ في مصدر فعلٍ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشَّرَى ، وَالْقَرَى ، وَالْقَلَى ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طلبٍ مختص بيفعل » يعني لم يجيء في باب فعلٍ المفتوح مصدر على فعلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يَفْعُل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الْجُرْحُ جَلَبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جَلَبَ الْجُرْحُ يُجَلِّبُ وَيَجَلِّبُ معاً ، وليس مختصاً بيفعل بالضم ، وأما الْعَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : ( وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ) قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من بعد غَلَبْتَهُم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما فى قوله : —

٢٠ - إِنْ أَلْخَلِيطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَنْجِرُوا

وَأَخْلَفُواكَ عِدَّةَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٩)

أى : عدة الأمر

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كَلِمًا يَتَّقِي بِأَثَرٍ  
وكانه لما كثر استعمالهم اتقى بالزيادة توهموا أن التاء فى أصل بناء الكلمة  
نفخفوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح  
ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له فى أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير  
على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا تقى تقية ورجل تقى ورجال  
أتقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب  
أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادم  
والجلاس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيروه جديدا ، وانجردوا : بعدوا  
وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث  
حذف التاء فى الإضافة كما حذف فى قوله تعالى : ( وهم من بعد غلبهم سيغلبون )  
وقوله : ( وإقام الصلاة )

وأما فعَلان فنادر ، نحو لَوَى لِيَانًا <sup>(١)</sup> ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضا شَنَّانٌ بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرا إلا خمسة أحرف <sup>(٢)</sup> : تَوَضَّأَتْ وَضُوءًا

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرها - في المصدرين ، إذا مطلقه ؛ قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لِيَانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَاذَاتَ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا

وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدمجت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجي من المصادر على فعَلان - بفتح فسكون - إلا ليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان - بالكسر - وهي لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعا لسيبويه وجماعة ، وللعلباء في

ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول ( بفتح الفاء ) وذلك قولك : تَوَضَّأَتْ وَضُوءًا حَسَنًا ، وَتَطَهَّرَتْ طَهْرًا حَسَنًا ، وَأَوْلَعَتْ بِهِ وَلَوْعًا ، وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : وَقَدَّتِ النَّارُ وَقُودًا ، غَالِبًا ، وَقَبْلَهُ قَبُولًا ، وَالْوُقُودُ ( بِالضَّمِّ ) أَكْثَرُ ، وَالْوُقُودُ ( بِفَتْحِ الْوَاوِ ) الْحَطْبُ ، وَتَقُولُ : إِنَّ عَلَى فُلَانٍ لِقَبُولًا ؛ فَهَذَا مَفْتُوحٌ » اه . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالغطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضا المصدر من تَوَضَّأَتْ لِلصَّلَاةِ مِثْلَ الْوَلُوعِ وَالْقَبُولِ ، وَقِيلَ : الْوَضُوءُ بِالضَّمِّ الْمَصْدَرُ ، وَحَكَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ الْقَبُولُ بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ لَمْ أَسْمَعْ غَيْرَهُ ، وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّ الْوُقُودَ بِالْفَتْحِ الْحَطْبُ وَالْوُقُودُ بِالضَّمِّ الْإِتْقَادُ وَهُوَ الْفِعْلُ ، قَالَ : وَمِثْلُ ذَلِكَ الْوَضُوءُ وَهُوَ الْمَاءُ وَالْوَضُوءُ بِالضَّمِّ وَهُوَ الْفِعْلُ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمَا لِفَتْنٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، يُقَالُ : الْوُقُودُ ( بِالْفَتْحِ ) وَالْوُقُودُ ( بِالضَّمِّ ) يَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِهِمَا الْحَطْبُ وَيَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِهِمَا الْفِعْلُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : الْقَبُولُ وَالْوَلُوعُ مَفْتُوحَانِ وَهُمَا مَصْدَرَانِ شَاذَانِ وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْمَصَادِرِ فَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ . التَهْدِيبُ : الْوَضُوءُ الْمَاءُ وَالطَّهْرُورُ مِثْلُهُ ، وَلَا يُقَالُ فِيهِمَا بَضْمُ الْوَاوِ وَالطَّاءِ ؛ لِإِقْبَالِ الْوَضُوءِ وَلَا الطَّهْرُورِ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : قُلْتُ

وتطهرت ظهراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقبل قبولا ، كما حكي

سيبويه

قال : « وَفَعِلَ اللَّازِمُ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ ، وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَهَلَ عَلَى جَهْلٍ ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأَدَمَةٍ ، وَفَعَلَ نَحْوُ كَرَّمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا ، وَعَظَّمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فَعَلَ بضم العين أيضا ، وقد جاء شيء منها على فَعَلَ كالصِّدَأِ وَالْعَيْسِ (١) ، وأما الْعَيْسَةُ — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأبي عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه « اه ونقل نصوصا أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخاؤه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لسكلم ، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : يبيض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب



الياء ، وقد جاءت الضُّهوبية<sup>(١)</sup> والسُّكُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : البَيَاضُ  
والسَّوَادُ تشبيها بالصَّبَّاحِ والمساء لا نهما لوانا مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَةٍ — بالضم — فقليل ، كألاً درة والنُّفْخَةُ<sup>(٢)</sup> ،  
وقد جاء الفُعْلَةُ وَالْفَعْلَةُ لموضع الفعل في الأعضاء كثيرا ، كالتُّعْطَةُ والقُطْعَةُ<sup>(٣)</sup>  
لموضع القطع ، وكذا الجُذْمَةُ والجُذْمَةُ ، والضَّعَّةُ والصَّلْعَةُ ، والنزعة والنزعة<sup>(٤)</sup>  
ويكون الفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كالثَّقْلَةُ ، والغُرْلَةُ<sup>(٥)</sup>

صفاء في ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصبهة والسكنة  
والحرمة والصفرة ؛ لأنه ليس في الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح  
الياء كما كسرت الباء في بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصبهة والصبب : حمرة في الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف  
الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدرة — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ في الخصية ، وقيل :  
انتفاخ في إحدى الخصيتين ، والنفخة — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ،  
وهي أيضاً انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطعة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد  
المقطوعة ، وفي الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر  
أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذي في القاموس واللسان الخدمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفي  
القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها في اللسان بالضم وبفتحتين ، وفي القاموس  
واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه ( ٢ ص ٢٣٣ ) هذه الألفاظ  
ماعدا النزعة ، وضبطت كما في الأصل الذي معنا . والخدمة : موضع الجذم ، وهو  
القطع . والصلعة : موضع الصلغ ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .  
والنزعة : موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التي تغطي الحشفة ، وقلفها الختان ،  
إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هي القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذَّبْح والسَّفَر<sup>(١)</sup> والزَّبْر  
ويجىء الفعل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتَّخْبِطِ المحبوط ،  
والتَّفْضِ المنفوض<sup>(٢)</sup> ،

وجاء فُعَلَةٌ : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالمشْبَّة والضَّحْكَة واللعنَة ،  
وبفتح العين للفاعل ، وكلتاهما للمبالغة

ويجىء المَمْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « أَلْوَدَّ مَبْخَلَةٌ  
مَجْبَنَةٌ مَحْزَنَةٌ » .

ويجىء الفُعُول لما يفعل به الشيء كَأَلْوَجُورٍ لما يوجر [ به ] ، وكذا النُقُوع  
والتَّقْيُوء<sup>(٣)</sup>

(١) الذَّبْح - بالكسر - ما يذبح ، قال الله تعالى ( وفديناه بذبح عظيم )  
والسَّفَر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب السكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ،  
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفرة ، وبه فسرقوله تعالى ( بأيدى سفرة  
كرام بررة ) . والزَّبْر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك  
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -  
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقدر وقدور - وجمع الزبور زبر كرسول ورسول  
(٢) الخَبِط - بفتحين - ورق ينفض بالمخاطب ويجفف ويطحن ويخاطب بدقيق  
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والخَبِط أيضا : ما خبطته الدواب وكسرتة ،  
والمخاطب : جمع مخبط كمنبر وهو العصا . والنفض بالتحريك : ما تساقط من الورق  
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفضته : أى زعزعتة وحركته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح  
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء  
أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ، فليس المراد بما يفعل به الشيء  
آلة الشيء كما قد يبادر من العبارة ، بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى  
عبارة الحدث . وفى القاموس واللسان النُقُوع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا يشرب

قوله « وفعل نحو كرم على كرامة غالبا » فعالة في مصدر فعل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعال كجبال ، وفعالة ككرامة ، وفعل كحسُن ، والباقي يحفظ حفظا .

قال : « والمزيد فيه والرباعي قياس ، فنحو أكرم على إكرام ، <sup>مصدر</sup> <sup>المزيد فيه</sup> ونحو كرم على تكريم وتكرمة ، وجاء كذاب وكذاب ، <sup>والرباعي</sup> والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجازة واستجازة ، ونحو ضارب على مضاربة وضراب ، وميراث شاذ ، وجاء قيتال ، ونحو تكرم على تكريم ، وجاء تملق . والباقي واضح »

أقول : يعني بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية ، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أفعل أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجوف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر في شرح الكافية <sup>(١)</sup>

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبد الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوم بالفتح : الدواء الذي يشرب للقي . والقيوم أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثير القى .

(١) قال في الكافية وشرحها ( ٢ ص ١٧٨ ) : « وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا : ترتقي أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يجيء في التصريف ، وأما في غير الثلاثي فيأتي قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فمصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تسكريم وتسكرمة » تفعيل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتفعلة كثيرة ، لكنهما مسموعة ، وكذا في المهموز اللام ، نحو تَحْطِيطًا وَتَحْطِئَةً ، وَتَهْنِئًا وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَحْطِيطًا وَتَهْنِئًا ، وهذا كما أُلْحِقَ أَرَأَيْتَ بِأَقْتِ<sup>(١)</sup> ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير ، وذلك

فصدره على تفعيل ، وكل ما ماضيه على فعلل فصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت أولهما فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعلل فعلال ، وفي فعلى فعلاء ، وفي فاعل فيعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كأنفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال إذ أصل ماضيهما افعال وفعال ، وتفعال - بكسر التاء والتاء والفاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والاشهر في مصدر فعل وفعلل وتفاعل وتفعال خلاف القياس المذكور ، وهو تفعيل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفعال وتفاعل وما أُلْحِقَ بتفعال من تفوعل وتفيعل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعال والتفاعل « اه

(١) المقصود إلحاق رأيت بأقت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في رأيت ، إلا أنهم لما استقلوا الهمزة في رأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تحلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه ( ح ٢ ص ٢٤٤ ) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا رأيت بأقت حين قالوا رأيت « اه

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستئصال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا (١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تسمية ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها ممددة لا تتحرك ؛ فلما رأينا الياء في نحو تُنْزِيَّة متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفنا الثانية لزم تحريك المدة لأجل قاء التأنيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إِجْوَازٌ وَاسْتِجْوَازٌ أُعِلَّ المصدر بإعلال الفعل كما يحىء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تُعْزِيَّة ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والقراء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وبع ، ويحىء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) وخص القراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعْزِيَّة على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَّابٌ » هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فَعَّالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزى مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملأها كما تحرك المرأة العجوز صبيا في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على محيىء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضًا من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره  
كما غيروا أوله ، فان التغيير مُجْرَى على التغيير .  
ولم يجيء فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلا من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط  
ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل  
وَفِعَالٌ في مصدر فَعَلٌ ، وِفِعَالٌ وِفِعَالٌ في فَاعَلٌ ، وَتَفِعَالٌ في تَفَعَّلٌ ؛ وإن  
كانت قياسا لكتنبا صارت مسموعة لا يقاس على ماجاء <sup>(١)</sup> منها ، ولا يجيء فِعَالٌ  
فيما فاءه ياء للاستتقال ، فلا يقال يَسَارٌ في يَاسَرَ ، وِفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِفِعَالٌ ،  
والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَّبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال  
في قوله تعالى : ( وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ  
أقيم مقام مصدر كَذَّبَ ، كما في قوله تعالى ( وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ) .  
قوله « وِراءَ شاذ » يعني بالتشديد ، والقياس وراء بالتخفيف <sup>(٢)</sup> ، وإنما

---

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم  
والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر  
الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة  
والمضاربة والمهارة والمدارة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء -  
ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعّل هو  
التفعل كالتقدم والتلاكو والتأخر ، وإن كان القياس هو التفعال ، ولا ينبغي أن  
كون المذكورات هي القياس إنما جرى على أن للجميع قياسا واحداً ، والعجب منه ؛  
فأنة قدم هنا قريبا أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى  
(٢) المرء - بالتخفيف - والمرء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل

أماريه إذا جادلته ، والمرء أيضا : الامترء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحل  
للا تقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَثِيثِيِّ وَالرَّمِيَا لِالتَّكْثِيرِ »

أقول : يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَالِ ،  
وهذا قول سيبويه ، كالتَّهْذَارِ فِي الهذر الكثير ، والتَّلْعَابِ وَالتَّرْدَادِ ، وهو مع  
كثرتِه ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التَّفْعَالِ أصله التَّفْعِيلِ الذي  
يفيد التَّكْثِيرِ ، قلبت ياءه ألفاً فأصل التكرار التَّكْرَارِ ، وِجَّحَ قول سيبويه  
بأنهم قالوا التَّلْعَابِ ، ولم يجيء التلعب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض  
أصله ، قال سيبويه : وأما التَّبْيَانِ فليس ببناء مبالغة ، وإلا انفتح تأوه ، بل هو  
اسم أقيم مقام مصدر بَيْنَ ، كما أقيم غَارَةٌ وهي اسم مقام إغارة في قولهم : أَعْرَتْ  
غَارَةً ، وَتَبَاتَ موضع إنبات ، وعطاء موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتا ،  
وأعطى عطاء

قالوا : ولم يجيء تَفْعَالٌ — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى  
المصدر ، وهما التَّبْيَانِ وَالتَّلْقَاءِ ، ويقال : مَرَّهٗمَا مِنَ اللَّيْلِ : أى قطعة ، وَتَبْرَاكَ  
وَتِعْشَارِ وَتِرْبَاعِ : مواضع ، وَتَمْسَاحِ معروف ، وَالرَّجُلِ السَّكْدَابِ أيضاً ،  
وَتَلْفَاقِ : ثوبان يُلْفَقَانِ ، وَتَلْقَامِ : سريع اللقم ، وَتَمَثَالِ وَتَجْمَافِ معروفان ،  
وَتَمْرَادِ : بيت الحِمَامِ ، وَأَتَتْ الناقَةَ عَلَى <sup>(١)</sup> تَضْرَابِهَا ، وَتَلْعَابِ : كثير

(١) الذي في سيبويه ( ٢٠ ص ٢٤٧ ) : « وقد يجيء الفعل يراد به الحين ؛  
فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع - بنيته على  
مفعل - بكسر العين - تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمسكان ، وذلك قولك أتت  
الناقة على مضربها ، وأتت على منتجها ؛ إنما تريد الحين الذي فيه التاج والضراب »  
اه . وقال في اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب ، وناقة تضراب

العب ، وتَقْصَارُ : لِلْمِخْنَقَةِ (١) ، وَتُنْبَالُ : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفَعِيلُ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيًا ، فَالْحِثِّيُّ وَالرَّمِيَّاءُ وَالْحَجَبِيُّ مَبَالِغَةُ التَّحَاثُّ  
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجِزُ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَةً  
لِمَصْدَرِ التَّلَاثِيِّ كَالدَّلِيلِ وَالنَّمِيمِيِّ وَالْمَجْبِرِيِّ وَالْخَلِيفِيِّ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،  
وَالنَّمِيمَةِ ، وَالهُجْرُ : أَيْ الْهَذْرُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،  
وَالأُولَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكِيَ الْكِسَائِيُّ خِصِيصًا بِالْمَدِّ ، وَأَنْسَكَرَهُ الْفَرَاءُ

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ التَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطْرَدًا المصدر  
المبني  
كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَتَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمُ الْفَرَاءُ  
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ،  
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ  
فَقَلِيلٌ ، وَقَاعِلَةٌ كَالْعَاقِيَةِ وَالْعَاقِمَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقْلٌ »

أقول : قال سيبويه : لم يجيء في كلام العرب مَفْعَلٌ ، يعني لامفرداً ولا  
جمعا ، قال السيرافي : فقوله : —

٢٢ — بُثَيْنٌ ، الزَّمِي « لا » إِنَّ « لا » إِنَّ زَمِيَّتَهُ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِيْنَ أَيْ مَعُونِ (٢)

بفتح التاء - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاقح هي أم غيره  
لاقح « ولم نجد في كتب اللغة تضاربا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي  
ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند الخنق ( كمعظم ) . وفي  
اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصر العنق ( والقصرة  
بفتحات أصل العنق ) »

(٢) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري . وبثين مرخم بثينة



أصله مَعُونَةٌ ، فحذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : -

٢٣ - \* لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ <sup>(١)</sup> \* \*

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهبه <sup>(٢)</sup> في نحو تَمْرٍ وَتَمْرٌ أَح ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهُلُك ، وَمَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حبيبه . يقول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شىء يرتبط بى فلا تذكرى شيئا سوى كلمة لا ؛ فإن هذه الكلمة إن لزمتهما أكبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الأخرز الجاني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

رِثْمَ أَخُو الْهَيْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى البيت الذى قبله :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ لِيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ؛ فتطرفت الواو لإثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ؛ على المبتدأ والخبر ؛ فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قبلت الواو ياء لتطرفها حينئذ لإثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد فى البيت .

(٢) مذهب الفراء فى هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى إيضاحه فى جمع التكسير

وجاء في بعض القراءات <sup>(١)</sup> (فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ ، مصدران كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيبويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْكِي ، مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَلُ ونحوه مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ بالفتح مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه : إنما قال الأكثرون مَوْجِلٌ بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَلٌ ويَوْجَلٌ ، فقالوا : ييَجَلُ ، ويَاَجَلُ ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِدُ المثل بالحذف ، فسكوا قالوا هناك مَوْعِدٌ قالوا ههنا مَوْجِلٌ ، ومن قال المَوْجَلُ بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَلُ ، فيسالمونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّةٌ بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المفعّل مصدرا بشرط التاء كالمَعْصِيَةِ والمَعْجِمِيَةِ <sup>(٢)</sup>

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالإضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس في الكلام مفعّل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ؛ إذالم يطعه ، وتقول حمى الشيء حميا وحمى وحماية ومحمية ؛ إذا منعه ودفع عنه . قال سيبويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعّل ( بكسر العين ) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعّل بغيرها اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا .

وجاء في الأجوف المعبشة ، قال سيديويه في ( حتى مَطْلِعِ الفَجْرِ )  
بالكسر : أى طلوعه <sup>(١)</sup> ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل ( هي حتى مطلع الفجر ) فإن  
السكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد  
أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي  
عمرو ، وعاصم وحزة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر  
القراء على مطلع ( بالفتح ) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح  
هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب  
تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان  
الحرف من باب فعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت  
العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين  
في مفعل : من ذلك ( وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء ) فجعلوا الكسر  
علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء  
مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ ( هي حتى مطلع الفجر ) ؛ لأنه ذهب بالمطلع  
وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق ( بالفتح ) وهذا قول السكسائي والفراء ، وقال  
بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال  
ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيديويه « اه كلامه . قال سيديويه  
( ج ٢ ص ٢٤٧ ) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم  
يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل ( بالضم ) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان  
مصيره إلى إحدى الحركتين ( الكسرة أو الفتحة ) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل  
يقتل وهذا المقتل ( بالفتح ) . . . . . وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل  
( بفتح العين ) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه  
لغة نبي تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا ،  
كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح « اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافي :  
ومن ذلك ( يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر ) فيما ذكره سيديويه المطلق في معنى  
الطلوع ، وقد قرأ السكسائي ( حتى مطلع الفجر ) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَةً وَمَدْمَةً وَمَعَجَزَ وَمَعَجَزَةً وَمُظَلِّمَةً وَمَعْتَبَةً  
وَمُحَسَّبَةً وَعَلِقَ مَضِنَّةً (١) وبالضم والكسر المَعْدِرَةُ (٢) ، وبالفتح والضم  
المَيْسِرَةُ (٣)

بعض الناس المطلاع (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح) المصدر . والقول ما قال سيويه ، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر ولا يَحْتَمِلُ إِلَّا الطَّلُوعَ ، لان حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع هو الذي يحدث ، والمطلع ليس بحدث في آخر الليل ، لانه الموضع « اه كلامه (١) تقول : حمده بحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة بالفتح فيهما - ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على مذمة بالكسر ، لكن في القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح والكسر - ، إذا كان كلا وعيئا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابي سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها في الأخيرين . قال سيويه : « الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر » . وتقول : ظلمه يظلمه - من ياب ضرب - ظلما بالفتح والضم ، ومظلمة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع أمره على غير موضعه ، ولم يذكر صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح والكسر - ، إذا لامه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين المضارع وفتحها والكسر أجو - هما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهم قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء نفيس يتنافس فيه أى يرضن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة (بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعدرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التي يعتذر بها (٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

وجاء بالتثنية مَهْلِكٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَقْدِرَةٌ وَمَأْدِبَةٌ (١)

وجاء بالكسر وحده الْمَكْبَرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْمَحِيضُ وَالْمَقِيلُ وَالْمَرْجِعُ وَالْمَعْجِيءُ  
وَالْمَيْدِيتُ وَالْمَشَيْبُ وَالْمَعِيبُ وَالْمَزِيدُ وَالْمَصِيرُ وَالْمَسِيرُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالْمَغْفِرَةُ وَالْمَغْدِرَةُ وَالْمَأْوِيَّةُ  
وَالْمَعْصِيَّةُ وَالْمَعِيشَةُ (٢)

سيبويه : ليست الميسرة على الفعل ، ولكنها كالمسربة ، المشربة في أنهما ليستا على الفعل «  
(١) تقول : هلك يهلك - كضرب يضرب - هلا كاهلو كاهم الكاهم يهلك (بتثنية)  
اللام فيهما) وتملكة بضم اللام ليس غير : أى مات . وتقول : قدر على الشيء يقدر -  
كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة ( بتثنية الدال ) وقدرانا ( بكسر أوله )  
وقدارا وقدارة ( بفتح أولهما ، وقد يكسر أول الأول ) وقديرا وقديرة ( بضم  
أولهما ) : قوى عليه وتمكن منه . وتمثل المؤلف بالمأدبة في هذا الموضوع غير صحيح  
لعدة وجوه : الوجه الأول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أعرس وليس  
مصدرا . والوجه الثانى أنه ليس مثلث الدال ، حتى يسوغ له ذكره مع المثلاث .  
والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين ، فان سيبويه قد نص في كتابه ( ص ٢٤٨  
ص ٢٤٨ ) على أن المأدبة ليست مصدراً ولا مكاناً ، وأنها كالمسربة التي هى اسم  
للغرفة ، والمسربة التي هى اسم لشعر الصدر . وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة  
محرقة عن المأربة بالراء المهملة فانها مثلثة الراء . ويقال : أرب الرجل احتاج ، فان  
كانت المأربة المثلثة أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذى خطر لنا ، وإن كانت  
اسماً كالأرب بمعنى الحاجة لم يتم ، وليس فى عبارة اللغويين نص على أحد الطريقتين  
(٢) تقول : كبر الرجل - كبرح - كبرا - كعنب - مكبرا - كهنزل - ، إذا  
طعن فى السن . وتقول : يسر الرجل يسر - كضرب يضرب - أى لعب بالقداح ،  
والميسر : اللعب بالقداح ، أو هو الجزور التي كانوا يتقامرون عليها ، وعلى الثانى  
لا يصلح مثالا . وتقول : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً ، إذا سال  
دمها ، فقول المؤلف : إنه بالكسر وحده غير صحيح ، وتقول : قال القوم يقيلون  
قيلولة وقيلاً وقائلة ومقيلاً ومقالاً ؛ إذا ناموا نصف النهار ، والمقيل مصدر عن  
سيبويه ، وما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم .

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها  
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين  
قوله « ومن غيره » أي : من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول  
والزمان والمكان كالمُدْحَرَجِ وَالْمُقَاتِلِ وَالْمُخْرَجِ كَمَا يَجِيءُ  
الميسور : اليُسْر ، والمعسور : العُسْر ، والمجلود : الجُلْد : أي الصبر ، والمفتون :  
الفتنة ، قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتُلِهِ ) (١) وخالف (١)

قال في القاموس : « رجوع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن  
المصادر من فعل يفعل ( كضرب يضرب ) إنما تكون بالفتح ، ورجعي ورجعانا  
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -  
صرفه ورده » اه . وتقول : جاء بجي . جيشا وبجيشا ، إذا أتى . قال في اللسان : « والحجى  
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل ( كضرب يضرب ) مفعول بفتح العين ، وقد شذت  
منه حروف فجاءت على مفعول كالحجى والمحيض والمكيل والمصير » اه . والعيب  
والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم  
ومتعد ، ومن هنا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقدم مثل  
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به ههنا لما جاء بالكسر  
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوية وأوية وأوية وأواة ، إذ أرق  
له ورئى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوْا

ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة  
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأي مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبير  
المبتدأ ، والثاني : أن الباء أصلية بمعنى في ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم  
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للملابسة  
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والمعنى الفتنة  
ملابسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :  
أى الزمان الذى يُوسر فيه ويُعسر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول :  
أى المحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :  
هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعتول  
بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى ( بأيكم  
الفتون ) زيادة ، وقيل : بأيكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجَلد  
فيه : أى يستعمل الجَلادة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو  
الشيء المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بَيَّن لى مَصْدُوقَةً  
حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقْتَنِي <sup>(١)</sup> سِنَّ بَكْرِهِ : أى بَيَّنَّ حاله التى  
صَدَقْتَنِيهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة  
فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقَبَ الشئُ [ الشئ ] أى :  
خَلَفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى <sup>(٢)</sup> الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقتى سن بكره  
وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للمشتري : إنه جعل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر  
فبينهما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هدع ( بكسر أوله وفتح ثانيه وآخره  
مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها  
البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقتى سن بكره » اه

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما  
العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ، لأنه بمعنى الآخر . يقال : عَقَبَ الشئُ الشئ : أى  
خَلَفَهُ ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت اسما لها .  
والهاء دليل الاسمية ، لكان كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون  
الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،  
والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يؤتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الاصلى إلى

الباقية في قوله تعالى ( فهل ترى لهم من باقية ) فمبني : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى ( ليس أوقعها كاذبة ) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والخنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أي قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٢٤ — \* كَفَىٰ بِالنَّايِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ <sup>(١)</sup> \* —

أي : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كمنر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حيثئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » فمبني بمعنى بقاء ، إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على



٢٥ — \* فَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ <sup>(١)</sup> \* \*

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصبهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي \* لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ

عَلَى حَفَنَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا \* وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ <sup>(٢)</sup>

قال سيديويه : معناه لا أشتم شما ولا يخرج خروجا ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذي هو « لا أشتم » أي غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقِيضَنَّ » ولم يذكر معااهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيديويه « لا أشتم » جواب « عاهدت »

قال : « وَنَحْوُ دَخْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

مصدر  
الرابع

الحال من التأي الذي هو فاعل كفي ، وقد عامل الشاعر المنقوص في حالة النصب كما يعامله في حالة الرفع والجر فحذف الباء (١) هذا صدر بيت لمجنون بن عامر المعروف بمجنون ليل . وعجزه قوله :

\* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمٍ مَاتَ اهْتَدَى لِيَا \* \*

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع والجر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها لإجراء المنصوب مجزئ المرفوع .

(٢) هذان البيتان للأفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه في قوله « خارجا » فإنه عند سيديويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجا من في زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجا اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لا أشتم » حال ، فأراد عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من في زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيديويه .

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس  
مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفُعْلَمَةُ هو المطرد دون الْفِعْلَالِ ، لا يقال :  
بَرْقَشَ<sup>(١)</sup> برقاشا ، وكذا الْفِعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو  
حَيْقَالٍ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلَالٍ ؛ وإنما  
جاز ذلك في المضاعف — كَأَقْلَقَالِ<sup>(٢)</sup> وَالزَّلْزَالِ وَالخَلْخَالَ — قصداً للتخفيف ؛  
لثقل التضعيف

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُجُ وَاخْرَجَ نَجْمًا وَأَقْشَعِرَّارَ ، وأما  
أَقْشَعِرَّ قَشَعِرِّيرَةً واطمأن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما  
في أَنْبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ الَّذِي لَأْتَاءُ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ  
ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى  
الْمُصَدَّرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِتَاخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَأْتِي زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَنْبَتُهُ  
إِتْيَانَةً وَلَقَيْتَهُ لِقَاءَةً شَادَّ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي  
المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

---

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولي  
هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلة ، وقلقالا ( بكسر أوله وفتحها ، وضمه نادر ) ،  
إذا حركته ، وقال في اللسان : « فإذا كسرتة فهو مصدر ، وإذا فتحته فهو اسم مثل  
الزلزال والزلزال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلة وقلقالا ( بالكسر  
ويفتح ) حركة ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها يجعله على فعلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو  
خرجت خرّجة ودخات دخلة

وذو التاء ببقية على حاله ، نحو دريت دراية ونشدت<sup>(١)</sup> نشدة ، ولا تقول  
درية ونشدة ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعر في مصنف على مقاله ، بل أطلق  
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من  
الفعل جئت بها أبدا على فعلة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فعل ، هذا قوله ؛  
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فعلة ؛ فنقول : نشدت نشدة  
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد تخليته على حاله ، سواء كان رباعياً كدّ خرّجة أو ذا  
زيادة كإطلاق وإخراج وتدّخرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمه  
إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خلتها ، نحو عزّيته تعزية : أى واحدة ، والأكثر  
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزّيته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف  
تلك التاء والحجىء بناء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعديا كان أو لازما فعلاً  
بناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تمرّة وتفاحة بحذف التاء ، فكان  
القياس أن يكون الجنس في نحو خرّجة ودخلة كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس  
المصدر المطلق ، نحو خرّج ودخّل ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة  
الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذى الزيادة

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً ونشدة ونشداً (بكسر الأخيرين) إذ اطلها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ،  
وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل  
ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ، ويجوز أتيمة ولقيية على القياس ،  
قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً \* شَفَّتْ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ<sup>(١)</sup>

قوله « وما عداه » أى : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة :  
الرابعى ، وذو الزيادة ، والثلاثى ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف  
قوله « فان لم تسكن تاء » أى : فيما عداه

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضرببة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك  
الصفة إما أن تذكر نحو « حَسَنُ الرَّكْبَةِ » و « سَيِّءُ الْمَيْتَةِ » و « جلست جلسة  
حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنِّ تَاعِدِرَةٌ إِنِّ لَمْ تَسْكُنْ نَفَعْتُ \* فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَد تَاهَ فِي الْبَلَدِ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من قصيدة طويلة لآلى الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة  
الحدادى . وأولها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ سُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ العَاشِقِينَ طَوِيلُ  
وَالظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وسكول : أى متشاكله متشابهة . ودرب القلة .  
موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق فى الجبال ، واستعمل فى كل مدخل إلى  
بلاد الروم وفى كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف  
لهذا البيت كذا ذكره لأمثاله من شعر المتنبي وأبى تمام والبحترى وأبى العلاء ليس على  
سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة الديبانى ، ويروى مجزؤه هكذا :

\* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالَفُ النَّكْدِ \*

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعلة مرة والفعل نوعا كالرحمة والنشدة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارَعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهُا <sup>أسماء</sup> <sup>الزمان</sup> <sup>والمكان</sup> وَمِنَ الْمُنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْتَحَى ، وَمِنَ مَكْسُورِهَا <sup>والمكان</sup> وَالْمُثَالِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنْسُكُ وَالْمَجْزَرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلَعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرَقُ وَالْمَسْقُطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مَنْخَرُهُ فَمَفْعَلٌ كَمَنْتِنٍ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَنْجَا وَضَمًّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [ كأنهم ] [ كانوا ] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل وينصر لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادراً كَمَكْرُمٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما أذى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدل إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفّ فحمل عليه

وقد جاء من يفعل المضموم العين كلماتٌ على مَفْعَلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعضد ، وهو أيضاً كل ما ينتفع به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على المَرْفِقِ ، ويقال فيهما المَرْفِقُ على وزن المَثْبُوبِ أيضاً ، لأنهما آلتا الرِّفْقِ الذى هو ضد الحُرْقِ ؛ إذ التكىء على مَرْفِقِهِ ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظِنَّتَا الرِّفْقِ ومَحَلَّاهُ ، ومنها الْمَنْبِتُ ، وَالْمَنْخِرُ ، وَالْمَجْزَرُ ، وَالْمَسْقُطُ ، وَالْمَظِنَّةُ

وقد جاء من يفعل المضموم العين أيضاً كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمَفْرُوقِ ، ، وَالْمَحْشَرِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْمُنْسِكِ <sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا الْمَجَلُّ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ  
فَلِكُونَ مَضَارِعَهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَيَجِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي )  
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِي مَضَارِعِهِ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ لِمَا تَفْتَحُ وَالْكَسْرُ ، وَهِيَ الْمَدْبُ <sup>(٣)</sup> ،

(١) النسيك — بالضم وبضميتين — كل ما يتقرب به إلى الله تعالى ، وقد نسكت  
أنسك - مثل نصر ينصر - نسكا - بفتح أوله وكسره وسكون ثانيه - قال في اللسان :  
« والنسيك والمنسك ( بفتح السين وكسرها ) شرعة النسيك . وقيل : المنسك ( بالفتح )  
النسيك نفسه ، والمنسك ( بكسر السين ) الموضع الذي تذبح فيه النسيكة . وقال  
الفراء : المنسك في كلام العرب ( بكسر السين ) الموضع المعتاد الذي يعتاده . ويقال :  
إن لفلان منسكا يعتاده في خير كان أو غيره . . . قال ابن الأثير : قد تكرر ذكر  
المناسك والنسيك والنسيكة في الحديث ، فالمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها  
وهو المتعبد ( مكان التعبد ) ويقع على المصدر والزمان والمسكان » اه ملخصاً .  
وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض .

(٢) اعتبار المدب - بفتح الدال وكسرها - اسم مكان أحد تخريجين للعلماء في  
هذه الكلمة ، ومنهم من جعل المفتوح مصدرأ والمكسور اسم مكان ، فيكون موافقاً  
للقياس . قال في اللسان : « ومدب السيل ومدبه ( بفتح الدال وكسرها ) موضع  
جره . يقال : تنح عن مدب السيل ومدبه ، ومدب النمل ومدبه ، فالاسم مكسور  
والمصدر مفتوح ، وكذلك المفعول من كل ما كان على فعل يفعل ( كضرب يضرب )  
قال في التهذيب : والمدب ( بكسر الدال ) موضع ديب النمل وغيره » اه ملخصاً .  
وأنت ترى أنه لا يظهر وجه التفريع في قول صاحب اللسان « فالاسم مكسور  
والمصدر مفتوح »

والمأوى : المنزل . قال الأزهرى : سمعت الفصيح من بني كلاب يقول للمأوى  
الابل « مأواة » بالهاء . وقال الجوهري : مأوى الابل - بكسر الواو - لغة في مأوى  
الابل خاصة ، وهو شاذ . وقال الفراء : ذكر لي أن بعض العرب يسمى مأوى  
الابل مأوى بكسر الواو . قال : وهو نادر ، لم يجيء في ذوات اليا . والواو مفعول بكسر

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةَ ، وَمَضْرِبَةَ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبُرَةً وَمَشْرُقَةً وَمَقْبِيَاةً وَمَقْبِيوَةً وَمَقْنَنَةً وَمَقْنُوَةً (١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرُقَةُ وَالْمَقْبِيَاةُ مِنَ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْبِيؤِ فَيَشِدُّنَّ أَنْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَقْبِيَاةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْهَبَ بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَسْرُبَةُ لِشَعْرِ الصُّدْرِ مَضْمُومَةٌ الْعَيْنِ لِأَغْيَرِ ، قَالَ سَيْبَوِيَّةٌ : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

العين ، إلا حرفين: مَأَى العين ، وَمَأْوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا «مَأْوَى وَمَوْقٌ وَمَأَقٌ» اهـ . وَاعْتَبَارُهُ مَأَى الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقِ وَلَا نَظَرٍ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ «مَوْقٌ وَمَأَقٌ» بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَسْأَلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَأَقٌ مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَا أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْإِطْلَاقُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِطْلَاقِ ، فَوزن المأق على هذا فعلى — بكسر اللام أو فتحها —

(١) زَلْ يَزَلُ زَلًا - كَضْرَبَ يَضْرِبُ - : زَلَقٌ ، وَالْمَزَلَةُ - بِفَتْحِ الزَّيِّ وَكُسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضْرِبَةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَتُهُ وَمَضْرِبَتُهُ - بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكُسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدُّهُ ، وَحِكْمِيُّ الْأَخِيرِ تَيْنِ سَيْبَوِيَّةٌ ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الطَّبَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَّهَ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرُقَةُ : مَوْضِعُ الْقَعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحِكْمِيُّ ابْنِ سَيْدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحِ الرَّاءِ ، وَضَمِّهَا ، وَكُسْرِهَا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقْبِيوَةُ : مَوْضِعُ النَّبِيِّ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحِكْمِيُّ الْفَارِسِيِّ عَنِ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقْبِيَّةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحِكْمِيُّ الْمَجْدِيِّ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلَّفُ . وَالْمَقْنَنَةُ - بِفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا - الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَنْصِيبُهُ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحِكْمِيُّ فِيهَا الضَّمُّ وَالْفَتْحُ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل كونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المذسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مَضْرَبَة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرَة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القيام ، وكذا المَشْرُوق اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُشْرِق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق <sup>(١)</sup> وكذا المَقْنَأَة والمَيْأَة ، وكذا المَنْخَرِ صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النخر ، وكذا المَشْرَبَة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المِطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين للموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الوجود : أى الإقامة ، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمِرْبَد مَجْبَس الأبل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المِرْفَق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المِطْبَخ والمِرْبَد ، فكل ما جاء على مَفْعَل بكسر العين مما مضارعه يَفْعَل بالضم فهو شاذ من

---

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، وكما بين في المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للعرفة ، ولم نعث على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا.



وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ،<sup>(١)</sup> ، وكذا مَفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمَظِنَّةِ أَشَدُّ ، ومَفْعَلَةٌ بضم العين كَالْمَتَقَبَّرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَفْعَلُ للمكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه<sup>(٢)</sup> عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو الْمَشْوَى وإن كان من يَفْعَلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كَالْمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإنما كان المثال الواوياً على مَفْعَلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعَلٍ كَالْمَوْجِلِ وَالْمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجِلٌ ومَوْجَلٌ فيطرِدُ ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كَمَوْجِدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةِ للغدير من الماء<sup>(٣)</sup> ، وأما مَوْطَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسمِع ، والتمس بعضهم للحاق التاء لبعض الأسماء سبباً كالمبالغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة ١١٩ !!  
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعاً لسيبويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو موهبة بفتح الهاء . جاء نادراً . قال :-

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ إِنَّ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى حَمْرٍ

مكان ومَوْهَبٌ وَمَوْأَلَةٌ وَمَوْكَلٌ وَمَوْزِقٌ في أعلام رجال معينين منقولات من  
المبنى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب مالا ينصرف  
والثال اليأى بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول في يَيْقِظُ مَيْقِظٌ في المصدر  
والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى ( فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) بفتح العين  
قوله « ولا غيرها » قال سيبويه : يقال في مُغِيرَةٍ مَغِيرَةٍ بكسر الميم  
للاتباع .

قوله « فتحا وضما » يعني بهما المقبرة ، دون المظنة ؛ فانه لم يأت فيها إلا  
الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمفعل في المكان  
والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعني ما عدا الثلاثي المجرد ، وهو ذو  
الزيادة والرباعي ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياساً  
لا ينكسر ، كالمُخْرَجِ والمُسْتَخْرَجِ والمُقَاتِلِ والمُدْخَرِجِ والمُتَدَخْرَجِ  
والمُخْرَجِجِ يحتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلة على مَفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْمِخْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِخْسَعَةِ ،  
وَنَحْوِ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرُضَةِ لَيْسَ  
بِقِيَاسٍ » .

اسم  
الآلة

أقول : اعلم أن المِخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان  
الذي يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِخْرَجَةُ  
— بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهم أنه جاء من  
هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : المُكْحَلَةُ ، والمُسْمَعُطُ ، وَالْمُنْخَلُ ، والمُدُقُ ، والمُدْهُنُ ، هذا كلامه ،  
وجاء المنْصَلُ<sup>(١)</sup> أيضاً ، ولكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما  
المُحْرَضَةُ فذكرها الزمخشري ، وفي الصحاح المُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ،  
وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم<sup>(٢)</sup> فيها ، قال سيديويه في الأحرف الخمسة :  
هي مثل المُعْفُورِ والمُعْتُورِ ، وهما ضرب من الصمغ ؛ والمُغْرُودُ : ضرب من  
الكهأة ، والمُعْتَلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُولٍ ، لا نظير لها  
في كلام العرب ، وقال سيديويه في المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب  
الفاعل ، ولكنها جمعت أسماء لهذه الأوعية ، يعني ان المكحلة ليست لكل  
ما يكون فيه الكحل ، ولكنها احتضت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم  
تكن مثل المُكْسِخَةِ والمِصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا  
في المسجد وأخواته ، والمُسْمَعُطُ : ما يسمع به الصبي أو غيره ، أى يجعل به  
السعوط في أنفه ، والمُدُقُ : ما يدق به الشيء كنهيز العطار ، والمدهن : ما يجعل  
فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن المُكْحَلَةَ والمُدْهُنَ موضعان

---

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده :  
لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل . اهـ بمعناه . والنصل :  
حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ؛ فان كان معها مقبض  
فهي سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح  
الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هي وعاء الحرض . والحرض كقفل  
وكعنتى - : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطبا ثم يحرق ويرش الماء على رماده  
فينعقد ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملاً في جزيرة العرب إلى يوم  
الناس هذا . وقرئ في قوله تعالى ( حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين )  
يفتحين وبضمين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما لبسا موضعين. لما يفعل فيه الشيء كَأَلْمَقْتَلٍ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ، لم يبعد ، فاذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف والدال — كَأَلْمَقْتَبِ لآلة الثقب ، والمِحْرَضَةُ : وعاء المِحْرَضِ : أى الأَشْتَانِ ، والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غُيِّرَتْ عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل

وجاء الفِعَالُ أيضا للآلة ؛ كَأَلْمَقْتَبِ وَالنِّظَامِ

واعلم أن الشيء إذا كثُرَ بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مَفْعَلَةٌ بفتح العين ، كَأَلْمَأْسَدَةِ وَالْمَسْبَعَةِ وَالْمَدْأَبَةِ : أى الموضع الكثير الأشد والسباع والذئب ، وهو مع كثرتِه ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبَعَةٌ وَمَقْرَدَةٌ ، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه ، نحو الضَّفْدَعِ وَالثَّمَلْبِ ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعلب ، أو تقول : مكان مَثْعَلِبٍ وَمُعْتَرِبٍ وَمُضْفَدِعٍ وَمُطْحَلِبٍ بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل ، قال [ ليبيد ] : —

ماكثر  
بالمكان  
يبني على  
مفعله

٢٩ — يَمْنَنُ أَعْدَادًا بِلُبْنَى أَوْ أَجَا \* مُضْفَدِعَاتٍ كَثُهَا مُطْحَلِبَةٌ (١)

(١) البيت لليبيد بن ربيعة العامري . كما ثبت في بعض نسخ الأصل . وقد أنشد الجوهري والصاغاني في العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويعمن : قصدن . والاعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدرح وأقداح ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى - بضم فسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والآكثرون يهمزونه مثل خطأ ، وهو أحد جبل طى ، ومضفدعات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ، ومطحلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه وطحالبه ، مثل قولك : زرجست الدواء ، وقلقت الطعام وعيبرته ، وزعفرنت الثوب ، وعندما الفتاة أناملها ، ويحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم جنس رباعي الأصول أو منزل منزله

ولو كانوا يقولون من الرابعى على قياس الثلاثى لقالوا مُثَعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ على وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدَحْرَجٌ وَمُقَاتَلٌ وَمُمَزَّقٌ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثَعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثَعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرابعى لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثمالة قال مَثْمَلَةٌ ؛ لأن ثمالة من الثلاثى ، قال الجوهرى : وجاء مَعَقَّرَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة المقارب ، وهو شاذ <sup>(١)</sup>

قال : « الْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَأَلْمَتَمَكَّنُ يُضَمُّ <sup>التصغير</sup> أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيَهُ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّنَائِيثِ وَالْأَفِئَةِ وَالْأَفِ وَالشُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ مِمَّا وَأَفِ أفعالٌ جَمْعاً » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، واما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكنسة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالمبضضة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه ، بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ، ومن ذلك لمخدة ، فانهم أخذوها من الخد ، والملحفة ، فانهم أخذوها من اللحاف ، ووجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولكننا نرى ألا يؤخذ اسم الآله من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه نىء حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَاكَ وَاللَّذِيَا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك : «عندى دُرِّيهِمَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو كَلَيْبٍ وَرُجَيْلٍ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغيرُ المفيد للشفقة والتلطف كقولك يَا بُنَيَّ وَيَا أُخَيَّ وَأَنْتَ صُدَيْقِي ، وذلك لأن الصَّغَارَ يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لَطِيفٌ مُلِيحٌ ومنه قوله : —

٣ — يَا مَامَا مُمِيْلِحَ غَزْلًا نَاشِدِنَّا لَنَا \* (١) [ مِنْ هُوَلِيَاءٍ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّعُرُ ]

وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غلظت وجهت ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجى قبيل قيامك ، أو بُعَيْدِه ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشىء ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قيامك أى فى زمان متقدم على قيامك صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولك : دُوَيْنَ النهر ، وفُوَيْقَ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله ففسه قوم إلى العرجى ونسبه

جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى وأميلح : تصغير أملاح ، وهو فعل تعجب من الملاحظة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال. وتدن بثشديد النون : فعل ماض مسند إلى نون النسوة وتقول : شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجاً ؛ إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر النبق) . والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مَظروفِها مما أُضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان ، فعنى خروجي  
قُبَيْل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القليلة ، وكذا ما يماثله

وقيل : يجيء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر  
عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه  
قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صُغِرَتْ مِنَ الْكَبِيرِ صِلٌ صَفًا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقِصْرِ<sup>(١)</sup>

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ<sup>(٢)</sup>

وردَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها  
الموت : أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر منه الأنامل ، واستدل  
أيضا بقوله :

(١) لم نعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادي .  
والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون -  
وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التي تقتل إذا نهشت من  
ساعتها ، والصفاء : الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفي  
(كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري . وقوله دويهية هو تصغير داهية ،  
ويروى في مكانه خويفية وهو مصغر خويفة - بفتح فسكون - وهي الباب الصغير  
أي أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون  
بعد الموت . والشاهد في هذا البيت قوله دويهية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها  
للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فُوَيْقَ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلًا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قولهم رُجِيلٌ أَخْفَ مِنْ رَجُلٍ صَغِيرٍ ، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : نصف امتناع منبتها وتشمسه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول ، يجعلون فيها الجمائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالخبائل في المهاوى والمهالك . وفويق : تصغير فوق . وجبيل : تصغير جبل . وتكل : تعب وتعبي ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ، إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ، إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصغير ، فانها لا تدل على موصوف معين ، رأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا ، إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا ، فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع الفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والوصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ، فلما لم يعمل



المصغر، وهم إليه أحوج؛ كَثُرُوا أبنية الجمع وَسَّعَوْهَا ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقَصَّرَهم الجُمُوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج، بخلاف المصغر، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قايلاً، صاغوها على وزن ثقيل، إذ التقل مع القلة محتمل، فجلدوا الأولها أثقل الحركات، واثالثها أوسط حروف المدثقالا، وهو الباء، لثلاثا يكون ثقيلاً بكرة، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات، وهو الفتحة، لتقاوم شيئاً من ثقلها، والأولى أن يقال: إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرَدٍ، كما قيل في فُلْكَ وَهَيْجَانَ قوله « فالمتمكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المهمات تصغر على غير هذا النقط، كما يجيء في آخر الباب.

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيْفِيرٍ<sup>(١)</sup> وَسَفِيْرَجٍ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاًن أدغم أحدها في الآخر فيزول الكسر بالادغام، نحو أُصَيْمٍ وَمُدَيْقٍ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده، كما يجيء في بابه، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمتها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد، وإن لم يكن تاماً، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك» اهـ وسيأتي لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عَصِيْفِيرٍ : تصغير عصفور، وفي بعض النسخ عَصِيْفِرٍ - بمهملتين - فتكون

تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوِيَّهَا ياء أو واو سا كنة مفتوح ما قبلها فبى مردفة ولزمه أن يأتى بها فى جميع القصيدة كما فى قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ \* ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَسَيْنِ (٢)

قوله « إلا فى تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء فى فتح ما قبلها فى المصغر والمكبر سواء

قوله « وأنى التأنيث » أى المقصورة والمدودة ، نحو حُبَيْلَى وَمُحَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلها إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء فى المقصورة فظاهر ، وأما فى المدودة فالعلامة وإن كانت هى الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التى قبلها المد كما فى حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاواو ولا ياء للألف التى قبلها ، كما ذكرنا فى باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما فى قوله :

٣٥ — \* لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا (١) \*

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعى الدارمى . ومهممين : تثنية مهمم وهو الفقر المخوف . وقدفين : تثنية قدف - بفتححتين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التى لا ماء بها ولا نبات . والظمر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس فى ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وأراد بالأشقر الفرس الذى لونه الشقرة ، وهى حمرة صفة بخلاف الشقرة فى الإنسان ، فأما فيه حمرة يعلوها بياض . ويغتيال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحارى

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف  
التثنية نحو حُبَلْيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبَلْيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة  
في نحو حَمْرَاوَان و حَمْرَاوَات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحدا في  
قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك  
الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لتغير التأنيث فيكسر  
ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى ، فمن نونها قال عَلَيَّقِ  
وَذُفَيْرٍ وَتَتِيرٍ ، ومن لم ينها قال عَلَيَّقِ وَذُفَيْرِي وَتَتِيرِي<sup>(١)</sup> وكذا يجيء في  
الممدودة ما لم فيه مذهبان كغوغاء<sup>(٢)</sup> من نونه وجعله فعلا لا كززال قال في التصغير

---

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع  
ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيرا ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال  
الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك  
بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفا كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى  
لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف  
اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينها . وبعضهم يجعلها لللاحق جمعفروينونها  
والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضا على النحو السابق .  
وتتري : أصلها وتري من المواتره وهي المتابعة ، قالتا بدل من الواو بدلا غير قياسي  
اختلف في ألفها أيضا فمنهم من جعلها لللاحق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من  
يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبي .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة  
من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذي هو الصوت  
والجلبة لسكثرة لغظهم وصياحهم

عَوَيْبِيٌّ ، ومن لم ينونه وجعله كحمراء قال غَوَيْبَاءُ ، وكذا في قُوْبَاءِ (١) من فتح الواو فالألف للتأنيث لاغير ، وتصغيره قُوَيْبَاءُ ، ومن سكنها وجعله ملحقاتاً بقُرطاس فتصغيره قُوَيْبِيٌّ

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهاً بألف حمراء ، وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل نحو عُثْمَانُ وَعِمْرَانُ وَسَعْدَانُ وَغَطْفَانُ وَسَلْمَانُ وَمَرْوَانَ شابهتاها ، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها ، وأما معها فلا لأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف (٢) ؛ فعلى هذا نقول عُثْيَانُ

(١) قُوْبَاءُ - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء : « القوباء تؤنث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بياب فقهاء ، وهونادر ، وتقول في التخفيف هذه قوباء ؛ فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اه ومراده بالتخفيف سكون الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حيثئذ لكون الألف للحاق ، ولو كانت للتأنيث لم تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح السكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة وألف اللاحق في نحو معزى لم يجز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يجز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

عَمِيرَانُ وَسُعَيْدَانُ وَعُطَيْفَانُ وَسُلَيْمَانُ وَمُرِّيَّانُ ؛ وأما عُثْمَانُ في فرخ الحُبَارَى على ماقيل وسَعْدَانُ في نبت فتصغيرها عُثَيْمِينَ وَسُعَيْدِينَ ، وليسا أصلين لسَعْدَانِ وَعُثْمَانَ علمين ، بل اتفق العلم المرتجل والجنس ، كما اتفق الأعجمي والعربي في يعقوب وآزر ، وَسَعْدَانُ اسم مرتجل من السعادة كسَعَادٍ منها ، وعثمان مرتجل من العثم<sup>(١)</sup> ، وكذا إن كانتا في صفة ممتنعة من التاء كجُوعَانِ وسكرَانِ تشابهانها بانتفاء التاء ، فتقول : سُكْرِيَانُ وَجُوعِيَانُ ؛ وإن كانتا في صفة لا تمتنع من التاء كالعُرْيَانُ وَالنَّدْمَانُ وَالصَّمِيَانُ للشجاع وَالقَطْوَانُ للبطيء شبهتا بالألف والنون في باب سكران ؛ لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء ، فقيل : عُرْيَانُ وَنَدْمِيَانُ وَصُمِّيَانُ وَقُطِيَانُ ، وإن كانتا في الاسم الصريح غير العلم فانهما لا تشبهان بالألف والنون في باب سكران مطلقا ؛ إذ لا يجمعهما الوصف كما جمع عريانا وسكران ، بل ينظر هل الألف رابعة أو فوقها ، فإن كانت رابعة نظر ؛ فإن كان الاسم الذي هما في آخره مساويا لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات وإن لم يساوه وزنا حقيقيا قَلِبَ أَلْفُهُ في التصغير ياء تشبيها لها بذلك الألف الذي قبل اللام ، وذلك في ثلاثة أوزان فقط : فَعْلَانُ ، وَفُعْلَانُ ، وَفَعْلَانُ ، كحومان وسلطان وسرحان ، فإن نون حومان موقعها موقع اللام في جِبَارُوزَ لزال ، وموقع نون

عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث ، وإن بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا إن لم يخرج العلم بها عن التعيين كما النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة ، وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على مايجي . في باب الأعلام» اه

(١) العثم - بفتح فسكون - : جبر العظم المكسور على غير استقامته ، وتقول عثمت المرأة المزادة - من باب نصر - إذا خرزتها خرزا غير محكم ، وفي المثل «إلا أكن صنعا فاني أعتشم» أي : إن لم أكن حاذقا فأنى أعمل على قدر معرفتي ، والصنع بفتحتين - الماهر الحاذق

ساطران كلام قرطاس وَزَنَارٌ<sup>(١)</sup> وطومار، وموقع نون سِرِّ حان كلام سِرِّبَالٍ<sup>(٢)</sup> ومفتاح وإصباح، فتقول: حَوَيْمِينَ وَسَلَيْطِينَ وَسُرِّيْحِينَ، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَّرِّبَانَ وَالسَّبْعَانَ<sup>(٣)</sup> وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانَ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبِّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانقلاب الألفياء، نحو ظُرِّيْبَانَ وَسَبْعَانَ في تصغير ظُرْبَانَ وَسَبْعَانَ، وإما جاز تشبيهها بها ههنا في التصغير ولم يجوز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظُرْبَانَ بل ظُرَّابِينَ لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهي فُعَيْلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيث وهي أصل الألف والنون كما في الدَعَاوِي وَالْفَتَاوِي وَالْحَبَائِي فِي الْمَقْصُورَةِ وَالصَّحَارِي فِي الْمَمْدُودَةِ كما يجيء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه - والطومار ومثله الطامور كالحابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا، لأن سيويه قداعتد به في الأبنية فقال: هو ملحق بنفساط وإن كانت الواو بعد الضمة، فإما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاور له كألف عماد ويا عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف، فلها تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اه

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال

(٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الفسومنتة الرائحة تفسو في جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وترعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب رائحتها حتى يبلى الثوب. والسبعان بفتح السين وضم الباء -: موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرَشَانٍ وَكَرَوَانَ<sup>(١)</sup> أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَانٍ وَسَبْعَانَ ، ولكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمِيَانِ وَالْقَطَوَانَ<sup>(٢)</sup> وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم فقل : وَرَيْشِينَ وَكَرَيْوِينَ<sup>(٣)</sup> ؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فإن كانت خامسة كزَعْفَرَانَ وَعُقْرُبَانَ وَأَفْعُوَانَ<sup>(٤)</sup> لم يجز تشبيهها بالألف التي قبل اللام وقبلها ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا الرابعة كفتحاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التأنيث

أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ أَمَلَّ عَلَيَّهَا بِالْبِلَاءِ الْمَلَوَانَ

قال في اللسان : «ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره» اه  
(١) الورشان - بفتحات - طائر شبه الحمامة ، والآثى ورشانة ، بجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحريك - طائر ، ويدعى الحجل والقيج ( الأول كبطل والثاني كفلس ) وجمعه كروان ( بكسر فسكون ) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتمك السن ، والجري الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذات وثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقربان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : الذكر من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعي

فقيل: زَعْفِرَانٌ وَعَقْرَبَانٌ وَأَفْيَعِيَانٌ وَفِي صَلِّيَانٍ <sup>(١)</sup> صَلِّيِيَانٍ، وكان القياس أن يقال في أسطوانة أُسَيْطِيَانَةٍ، لكنه حذف الواو فيها شاذاً، فصارت الألف رابعة فقيل: أُسَيْطِينَةٌ، كَثَعِيمِينَ، وكذا قيل في الجمع أساطين، وكذا قياس إنسان أن يُصَغَّرَ على أنيسين كسريحين لكنه لما زيداء قبل الألف شاذاً في الأصح كما يجيء في ذى الزيادة صارت الألف خامسة كما في أفعوان وعقر بان

وإن كانت الألف فوق الخامسة: فإن كان في جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يازمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن ككافي عقر بان، وذلك كما تقول في عَبْوَثَرَانٍ <sup>(٢)</sup> عُبَيْثَرَانٍ؛ لأن الواو زائدة، وإن لم يكن كذلك حذفت الألف والنون كما تقول في قَرَعْبَلَانَةٍ <sup>(٣)</sup> قُرَيْبِيَةٍ لأنك تحذف الأصل قبلهما فكيف تخليهما؟

(١) الصليان نبت له سنمة عظيمة كأنها رأس القصبه إذا خرجت أذناها تجذبها الأبل والعرب تسميه خبزة الأبل، واختلف علماء اللغة في وزنه فمنهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم: هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال في اللسان: «العبوثران والعيثران: نبات كالقيصوم في الغبرة، إلا أنه طيب للأكل، له قضبان دقاق طيب الريح، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات» اه (٣) القرعبلانة: دوية عريضة محببنة عظيمة البطن. قال ابن سيده: وهو مما فات الكتاب من الأبنية، إلا أن ابن جنى قد قال: كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين. قال الجوهري: أصل القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قريعبة. قال الأزهرى: ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية. قال: ولم يأت اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجِيفُهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَاكَيْنِ مِنْهُ جَلَنٌ بَلَقٌ



وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَان<sup>(١)</sup> وَوَرْشَانِ وَسُلْطَانِ أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير منصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التأنيث فاذا صغرته صرفته لانقلابها ياء نحو مَعْزِي ، وتقول في ظر بان وعقر بان وسكران وندمان أعلاما : ظر بيان وعقير بان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أُجَيْمَال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النجاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظر بان لقولهم ظر بيان وظرايين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبو علي : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ : الْأَصْلُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ ، وَأَنْ يُقَالَ : الْأَصْلُ الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ فَتَغْيِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِعْمَالُ تَغْيِيرِ أَلْفِ أَعْمَالٍ إِبْقَاءُ عَلَى عِلْمَةِ مَا هُوَ مُسْتَعْرَبٌ فِي التَّصْغِيرِ ، أَعْنَى الْجَمْعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ — كَمَا يُجِيءُ — لَمْ يَصْغُرُوا مِنْ<sup>(٢)</sup> صَيْغِ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ الْأَوْزَانَ الَّتِي لِلْقَلَّةِ ، وَهِيَ : أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكي صوت باب ضخم في حالتي فتحه وإسفاقه وهما حكايان متباينتان جان على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما التزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة هـ

(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون

زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد

فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرافي الظاهر ، فلو لم يُيقُوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغيرياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجيال كما ذكرنا .  
قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَجِيءَ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، وَإِذَا صَغُرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَأَلْوَئِي حَذَفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرِ جَلٍّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي ، أي : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأن الأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أي لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فان صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخماس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقى من الرباعي لانتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعَيْلٍ ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعَيْعِيلٍ ، وتصغير الثاني فُعَيْعِلٍ ، وحكى الأصمعي في عنكبوتٍ عُنَيْكِيَّتٍ وَعَنَاكِيَّتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي : في غير ذى تاء التأنيث ، وذى ألف التأنيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث ، كقُدَيْرَةٍ وَسُكَيْهِيَّةٍ وَزُنَيْمِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التأنيث الممدودة ، نحو حَمِيرَاءُ وَخَنِيفِيسَاءُ وَمَعِيرَاءُ (١)  
في مَعِيرَاءُ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سَلِيمَانَ وَجَعْفِرَانَ وَعُبَيْثِرَانَ  
بإبدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجيء قبل ألف الجمع إلا فُعَيْلٌ كَأَجْيَالٍ ،  
وكذا قبل ألف التأنيث المقصورة لا يجيء فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، لأنها تحذف خامسة  
في التصغير كما يجيء .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بُرَيْدِي (١)  
وَمَشْهَدِي في مَشْهَدِيٍّ ومطيلقي في منطقي ، بإبدال الياء من النون ، فيقول : لم  
يجيء في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب  
بلا هاء فاذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسلمية تصغير السلمية  
والسلمية بفتح السين والهاء بينها لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلمب  
وسلمبة للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف  
والزنبورة والزنبور والزنبار ( كقمرطاس ) ضرب من الذباب لساع . قال  
الجوهري : الزنبور الدبر (النحل) وهي تونث ، والزنبار لغة فيه حكاها ابن السكيت ،  
ويجمع الزناير ، وأرض مزبرة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف  
وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثملة أن ذات عقارب وثمانب  
(١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهري : المعبورا : الحمير ، مقصور ،  
وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء بمد ذلك كله ويقصر  
(٢) البردي - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف  
عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردي في الصدقة والبردي - بفتح  
الباء - نبت معزوف ، واحده بردية ، وهذه الياء التي في بردي على اختلاف ضبطه  
ليست ياء النسب ، وإنما هي ياء زيدة للدلالة على معنى كياء السكرسى وقد صرح  
بذلك المؤلف في أول باب النسب من هذا الكتاب ، قسميته لها هنا ياء النسبة فيه  
تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيُّ هو فعيل ، والياء زائدة

قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،

بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء

وتصح المعارضة بنحو مُحَيَّرَةٌ وَحَبِيْلِيَّ وَحَمِيْرَاءَ ؛ فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان

زوائد .

وهلا ذكر المثني والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها

إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثني وياه وواو الجمع وألف جمع

المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا في المركب نحو بعلبك

قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ،

فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة

الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة

مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي

لا يستقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصلاته

فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبَعَثَرِيَّ

وسَلَسَبِيْلِيَّ (١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها

إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة

زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى الكثرة ، إذ يصير

لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياساً ؟

(١) انظر كلمة قبعرى ( ص ٥٩ ) من هذا الجزء . و ( ص ٥٢ س ١ ) أيضا

وكلمة سلسبيل ( ص ٥٠ )

قلت : بلى ، لكنه مبني على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحر نجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجيء منه الخماسي الأصلي حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى .

قوله «وقيل ما أشبه الزائد» اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف «اليوم تنسأ» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لا بد من حذفٍ فحذفُ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذفُ الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف «اليوم تنسأ» أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فإنه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَحْمَرِشْ جَحْمَرِشْ لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مُدَحْرَجْ دَحِيرَجْ ، وقال الزنجشري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف «اليوم تنسأ» لكن يشابه واحدا منها في الخروج حذف أيضا ، فيقال في فزردق : فُرَيْرِقْ ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله «وسمع الأخصس سفيرجل» يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيديويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سُفَيْرِ جَلٍّ وَسَفَارِ جَلٍّ — بفتح الجيم فيهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سُفَيْرِ جَلٍّ قياسي على مائت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْدِيرٍ ، لأن الياء ساكنة قال «وَيُرْدُّنَحْوُ بَابِ وَنَابٍ وَمِيزَانَ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِنَهَابِ الْمُقْتَضَى؛ بِخِلَافِ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأَدِيدٍ ، وَقَالُوا عُيَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ»

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف  
أولا : فان كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير  
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقف ، ونحو طَيِّ ولى ،  
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذَوَائِب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،  
ونحو أدور والنور ، ونحو مُتَلَجِّج ومُتَعَدِّج<sup>(١)</sup> ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذى

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران  
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فاذا صغرا زال فتح ما قبل  
الواو والياء الذى هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها  
وانكسار ما قبلها فاذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموظظ أصله ميظظ  
أبدلت ياءوه واوا لسكونها إثر ضمة فاذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب  
الياء واوا . وظى ولى أصلهما طوى واوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها  
بالسكون فاذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء  
وكساء أصلهما عطا و وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر  
على اختلاف العلماء فى ذلك لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فاذا صغرا أبدلت ألفهما  
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا وهمزة . وذوائب أصلها ذائب  
فكروها ا اكتناف همزتين اللالف التى هى فى حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا  
إبدالاشاذا فاذا صغر ذوائب اسم رجل حذف الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة  
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . رماء وشاء أصلهما ماوه وشوه  
قلبت عينهما ألفا ثم لا مبهما همزة لأن الهاء عندهم من الجروف الحفية وكذلك الألف  
فكروها وقوع حرف خفى بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها فى المخرج ، فاذا  
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامهما همزة . وفم أصله  
فوه حذف لامه اعتبارا ثم أبدلت واوه ميبا لأن الاسم العرب لا يكون على  
حرفين ثانيهما لين ، فاذا صغر ردت لامه لتتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب  
الواو ميبا . وقائم وبائع أصلهما قاوم وبابع قلبت عينهما ألفا لتحركها وانفتاح  
ما قبلها إذا الألف لزيادتها فى حكم العدم ، فاذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا .

كان فيه نحو عَصَاً وَقِيٍّ وَعَمٍّ<sup>(١)</sup> والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزَلِّ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سِهٍ وَغَدٍ ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وَحَمٍّ ، فإن قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسي كعِدَّة وزنة ، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذي كان في مكبره نحو تُرَاثٌ وَأَدَدٌ<sup>(٢)</sup> وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهي ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنور بزنة صبور : النبلج ودخان الشحم ، وحصة كالأمد تدق فتنسفها اللثة . والنور أيضا المرأة النفور من الريبة ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضمنا لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلبوا الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم ادغمت في التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تحل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وقِيٍّ عَصُوٍّ وقِيٍّ قلبت لهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخالفا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو ظبي ، فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ، وأصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالا غير قياسي . وأدد : علم شخصي ، وأصله ودد فقلب

وهارٍ وناسٍ ويَرَى وأرى ونَزَى وترى وَيَضَع وتضع وخَيْرٍ وشرٍ<sup>(١)</sup>  
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير  
ذلك كمروض سبب قلب ألف نحو ضاربٍ وحمارٍ ، وواو جَدُولٍ وأَسْوَدٍ وعُرْوَةٌ ومِزْوَدٍ  
وعصفورٍ وعروض<sup>(٢)</sup> ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثالثة يَأْتِ نحو  
أَحْوَى<sup>(٣)</sup> ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج  
واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في  
تصغير نحو رجل وجعفر

---

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فاذا صغر واحد من هذين اللفظين لم  
يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هاء ياء أيضا كقاض ، والمحذوف  
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى  
وأرأى ونزأى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهي فاء الكلمة وأصله  
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،  
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند  
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —  
كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقة الصعبة  
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،  
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأخرى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد  
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم  
فاعل من عاوى ، وتقول : تعاوت السكلاب وعاوى السكلب ، إذا تصاحبا ونبح  
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا  
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية



فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى المسبب لزوال السبب أولاً ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانياً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلها ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضاً حملاً على الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نَيْبٌ وَشَيْبٌ ، خوفاً على الياء من انقلابها واواً لضمه ما قبلها ، وتخصيصاً من استئصال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع بِيُوتٌ وَشَيْوُخٌ - بكسر الفاء - وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيبويه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءٍ<sup>(١)</sup> - وهما شجران - : صُوَيْبٌ وَأُوَيْبَةٌ ، والأخفش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صَيْبٌ وَأَيْبَةٌ ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائف ، و« كبشٌ صافٌ » برفع لا ميمها : خُوَيْفٌ وَصُوَيْفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفاً وصائفاً فحذفت العين ، فتسكون

(١) الصاب : شجر مر ، واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : -

إِنِّي أَرَقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا      كَانَ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

والآء - بوزن عاع - : شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمرها كعله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدفى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهرى »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوِيرِب ، وأن يكون خَوْفًا وِصَوْفًا كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كقزع يقرع ، فتزد الألف إلى أصلها كما في بُؤَيْب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتي ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ، وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء ومن المنفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها نحو مِيَقَاتٍ وِوِج ، تقول في تصغيرها : مَوِيْقِيْتُ وِوِيْحَةٌ ، لزوال الكسر والسكون ، وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيْتُ ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا يردّها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ - حَمِي لَا يُحَلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِأَمْرِنَا  
وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاتِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيدييه (ص ٦٤) منسوباً إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكّر قبله بيتاً آخر ، وهو :  
وَكَنَّا إِذَا الدِّينُ الغُلْبِيُّ بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَلَلْنَا مُصَابَ الْبَوَارِقِ  
وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ، يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اهـ ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه البغدادي في شرح شواهد الشافية إلا أنه ضبط مصاباً بفتح الميم ، وقال : هو اسم مكان من صابه المطر ، إذ امطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدراً للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه غلباً بسكون اللام وغلباً بتحريكها وغلبه بالحاق الهاء وغلاية كعلاية وغلبة كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عُمِيْدٌ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا  
جمعيهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود (١)  
وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودينير لزوال الكسر الموجب لقلب  
أول المضعف ياء ، كما قيل قرَارِيط ودنانير .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء  
وسكون أولها ، كما تقول في تصغير طَيِّبٍ وَطَيِّبٌ : طُوَيْبٌ وَلُوَيْبٌ ؛ لتحرك الأولى  
في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّانٌ ورُوَيَّانٌ في تصغير طَيَّانٍ (٢) ورَيَّان ، كما تقول  
في الجمع : طَوَاءٌ ورَوَاءٌ ، وكذا إذا حقرت قِيًّا (٣) وأصله قَوِيٌّ كحبر من الأرض  
القواء : أي القفر .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف  
الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطِيٌّ ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لأنكسار  
ماقبلها ، ثم تحذفها نَسِيًّا لاجتماع ثلاث يآآت كما يجيء ، وكذا تقلب همزة الإلحاق  
في حَرْبَاءٍ ياء ، فتقول : حُرَيْبِي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

---

(١) هذا الذي ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذي يتبادر من عبارة ابن  
الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها  
وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم  
لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جمعيهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى بطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -  
كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذي لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف بمدودا ومقصورا - الأرض  
القفر الخالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة  
صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كُليمة في تصغير الآء (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خَلَّتِ الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّة<sup>(٢)</sup> وهو الهمزة عند من قال ؛ إنها من برأ أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهزها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيديويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم<sup>(٣)</sup> تخففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبِيَّ ، قال سيديويه : لكنك إذا صغرتة أو جمعتة على أفعلاء كأنباء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيَّ بياءين على حذف الثالث كما في أُحَيَّ ، وقد جاء التنبأ

(١) قال في القاموس : «الآء - كسحاب - ويقصر : شجر مردائم الحضرة واحدته آءة وآء أيضاً»

(٢) قال في اللسان : «في التهذيب البرية أيضاً الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برأ الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهزون البرية والنبي والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»  
(٣) قال سيديويه (ج٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النباء قال كان مسيلم<sup>(٤)</sup> نبي سوء (مصغرا) وتقديره نبيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيِّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّهُ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا اعياد عبيد» وبما نقلناه من عبارة سيديويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيديويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير .  
والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين  
متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداهما ، كما يجيء في باب تخفيف الهمز .  
وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائِبَ اسم رجل قلت : ذُوَيْبٌ بهمزتين  
مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَائِبَ ذَائِبَ بهمزتين ، إذ هي جمع ذُوَابَةٍ<sup>(١)</sup> فكره  
اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوما  
واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أي في ذُوَابَةٍ ، وإنما  
أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفرده ذلك ، وليكون كأوادم وجوامع ، هذا ، وقال  
سيبويه في تصغير شاء : شَوَى ، قال : أصل شاء إما شَوَى أو شَوَوْتُ قلبت العين  
ألفاً واللام همزة وكلاهما<sup>(٢)</sup> شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

---

(١) الذوابة - بضم أوله - : الناصية أو منبتهما من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية  
الفرس ، وأعلى كل شيء .

(٢) أما شدوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط  
هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شدوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت  
بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل  
المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وها نحن أولاء نسوقها إليك  
بنصها . قال ( ج ٢ ص ١٢٦ ) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي  
شاة شوية ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ،  
وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامهااء ، كما كانت سواسية  
ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة  
من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا ك امرأة  
ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونفر » اهـ ، وقول  
سيبويه « وإنما ذا ك امرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل  
من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شوّهة بدليل شويّهة ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شويّ ككليب ، وقال المبرد : شويّ من غير لفظ (١) شاء ، وأصل شاء شوّه فهو من شاة كتمر من تمرّة ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفاها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء موه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فتزد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا انفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جمعت مما لثلا تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، وباب أدور والنور ، بالهمزة ، وباب مُتعد ، قال سيبويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قويم ، وأديئر ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُؤير ، بالهمزة قبل الياء ، ومُتيعِد ومُتيزِن ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعد — وإن كانا مطردّين — إلا أن العلة فيهما ليست بقوية ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهره ، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

---

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوي ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة

قاف أَقْوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو تقول : هي لضعفها كالعدم فكأن واو قَوم متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو في أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلا من الواو ونحو تراث وتُكَلِّة وتَقْوَى<sup>(١)</sup> ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضي للمضارع غير عريضة كما في قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقبله بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايتعد ياتعد ، كما يجيء في باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قأم وفاء نحو متعد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لعله ، فلم يُبَالَ بزوال العلتين في التصغير ، فقول : قُوَيْم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرسي في الأول ، فقال : قُوَيْلٌ و بَوَيْعٌ بترك الهمزة لنهـاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سببويه أيضا في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - وهمزة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الانتكال على غيره . والتقية والتحوى والانتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعَلَّ ؛ فإن هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق مهم

وحالف الزجاج في نحو متعد فقال في تصغيره : مُوَيْعِد ، لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِعَ وَجُمْتُعَ كما يجيء .

وأما نحو أدور وتور فان سببويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واوا مضمومة ؛ لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجيء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهي علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتور المهموزين : أدير بالياء المشددة ونوير بالواو النصريحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وتهمة<sup>(١)</sup> ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو أتعَدَّ

قوله « وأدَد »<sup>(٢)</sup> هو أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

---

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذي يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة - : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لسكب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أدد بن طابحة ، وأدد جد معد بن عدنان » اه . وقال في مادة أدَّ « وأدد : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أوددا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم



سبأ بن حبر، وأد أبو قبيلة، وهو أد بن طابجة بن الياس بن مضر، يعنى أنه في الأصل وُدّ بالواو المضمومة، واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في أجوه وأقتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياس مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدرى أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب « أدد » وقد جاء منه الإدّ بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك

قال: « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَازِمَةٌ ، نَحْوُ ضَوْيَرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضَوْيَرِبٍ فِي ضِيرَابٍ ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ ، تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلِّ أَسْمَاءٍ وَعَيْدَةٍ وَأَكِيلٍ ، وَفِي سَهٍ وَمُذَا سَمًا سُنَيْهَةً وَمُنَيْدٍ ، وَفِي دَمٍ وَحَرِيٍّ دُمِيٍّ وَحَرِيحٍ ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنِ وَأَسِيمٍ وَأَخْتِ وَبِنْتِ وَهَنْتِ ، بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب فى التصغير واوًا لانضمام ما قبلها؛ فنقول فى ضارب وضيراب وطومار: ضويرب وضويرب وطويمير<sup>(١)</sup>، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير<sup>(٢)</sup> والنَّاب فلا، بل تقول: قير ونبيب

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ما عرض فيه فى التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر « اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أدد ، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو ، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين  
(١) الطومار: الصحيفة ، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واوا ، وحكمها أن تبقى فى التصغير ولا تقلب  
(٢) القير - بالكسر - والقار: شىء أسود يطل به السفن والأبل ، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْلٌ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأَصْلِي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الناهب منها أى شيء ، هو ، زدت في آخرها في التصغيرياء \* قياسا على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثى اللام دون الفاء والمين ، كدِمٍ ويدرٍ وفيمٍ وحرٍ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهى إما واو ، أو ياء ، ولو زدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الباء الساكنة قبلها ، فجئت من أول الأمر بالياء ، فقلت في تصغير مَن وَمِن وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مَنَّى وَأُنَّى ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجىء حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وُعَيْدَةٌ وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصَلَةٌ وَوَعْدَةٌ ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثى — أى فُعَيْلٌ — بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة ، فلهذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَمَبِكَ ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث انفتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما في أُخْتٍ وَبِنْتٍ فانها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضا في البنية ، بل يقال أُخْيَيْهُ برد اللام حفظا لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتٍ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من راحة التانيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّةٍ مع عدم قيامها مقام العوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقها في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسما : أُكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هى فاء الكلمة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما احتيج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح (١)  
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله «سه» أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،  
والثانية ستٌ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان  
السين والجرىء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بقمٌ وبع فانك تقول في المكبر : قومٌ وبيع ، كما مر في باب  
الأعلام (٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي دَمٍ وَحِرٍ » لام دم ياء ، ولام حِرٍ حاء ، حذفت لاستئصال الحاءين  
بينهما حرف ساكن ، وحذفُ العين في سَهٍ ومُذ واللام من حر ودم ليس قياسا  
بل القياس في نحو عَمٍ وَفَتَى ، وحذفُ الفاء في كَلٍ شاذ ، وفي عِدَّة قياس كما  
يجيء في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت  
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير  
الثلاثي ، بل لا بد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل  
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٤ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو  
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفا كغز ويرم ويخش واغز  
وارم واخش ويخف ويقل ويبيع وخف وقل وبع ، فتقول : جامتي يغز ويرم  
والتوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ، ويخشى كيجي واغزو وارمي واخشى  
ويخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من راحة التأنيث لاختصاص الإبدال بالمؤنث دون المذكر، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنهما لا يجامعانه، ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامه تاء فيكون ما قبلها ساكناً ويوقف عليها تاء الإسبع كلمات: أخت، وبنت، وهنت، وكيت، وذيت، وثنتان<sup>(١)</sup>

(١) أخت: أصلها أخو، حذفت لامها اعتباراً و عوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون) دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث. وبنت: أصلها بنو، فعل بها ما فعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها. والهن والهنة والهنت: كناية عن الشيء يستفحش ذكره. قال في اللسان: ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقفت قلت: ياهنه وقالوا: هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت، وهنتان وهنات، تصغيرها هنية وهنيبة، فهنية على القياس وهنيبة على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين، والياء في هنية بدل من الواو في هنيوة، والجمع هنات على اللفظ وهنوات على الأصل. قال ابن جنى: أما هنت فيدل على أن التاء فيها بدل من الواو قولهم هنوات قال:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعٌ  
أما كيت فقد قال في اللسان: «وكان من الأمر كيت وكيت، يكنى بذلك عن قولهم كذا وكذا، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق بالأصل. قال ابن سيده: قال ابن جنى: أبدلوا التاء من الياء لآما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث، وفي كيت ثلاث لغات، منهم من يبينها على التفتح (طلباً للتحفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيها لها بقبل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) -

وكلتا عند سيويوه (١) ، وقولهم مننت<sup>٢</sup> بسكون النون مثلها ، لكنهما قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت . فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما ننتان فقد قال في اللسان : « والانتان ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تاؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثني أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثني (كجبل) يدل على ذلك جمعهم لياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت ، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيويوه من قولهم : أستوا ، وما حكاه أبو علي من قولهم : ننتان اه ، وقوله أستوا قال عنه ابن يعيش ( ١٠ : ٤٠ ) : « وقولهم أستوا أى أجدبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم سنة سنواء واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأعزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيويوه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأميرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولانكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه اه . ويؤخذ بما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، وكالتاء في تكلة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) مننت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكي

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعا ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،  
وَبْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجبين كسنة ، وتصغير سنة  
أيضا على سُنِّيَّة وَسُنِّيَّة ، وتقول في منت : مُنِيَّة كما تصغر من على ما ذكرنا ،  
وتقول في كَيْتَ وَذَيْتَ : كَيْيَّة وَذَيْيَّة ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّة وَكَيْيَّة أيضا ،  
ومن قال أصلهما كَوِيَّة وَذَوِيَّة لكون باب طَوَى أكثر من باب حَمَى قال :  
كَوِيَّة وَذَوِيَّة ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت  
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبْتَ قلت : ضَرْبَةً كما مر في العلم  
وتصغرها على ضُرَيْبِيَّة ، وتقول في تصغير فُلٍ <sup>(١)</sup> فُلَيْين ؛ لأن لامة نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه السكلمة هو مذهب الكوفيين في «فل»  
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فل التي  
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

\* فِي سَلْبَةِ أُمْسِكِ فُلَانًا عَنْ فُلٍ \*

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامة ياء وأنه يقال في تصغيره فلي . قال  
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للثوثة : يافلة ،  
واختلاف فيهما ، فذهب سيويه أنهما كنيان عن نكرتين فقل كناية  
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان  
وفلانة فرخا ، ورده الناظم ، لأنه لو كان مرخما لقل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث  
فلة ، وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية  
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مثنى الناظم وولده . قال  
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة . قال :  
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين  
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين  
السابقين » اه . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فل ، قال الراجز : في لجة . . . »

فلان ، وتقول في تصغير قطْ وَرَبِّ وَبَيْحٍ مَخْفَفَات : قَطِيطٌ وَرُبَيْبٌ وَبَيْحِيخٌ (١)  
وتقول في تصغير ذِهْ مسكن الهاء ذِيٌّ لِأَنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما  
مر في أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

\* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِجِ قَابَانَ \*  
\*

أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء ، إذ معناهما مختلف على الصحيح  
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة ،  
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت  
فلىن « اه . وقال ابن منظور في اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بني أسد :  
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلا وقالوا الدرأة فيمن قال يا فل يا فل يا فلان أقبلي  
وبعض بني تميم يقول يا فلانة أقبلي ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلي ، وقال غيرهم : يقال  
للرجل : يا فل أقبلي وللأثنيين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللرأة يا فل (بفتح اللام)  
أقبلي ويا فلان ويا فلانة أقبلي نصب في الواحد لأنه أراد يا فلانة فنصبوا الهاء . ثم قال  
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلىن (بتشديد الياء) قال :  
وبعض يقول : هو في الأصل فعالان (بضم الفاء وسكون العين) حذف منه واو . قال :  
وتصغيره على هذا القول فلىان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصناه ياء أو واو  
من آخره والنون زائدة لانك تقول في تصغيره فلىان فيرجع إليه مانقص وسقط  
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلىن مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)  
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) « اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان  
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات...  
.. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف  
طاهه مع ضمها أو إسكانها — والثاني : أن تكون بمعنى حسب ؛ وهذه مفتوحة  
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... — والثالث : أن تكون اسم  
فعل بمعنى يكنى فيقال قطنى بنون الوفاية « اه ومثل هذا في شرح الكافية للمؤلف (ص ٢٤)

قوله « بخلاف ميت وهار وناس » الأصل مَيِّت وهَائِر<sup>(١)</sup> وأناس ، حذفها لالعلة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه العلة غير زائدة في حال التصغير ، ولا حاجة لضرورة إلى رد المحذوف ، كما كانت في القسم المتقدم ، إذ يتم بنية التصغير بدونها ، وكذا لا ترد المحذوف في تصغير يَرَى وتَرَى وأرى ونرى ، ويضع وتضع ، وخير وشر ، بل تقول : يُرَىُّ وتُرَىُّ وأرَىُّ ونرَىُّ وَيُضَيِّعُ وَيُضَيِّعُ وَحَيِّزُ وَشَرِّيرٌ ؛ وحكى يوس أن أباء عمرو كان يقول في مُرٍ : مُرَىُّ كمرِيع ، يهمز ويكسر كمعيط في مُعَطُّ ؛ فالزمه سيبويه أن يقول في مَيِّتٍ ونَاسٍ مَيِّتٌ وَأَنيسٌ ، وكان المازني يرد نحو يَضَعُ وَهَائِرٍ إلى أصله ، نحو يُوَضِّعُ وهوَ يَثِرُ .

ص ١١٧) وزاد أنه يقال في قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أى وجه من وجوهها . وقال صاحب المعنى : « وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث سا كسنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » . وبخ : كلمة يقال عند تعظيم الشيء ، أو استحسانه وهي بسكون الحاء وبكسرهما منونة أو بغير تنوين وبتشديدها مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فان كررتها سكتها أونوتتها مع الكسر أونونت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال في اللسان : « هار البناء هوراهدمه . وهار البناء والجرف هور هورا وهؤورا فهوائير وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ؛ وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصار هاريا ثم أعلل لإعلال قاض . وقال في اللسان أيضا : « الناس قد يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فنخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ، لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر :

« إِنَّ الْمُنَايَا يَطَّلُهُ نَ عَلَى الْأُنَّاسِ الْأَمِينِيَا » اه



قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أُخَيْرٌ وَأُسَيْرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثِرٌ ، فقال سيبويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار<sup>(١)</sup> ، كما قالوا في تصغير بُنُونٌ أُبَيْنُونٌ ، وهو تصغير أُبَيٍّ مقلدرا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية<sup>(٢)</sup> في الجمع ، ولو كان تصغير بُنُونٌ على لفظه قلت بُنِينُونَ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقي على أصله من غير قلب مكانى قلت هويثرا كما تقول سويثل ونويثل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامة على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغويز في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

زَعَمْتَ مُنَاضِرُ أَنْتِي إِمَّا أُمَّتْ يَسْدُدُ أُبَيْنُونُهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبني مقدرأ على وزن أفعل كأضحى فشدوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أبين ، وهو تصغير أبني مقدرأ وهو جمع أبن كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويجيء أفعل في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن ، وقال الجوهري : شدوذه لكونه جمع أبين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس « اهـ . قال البغدادي (ح ٣ ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبني على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أبين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذف النون للأضافة فصار أينونها ، وذهب الفراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سوا كن العين فأبين عنده كأديل كما أن ابن ذلك المقدر عندهم كأدل وكأن سيويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسما واحدا مفردا غير مكسر لآمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١٥-١٦)

قال « وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قَلِبَتْ بَاءً ،  
وَكَذَلِكَ الهمزة المنقلبة بعدها نحو عُرْيَةٌ وَعُصْبَةٌ وَرُسَيْلَةٌ ، وَتَصْغِيحُهَا  
فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنِ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَأْتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ  
نَسِيًّا عَلَى الْأَنْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَعَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطَىَّ  
وَأَدَيْتُّ وَعُوِيَّةً وَمُعِيَّةً ، وَقِيَّاسُ أَحْوَى أَحَى غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ،  
وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحَىَّ ، وَعَلَى قِيَّاسِ أُسَيْدٍ أَحْيَوُ »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب  
ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب (١)

وليس من باب فعل ( كقفل ) أو فعل ( كجذع ) — والآخر — أنه لو كان  
أفعل لسكان لمثال القلة ولو كان له لقب جمع بالواو والنون وذلك أن هذا  
الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع  
شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اه

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير  
— الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهي لام كهروء ودلو  
وحقو أم كانت زائدة كمجور ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب  
واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداهما  
بالسكون — الثاني — الألف المسقبة عن وار أو ياء ولا تكسر إلا لاما  
كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال  
بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ،  
وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما  
التي هي ياء التصغير بالسكون والأدغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما  
ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من  
أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة  
وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الألف ياء لما قد تقرر  
من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير  
سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض في التصغير سبب الحذف  
قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو  
الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْلٍ ، فإنه إن كان بعدهما  
حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل :  
مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ فُعَيْلٍ - بتشديد الياء - ليس من أبنية التصغير ،  
وكذا تُقَيْتِل في تصغير تُقوتل علما بحذف الواو ، وكذا حُمَيْرٍ في تصغير حميرار  
بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يحىء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما  
مَوْعٍ اللام من فُعَيْلٍ ، نحو أذَى في تصغير إذا علما ، وعُرَيْة في تصغير عُرُوة ،  
أو موقع العين من فُعَيْلٍ ، كرسيلة في رسالة ، وعُجَيْرٍ في عَجُوز ، وإنما قلبتا ياءين  
لأنهما إذن لابد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ،  
وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واو وجب قلبها ياء  
لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر  
من اعتبار التقارب في الخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يحز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف  
العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يحز قلبها واو لأنها لو قلبت واو لاجتمعت مع  
الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول  
الامر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء  
وقضاء وسما وعواء وزهاء . وهذا النوع تقلب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في  
النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو  
ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكان المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها  
بل يقلبانيها ياء من أول الامر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع  
الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أو ياء لا تقلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء<sup>(١)</sup> والألف في نحو الضالين ودابة<sup>(٢)</sup> ، وأما العالم والباز فنادران<sup>(٣)</sup>

(١) أصل حمراء حمري كسكري ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أو ياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ ( ولا الضالين ) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دابة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - لليلة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات ( ج ١ ص ٥ ) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لتلا جمع بين ساكنين » اه وقال أبو عبدالله القرطبي في تفسيره ( ج ١ ص ١٣١ ) الأصل في الضالين الضالين ، حذف حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ( فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان ) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

\* إِذَا مَا الْعَوَانِي بِالْعَبِيْطِ اِحْمَارَتْ \* اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أو ياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحركهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التي لا تحذف - لا يتخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لاغير، تقول: غَزَىَّ وُعْرِيَّةَ فِي غَزْوٍ وُعْرُوَّةٍ، وكَذَا غَزِيَّانَ وَعُشِيَّاءَ وَغَزِيَّةً بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ، فِي تَصْغِيرِ غَزَوَانَ وَعَشَوَاءَ (١) وَغَزَوِيَّةً مَنْسُوبَةً إِلَى الْغَزْوِ

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عَجَبِيَّرٍ

العالم والخاتم، و ليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة « اه كلامه، تقول: ومن شواهد قلب الألف همزة في العالم قول المجاح .

يَا دَارَ سَيِّئِي يَا سَلَمِيَّ مُمْ أَسَلِمِي \* نَفَنَدِفُوْ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

ومن شواهد قلبها همزة في الباز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَأَزْدَجْنٍ فَوْقَ مَرَقَبَةٍ جَلِيَّ الْقَطَا وَسَطَ قَاعِ سَمَلَقٍ سَلَقِ

الجمع فقالوا: أبوز وبنزان كما استمر قلب الواو ياء

في عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) س سى اللسان: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهى به. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيويوه، صحت الواو فيه كراهية الأخلال. وغزاه، اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الأخلال، يريد به أن حق الواو في غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهما لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحدهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين) بفعال. والعشواء أنثى الأعشى، قال في اللسان: « العشا مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والدواب والابل والطير، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى بعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والأنثى عشواء، اه ملخصا

وجزير في عَجَوز<sup>(١)</sup> وجزور، وإن كانت فيه متحركة أصلية كانت كأَسْوَدَ ومِزْوَدَ، أو زائدة كَجَدْوَلٍ فالأكثر القلب، ويجوز تركه كأَسْيُودَ وجُدْيُولَ<sup>(٢)</sup>، لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة؛ وقال بعضهم: إنما جاز ذلك حملا على التكسير، نحو جداول وأسود، ولو كان حملا عليه لجاز في مقام ومقال مُقَيِّومٌ ومُقَيِّولٌ كما في مقال ومقاوم

قوله « وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها » أي: الهمزة المنقلبة عن الألف المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف الزائدة التي تلي ياء التصغير يعرض فيه سبب قلب الألف ياء كما مر، ويحول سبب قلب اللام ألفا؛ إذ من جملة الألف الزائدة والفتحة التي

(١) أجمعوا على أنه يقال للدرأة المسنة: عَجَوزٌ - بلاتاء - واختلفوا في أنه هل يقال لها عَجَوزَةٌ - بالتاء - وفي أنه هل يقال للرجل عَجَوزٌ أيضا، وقد حكى صاحب اللسان عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عَجَوزٌ؛ كما حكى أنه يقال للدرأة عَجَوزَةٌ بالتاء مع القلة. والجزور: المجزور من الأبل، يقع على الذكر والأنثى وهو مؤنث بلاتاء تقول: هذه جزور بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتها وإن عنت بذلك المذكر (٢) المزود: وعاء يجعل فيه الزاد والأسود: أصله صفة من السواد، وقد سمي به نوع من الحيات وهو العظيم الذي فيه سواد وقد قالوا في مؤنث الصفة سوداء. ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين الصفة والاسم في جواز الوجهين - وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير -، والذي حكاه أبو الحسن الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإبدال أنه إن جمعت الكلمة على صيغة تنتهي بالجمع جاز فيها الوجهان في التصغير، وذلك كأَسْوَدَ الاسم وجدول فقد قيل في جمعها أساود وجداول، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه الزنة فليس فيها إلا الاعلال وذلك كأَسْوَدَ وأَعْوَرُ وأَحْوَلُ وأَحْوَرُ إذ جاء جمعها على فعل - بضم فسكون - وإنما أجاز الوجهين: أما الاعلال فلأنه الأصل، وأما التصحيح فحملا للتصغير على التكسير، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لأنه جعل علة جواز التصحيح قوة الواو بالحركة

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاثُ ياءٍ وآتٍ والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أَحْيٍ أو تقديرًا كما في معية وثانيتها مكسورة مُدغم فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كافي أَحْيٍ وَيُحْيِيٌّ وَلَا فِي الْجَارِي عَلَيْهِ نَحْوِ الْمُحْيِيِّ ؛ وجب حذف الثالثة نسيًا ، كما يجيء في باب الاعلال تحقيقه

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما في حمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاثُ ياءٍ آتٍ : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نسيًا ، فيبقى عَطَىٌّ ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما في ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التي هي عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاثُ ياءٍ آتٍ : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما في مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ — وَقَالَ مَا مَعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ \* لَمَنْ أَوْ فِي بَعْدِهِ أَوْ بَعْدِهِ (١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد الدريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراهو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يوجد بنفسه ، يريد أن في ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حيت به شيئاً أو حفظته و« ما » زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و « من أبيه » متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و« أو في » مثل وفي مخففة ، والعقد : إحكام العهد ، « والعهد » الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى<sup>(١)</sup> ثلاثُ يآآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها نالته . قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معبوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أو لاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تسكن أو لاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية مية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية ( يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف ) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معبوية » اه ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحيو فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحي كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحي قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اه كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه ( ح ٢ ص ١٣٢ ) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فاعيل ، ويجرى على وجوه العربية ( يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة ) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شأوية شوية وفي غوى إلا أن تقول شوية وغوبو في قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتك واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء التصغير ازدادوا لها استنقا لا تحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلته يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحي ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم



الياء الثالثة كان سببويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وَزَنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيًا ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوبا ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأْسَ ، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيًا ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كالأُحْيَى ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المُحْيَى وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحْيِي يُحْيَى ، ورد سببويه على ابن العلاء بقولهم في عَطَاءَ : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَأْسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أرس . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتداً بها فيعربه كقاض) ولوجاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقيية وشاوشوى . وأما يونس فقله : هذا أحى (بمعنى الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اه . قال السيرافي : « ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سببويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد أقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ، لأن سببويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بيضع وبعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اه

(١) الأَرَأْسُ العظيم الرأس . والأُنثَى رَأْسِي ، وقد ينفخ الأَرَأْسُ بالفاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأرس — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي وقد مر جميع هذا في باب غير المنصرف (١)

ومن قال أَسَيَّودُ قال في معاوية وعاوية : مُعَيَّوِيَّةٌ ، وَغَوَيَّوِيَّةٌ ، وفي أَحْوَى أُحَيَّوٌ ، إذ لم يجتمع ثلاث يآآت حتى تحذف الثالثة نسياً .  
والكلام في صرف أحيى عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا في صرف أُحَيَّوٌ ومنعه ، والبحث في أن التنوين فيهما للصرف أو للعوض كما مر في جوار في باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ١ ص ٥٢ ) مانصه : « واعلم أنك إذا صغرت نحو أَحْوَى قلت أحيى بحذف الياء الأخيرة نسياً لتكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحيى والمحبي وقياس مثلها الحذف نسياً كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيديويه بعد حذف الياء نسياً يمنع الصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لانتقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً ، بخلاف نحو جوار فإن الياء كالتأنيب بدليل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجرع والأولى قول سيديويه ، ألا ترى أنك لا تنصرف نحو يعيد ويضع علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحيى نسياً بل يعله إعلال أعيلى وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل أعنى المحبي في الإعلال فأحيى عنده كأعيلى سواء في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو في تصغير أَحْوَى كأسيود في تصغير أسود كما يجيء في التصريف ؛ ويكون في الصرف وتركه كأعيلى على الخلاف المذكور هـ اهـ

(٢) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيديويه في مثله ( ص ٥٨ من هذا الكتاب ) . وقال المؤلف في شرح الكافية ( ١ ص ٥١ ) ماملخصه : « اختلفوا في كون جوار رفعا وجرامنصرفاً أو غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيره نسيا على الأفصح » يوحى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا، إلا في نحو أحيى مضافي أوله شبه حرف المضارعة، فإن أباعمرو لا يحذفها نسيا كما مر، قال السيرافي: تقول في عطاء: عطى، وفي قضاء قضى، وفي سقاية سقى، وفي إداوة أدية، ثم قال: فهذا لا يجوز فيه غيره، وقال ابن خروف في مثله: إن القياس إعلاؤه إعلال قاض، لكن السموح حذف الثالثة نسياً، بل قال الاندلسي والجوهري: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسبا إليهم وهما منها

وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت سمروية اسم مفعول من روى قلت: مربية، والأصل مربية، وكذا تصغر أروية فيمن قال أنها أفعولة، وأما من قال فعلية والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجرع، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي. وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الاعلال، وقال سيديويه والخليل: إن التنوين عوض من الياء. واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافي بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء، بخلاف نحو أحوى وأشقى، فإنه قدم الاعلال في مثلها أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال. حاصله: لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديرا، فهو على وزن أفعال، تحذف تنوين الصرف، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في جوار؛ لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين « اهـ

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أَرِيَّةٌ بياثين مشدتين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ  
المنسوب إلى الغَزَوِ قِيلَ : غُزِيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ على عَلِيٍّ وَعَدِيٍّ  
ببإين مشدتين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت  
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أَمَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ المنسوبين إلى  
أَمِيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذهوالموصوف ، ألا ترى  
أن معنى عَلِيٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يحذف إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان: « والأروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الأثني  
من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فإذا كثرت فهي  
الأروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى  
أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لتكون أروية أفعولة . قال : والذي حكيت من  
أن أراوى لأدنى العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن  
أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والأروى اسم للجمع » اه . ثم  
قال : « قال ابن بري : أروى تنون ولاتنون ؛ فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب  
وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ؛ فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ،  
وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو ( منقوصا  
مثل قاض ) على من قال أسود وأجيو ، وأرى ( منقوصا أيضا ) على من قال  
أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى ( أى : والألف للتأنيث )  
وتصغيرها أريا ( مثل ثريا ) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند  
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعيلة ،  
وأصلها أرييه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،  
والرابعة لام الكلمة ، وحذفت منها اثنتين ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية  
ووزنها ففعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعل أقيس ؛ لكثرة  
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه لأنه جعل أروية أفعولة » اه

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ؛ إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذُنَابَاتِ المنسوب ، إذ معني قُصَوِيٌّ منسوب إلى قصي فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستئصال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةَ جُهَيٌّ بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَيْنِيًّا زدت الياء فقلت جُهَيْنِيٌّ

قال : « وَيَزَادُ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيَّ بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءً كَعَيْنِنَةَ وَأَذِينَةَ ، وَعَرِيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَادٌّ ، بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ كَعَقِيرِبٍ ، وَقَدِيدِيْمَةٌ وَوَرِيْثَةٌ شَادٌّ ، وَتُذَفُّ أَلْفُ التَّائِيْتِ الْمَقْصُورَةُ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كَجَحِيْبٍ وَحُوَيْلِيٍّ فِي جَحَجَبِيٍّ وَحَوْلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْدِيَّتِ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معني الصفة ، ألا ترى أن معني رُجَيْلٍ رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قَدَمٌ صغيرة . بالحاق التاء في آخر الوصف ، قلت : قَدِيمَةٌ ، بالحاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كما آخر الوصف ، والدليل على عروض معني الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونَ لعدم معني الوصف وتقول في تصغير رجال : رُجَيْلُونَ ، وإنما لم يرفع المصغر <sup>(١)</sup> لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معني الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها الخصوصية التي لا تدل ألقاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرجع ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرفعه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زياده

الخصوص في رُجَيْل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخّوا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيْبٌ وَعَقِيْرِبٌ (١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنثة، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، وبصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمِّيَّةٌ فِي سَمَاءٍ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث يآت فتحذف الأخيرة نَسِيًّا كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَّاقٌ وَعُقَابٌ وَزَيْنَبٌ تصغير الترخيم  
قلت : عُنَيْقَةٌ ، وَعُقَيْبَةٌ ، وَزُنَيْبَةٌ

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورشلي - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضِيٌّ وَعُدَيْلٌ وَصُؤَيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطاقق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فاذا سمي بمثله مذكر صرف ؛ لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل<sup>(١)</sup> ، فاذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

(١) قال سيويوه (ح ٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متمم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل تكحة ، ورجل ربة ، ورجل خجاجة ، فكأن هذا المؤنث وصف لساعة أولعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» ٥٠٥ . وقال المؤلف في شرح الكافية (ح ١ ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف - أحدهما - ألا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فان ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغنيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطاقق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْيُضٌ وَطَلِيْقٌ

وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكرا نحو شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَزَيْدٌ ثم صغرت زدت التاء وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخلُ التاء في تصغيره قبل العلمية كَحَرَفٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل عَدِيلَةً وَصُومِيَّةً ولم تراع ذلك في العلم؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرَجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان حائض ، فقد قصدت فيها المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضع ثانٍ غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغطافان وغيره من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء في التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول: أُذَيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأذينة وَعُيَيْنَةٌ علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبَنِيَّتٍ وصغرت حذف التاء ، فتقول: أُخِيٌّ ، برد

---

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض ؛ لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث « اه



اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكور إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيويوه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نيب لأن الناب من الأسنان مذكور<sup>(١)</sup> ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بطين بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فريس<sup>١٧</sup> لوقوعه على المذكر والمؤنث فُعَلَّب<sup>(٢)</sup> وكذا قال في الحرب — وهي<sup>(٣)</sup> مؤنثة — :

---

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرابعة . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ، وهو مما سمي فيه الكل باسم الجزء » اه ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكور هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (ص ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها .. وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ، يقال : فلان ناب بني فلان : أى سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ، عن أبي بكر بن السراج » اه و أنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (ص ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حرب بغيرها ، فأما قولهم . فلان حرب لى : أى معاد ؛ فذكر » اه . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمل على معنى القتل أو الهرج

حُرْبٍ ، لسكونها في الأصل مصدرًا ، تقول : نحْن حَرْبٌ ، وأنتم حَرْبٌ ،  
وذكر الجرمي من الشواذِ دِرْعَ الحديدِ (١) ، والعُرْسَ وهي مؤنثة (٢) ، قال : -  
٣٨- إنا وجدنا عُرْسَ الحنَّاطِ لئيمةً مذمومةً الحواطِ (٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،  
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده ( ١٧ ص ٢٠ ) : « درع الحديد تذكر  
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، وأولا ترى أن أسماءها  
وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،  
وجدلاء ، وجدباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على  
النسب ، وأما دلاص فيمنزلة كنانز وضمناك - بزنة كتاب - وإن كان قد  
يجوز أن يكون نعنا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كنانز وضمناك  
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكنانز والضمناك كلاهما  
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع  
الحديد احتراز من درع المرأة : أي قبيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين  
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذي ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن  
سيده كالجوهرى إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال ( ١٧ ص ١٩ ) : « العرس يذكر ويؤنث  
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها في القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام  
الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لدكين الراجز ، وبعده :

نُدَعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيْطِاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِيمِ الْآبَاطِ

والعرس - كعنق وكقفل - مضى شرحه ، والحناط - بائع الحظنة ، والصبغة  
للنسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول  
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،  
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التي يكون الطعام فيها .

القوس (١) ، وذكر غيرها العرب والذؤود والضحى (٢) وقد شد في الرباعي قدام ووراء (٣) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها ، وحكى أبو حاتم أميمة في أمام ، وقال : ليس بتبت ، قال السيرافي : إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان : لا يخبر عنهما ، [ ولا يوصفان ] ولا يوصف بهما ، حتى يتبين تأنيهما بشيء من ذلك ، كما تقول : لسمت العقب ، وعقرب لاسعة ، وهذه العقب ؛ فأثنا

والعلج — بكسر فسكون — : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .  
وقيل كل ذى لحية ، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها ؛ قال ابن سيده : « القوس التى يرمى عنها أنثى ، وتصغيرها قويس بغيرها ، شذت عن القياس ، ولها نظائر قدحكاها سيويوه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ، قال الجوهرى : « القوس يذكر ويؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اه

(٢) العرب - بفتح تين وكقفل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد المئذ بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَسْكُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعَرَبِ وَلَا تَشْبَهِيهِ نَفْسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذود : ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الأبل ، قال ابن سيده ( ١٧٧ ص ٩ ) : « الذود أنثى ، وتصغيرها ذويد بغير هاء » وقال فى اللسان عنه : « الذود مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به المصدر » . واما الضحى فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوه والضحية : ارتفاع النهار ، والضحى فوق ذلك أنثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لثلا يلبس بتصغير ضحوه » اه  
(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام تقيض وراء ، وهما يؤنثان ، ويصغران بالهاء ، قديمة وقديمة ووريتة ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعى فى التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديم ، وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اه

تعيينا لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٣) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : وَرَّاتٌ بكذا : أى ساترت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورّاً بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « وَرَّى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من وَرَّيتُ بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا وُرية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُميَّة تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يحىء أبدل منها تاء ، نحو حُبَيْرَةٍ في حُبَارَى ولُعَيْبِيزَةَ في لُعَيْبِيزَى (٢) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ؛ إلا ابن الأنبارى فإنه يحذف المدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافقه أحد في حذف المدودة

قوله « ويحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

---

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اه ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير في النهاية : « كان إذا أراد سفراً ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الورا : أى ألقى البيان وراء ظهره » اه

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانية - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة : أى لا تنون « اه وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف فى المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . والغيزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كقفل

فضاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تقيد معنى التأنيث كما تقيده الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضِيَّ (١) قلت عَرِيضِيٌّ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلي رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدِيَّ (٢) قلت عَبِيدٌ ، يحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فإنها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعَيْزِيٍّ لُعَيْزِيٌّ يحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجِيٍّ (٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ، ولا تحذف ياء لُعَيْزِيٍّ في التصغير ؛ لأنها لا تخل بينيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصْفِيٍّ ، كما أنك لا تحذف من

---

وكرطب وكجبل - وهو ما عَمِيَ من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغزي ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطي والألف الأولى في شقاري وخبازي وخضاري

(١) يقال : عدت الفرس العرضني والعرضنة والعرضناة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه بمدودا والمعبوداء والمعبدة كمشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنججج : الضخم اللاحق

حوَلاً يا - وهو اسم رجل - غير ألف التأنيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضاً من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطَيَّلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَلاً يا ولعُفَيْرِي من ألف التأنيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُعَيْرِي وَحَوَيْلِيَا لوقت ألف التأنيث خامسة موقع اللام في سفيرِ جَل ، فاحتجت إلى حذفها أيضاً ، وأما في نحو حُبَارِي فكل واحدة من ألف التأنيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتها حذفتم تحصل البنية ، إذ لو حذفتم المتوسطة لم تكن ألف التأنيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرِي كحبيلى ، ولو حذفتم ألف التأنيث قلت : حُبَيْرٌ كحُمَيْرٍ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطِي ، تقول : حُبِينِطٌ وَحُبَيْطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التأنيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ، فمن مَمَّ حازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرِي ؛ وإذا صغرت بَرْدَرَايَا<sup>(١)</sup> حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرِيدِرِي ؛

#### لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التأنيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو حُنْفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَظَرَبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلْهَيْي<sup>(٢)</sup> ، والنون للعتى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، جميعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التأنيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع . قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد  
(٢) سلهى : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحرکه صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو **بَعْلَبَكَّ** ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي كبعض الحروف الزيدة في البنية نحو **مَدَّاتِ عِمَادٍ وَسَعِيدٍ وَعَجُوزٍ ، فَحَبِيلِي كَسْفِيرَجٍ** ، كما أن **حَبَّالِي كَسْفَارَجٍ** ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيلى وإنه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في **حَبَّالِي**

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] **ظريفان وظريفون وظريفات** أجناسا قلت : **ظُرَيْفَانٍ وَظُرَيْفُونَ وَظُرَيْفَاتٍ** ، بالياء المشددة قولا واحدا ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاما ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معانى الكلمات المتصلة هي بها حتى تعدُّ كالكلمة المستأنفة بل صارت المدات بسبب العلمية كمدات **عَمُودٍ وَحِمَارٍ وَكِرِيمٍ** ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالعلمية المستقلة ، مثل **تاء التأنيث** ، فروعى الأصل ولم تغير ؛ وأما عند سيبويه فغالها أعلاما بخلاف حالها أجناسا : هي فى حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقي هذه الزيادات بحالها فى حال العلمية إبقاء ثانية كلمتى **بُعَيْلَبَكَّ وَثُنَيْبًا عَشْرًا وَثُنَيْبَةً عَشْرَةً** ، وحذف المدات إن كانت قبلها نحو **يا ظريفان وظريفون وظريفات** ، وألف نحو **جداران ودرجات** ، وواو نحو **عجوزات** ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاما ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فستقتل معها ، ومن ثم قال يونس فى ثلاثون جنسا **ثُلَيْثُونَ** بحذف الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر فى أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه فى **بُرُوكَاءٍ وَبُرُوكَاءٍ**

وَقَرِيْشَاءَ<sup>(١)</sup> إنه يحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف الممدودة كالجزء من وجهه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرِيْكَاءٌ وَقَرِيْشَاءٌ مخففين ، والمبرد يشدد نحوها ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَمَوْلَاءُ بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جُلُولَاءَ<sup>(٢)</sup> ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرَمَلَاءَ<sup>(٣)</sup> فتكون كالأصلية ، وأما واو بُرُوكَاءَ وجُلُولَاءَ ففدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْبُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ<sup>(٤)</sup> لم يحذف الواو ؛ لأن مثل هذه المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوَلَا يَا التي قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودَجَاجَتَانِ ،

( ١ ) قال في اللسان : البروكاء ( بفتح فضم ) والبراكاء ( بضم أولها ) والبراكاء ( بفتح أولها ) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي خازم

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَّاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ  
والبراكاء ( بفتح أولها ) أيضا : ساحة القتال « ا ه بتصرف . والقريشاء ( بفتح فكسر ) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريشاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان السكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

( ٢ ) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة - : ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم في العراق . وبها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦ من الهجرة و جلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يدي عبد الملك بن مروان

( ٣ ) حرملاء ( بفتح فسكون ففتح ) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

( ٤ ) معبوراء : اسم جمع غير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم ( ص ٢٤٣ ٣٥ )



علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التانيث على الانفصال ، تقول : دُجِيحَةٌ وَدُجِيحَتَان ،  
قولا واحدا كعبيلك .

وإذا صغرت نحو حُبْلَوِي وَمَلَهَوِي وهو كَسَهَلِي كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛  
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لاغير ، فتقلب الواو ياء مكسورة ، ولا  
يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في المنسوب إلى مَلَهِي وَحُبْلِي ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق  
إلا حذف الياء المنقلبة من الواو ؛ كما حذف [ في ] غازی وقاضی المنسويين إلى  
غاز وقاض ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد . وإنما  
كسر ما قبل واو حُبْلَوِي في التصغير وإن كانت بدلان من حرف لا يكون ما قبلها  
في التصغير إلا مفتوحا - أعنى ألف التانيث - نحو حُبَيْلِي ؛ لتغير صورة الألف ،  
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، وَجَحْجَحِي : قبيلة من الأنصار ،  
وَحوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها ،  
نحو مُغَيْتِيحِ وَكُرَيْدِيحِ ، ودُو الزيادة تين غيرها من الثلاثي يُحذف أقلهما  
فائدة كمطيلقي ومُعَلِمِ ومُضَيَّرِ ومُقَدِّمِ في مُنطَلِقِ ومُعْتَلِمِ ومُضَارِبِ  
ومُقَدِّمِ ؛ فإن تساويا فمخير كقُدَيْسِيَّةِ وكقُلَيْسِيَّةِ وَحُبَيْنِيَّةِ وَحُبَيْطِيَّةِ ، ودُو  
الثلاث غيرها تُبقي الفضلي منها كمُعَيْسِ في مُعَيْسِ ، ويُحذف زيادات  
الرباعي كلها مطلقا غير المدة كقَشِيرِ في مُقَشِيرِ وَحُرَيْجِمِ في أُخْرِيجِمِ  
وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمُدَّةٍ بَعْدَ الْكُسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ  
كَمُغَيْلِمِ فِي مُغْتَلِمِ »

أقول : يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،  
والمدة إما واو كما في عصفور وكرْدُوس - وهو جماعة الخليل - أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة <sup>(١)</sup> ، بل كل حرف لين رابعة فاتها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفَعْلَان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جُلَيْلِينَ وَفُلَيْلِيْقٍ في تصغير جَلْوَزٍ <sup>(٢)</sup> وَفُلَيْقٍ وإن لم تسكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مُسْرَوْلٍ وَمُشْرِيفٍ ، تقول : مُسْرِبِلٍ وَمُشْرِيفٍ <sup>(٣)</sup> ، وكذا تقول في تَرْقُوَةٍ : تَرْقِيَةٌ <sup>(٤)</sup> ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كافي رأيت أُرَيْطِيًّا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقه بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ، فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين ويبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز ( بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة ) البندق الذي يؤكل له . والفليق ( بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة ) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفتخدين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساده

(٤) الترقوة ( بفتح فسكون فضم ) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التأنيث كتر يقية ، أو الألف المدودة كسِيمِيَاء في سيمياء <sup>(١)</sup> ، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث كعُنْفُوَان في عُنْفُوَان <sup>(٢)</sup> .

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء

قوله « وذو الزياتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال

غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كَمَقْتَل

وَأَسْوَد ، أو في الوسط ككُوْمَر وَجَدُوْل وَخَاتَم وَعَجُوْز وَكَبِيْر وَحِمَار أو في الآخر كحُبْلَى وَزَيْدَل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤهما ؛ إذ الخاسي يحذف

حرفه الأصلي ، فكيف بنى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

---

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقصران ؛ قال أبو بكر : « قولهم عليه سيماء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ، قال : والأصل فى سيماء وسمى ؛ فحولت الواو من موضع الفاء فوضعت فى موضع العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ؛ فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سيماء عِفْلَاء وسيمياء عِفْلِيَاء ( بكسر العين وسكون الفاء فى الجميع ) ، ولسكن مجيء سومة ( بضم أوله ) وسيمياء ( بكسره ) بمعنى العلامة كالسيماء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب نحو سوم ، وصفات كما فى قوله تعالى « والخيل المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين » كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكدده صنيع القاموس واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها فى مادة (س وم)

(٢) عُنْفُوَان الشيء وعنفوه ( بضم العين والفاء وسكون النون بينهما ) وتشديد

الواو فى الثانية ) : أوله أو أرل بهجته

حذف إحداهما ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفهما معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ، فإن فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفضولة والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كميم مُنْطَلِقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وَكَهْمَزَةٌ أَلْتَدَدُ (١) وَأَرْتَدَجٌ وَكِيَاءٌ يَلْتَدِدُ وَيَرْتَدِجُ ، فالأولى بالابقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما ، وهي مصنوعة عن الحذف إلا في القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هي مطردة في جميع اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعي ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطاريء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأصلي دون الآخر ؛ فالسكر بالابقاء أولى ؛ لكونه كالحرف الأصلي ، فجيم عَفَنْجِجٌ ودال غَدَوْدُنٌ (٢) أولى بالابقاء من الباقين ، وكذا المضعف في خَفَيْدِدٌ وِسَمَارَةٌ وَصَبَارَةٌ (٣) أفضل

(١) الألتدد واليلتدد : الشديد الخصومة مثل الألد . والارتدج واليرندج :

السواد يسود به الخف

(٢) العفنجج : تقدم ذكره في (ص ٣٥٢٤٥) . أما الغدودن فانه يقال : شاب

غدودن : أى ناعم ، وشعر غدودن : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخفيدد : السريع ، والظليم الخفيف . والحجارة (بفتح الحاء والميم مخففة

وتشديد الراء) : شدة الحر . والصبارة : شدة البرد ، وهى بزنة الحجارة

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه فعَوَّعَلَ كَغَدَوَدَنٍ ، فتقول : قُطَيْطٍ ، أو قُطَيْطِيٌّ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فعَّعَلَ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَمَخَمَخَ ، وقال : فعَّعَلَ أكثر من فعَوَّعَلَ ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَمَخَمَخَ وَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقَطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افمعمل كاغَدَوَدَنٍ ، واقَّعَلَ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فعَّعَلَ كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمخمحا وَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ عَلَى صَمَخِمْحٍ وَبَرَارِهِ

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لانهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عُطَيْدٌ ؛ وبالإبدال عُطَيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمَسْرَوَلٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أومتحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسَيْرِيلٍ تقول هنا : عُطَيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَشُولٌ — وهو ملحق بِجِرْدَحُلٍ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمخمخ (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة  
(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع المشى ؛ قال الراجز

\* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوَدًا \*

(٣) العشول ( بكسر فسكون ففتح فلام مشددة ) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي ، لكونه طرفامع تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفِيدٍ ، وأيضا للقياس على الخماسي الملحق هو به ، وقال المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلٌ نظرا إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلاوجه لما قال المبرد لجرد القياس

وإذا صغرت أَلْتَدَدًا فانك تحذف النون قولاً واحداً؛ لأن الدالين أصليان ، إذ هو من اللدد ، والهمزة لتصدرها تحصنت من الحذف فإذا حذفها قال سيبويه أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصِيمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أَلَيْدٌ ككُفْرَيْدٍ ، فتقول على هذا في عَفْنَجَجٍ عَفْيَجٌ (١) بالإدغام أيضا كأَصِيمٍ

وإذا صغرت أَلْبِيَاً وَحَيَوَةً (٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْيَبٌ وَحَيِيَّةٌ بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لاني المصغر ، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام وإن كانت الزادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداها على الأخرى فانت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في الْقَلَنْسَوَةِ ، ولوقيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

---

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الاحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألبى ، قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في <sup>(١)</sup> حَبْنَطِي ؛ إذ هما لللاحق وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفْرَنِي <sup>(٢)</sup> ونونه ؛ إذ هما لللاحق ، بدليل عَفْرَنَاءَ .

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا : ادعى الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فأن جمعت ألبيا قلت : ألباب ، والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعلمها « أه ملخصاً ، وهو يريد من الاعلال هنا الأدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة ( بفتح فسكون ) : اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكرهاته لتضعيف الياء ، قال في اللسان : « وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاجيت وهاهيت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أحرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو مورق وموهب وموظب ؛ قال الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل » أه

(١) الحَبْنَطِي : الممتلي . غيظاً أو بطنه ، ويقال فيه : حَبْنَطَا وحَبْنَطَاءَ ؛ قال في اللسان : « فَأَن حَقَرْتَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النَّونَ وَأَبْدَلْتَ مِنَ الْأَلْفِ يَاءً وَقَلْتَ حَبِيْطٌ بِكسْرِ الطَّاءِ مِنْوْنَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيكِ فَيَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَمَا تَفْتَحُ فِي تَصْغِيرِ حَبْلٍ وَبَشْرَى ، وَإِنْ بَقِيَتْ النَّونُ وَحَذَفْتَ الْأَلْفَ قُلْتَ : حَبِيْطٌ ، وَإِنْ شِئْتَ أَيْضاً عَوَضْتَ مِنَ الْمَحذُوفِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَعْوِضْ ، فَأَنْ عَوَضْتَ فِي الْأَوَّلِ قُلْتَ حَبِيْطِي ( يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ آخِرُهُ ) وَفِي الثَّانِي تَقُولُ : حَبِيْطِي » أه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العَفْرَنِي ( بفتحتين بعدهما سكون ) : الشديد ، وتقول : رجل عَفْرَنِي ( كتب )

وأما العَرَضِيُّ فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر

وحذف الألف الأولى في مَهَارِي (١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلي ، بانقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قساوتها وأنت مخير في حَنْظَاو (٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فبعيد زيادتها في الوسط ، كما يجيء في باب ذي الزيادة ، قال سيبويه : أنت مخير في حذف واو كَوَأَل (٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعدها زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقوعها كشين جَحْمَرِش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفرية ( بكسرتين بينهما سكون ) وعفريت وعفر ( كطمر ) وعفري ( بزيادة الياء المشددة عليه ) وعفرية ( كقذعمة ) وعفارية ( بضم أوله ) ؛ إذا كان خبيثاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبوة عفارنة ( كسفرجلة ) ، فدل لحق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه ، وهى لابل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء و صوب ياقوت فتحها) وهوان حيدان أبو قبيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى ككراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الابل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الابل المهرية ، وباليمين لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظأو ( كجر دحل ) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والحنظأو ( بالمهملة ) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوأل ( كسفرجل ) : القصير مع غاظ وشدة



وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول<sup>(١)</sup>

ومما أنت مخير فيه نحو جمادى وسماني وحبارى<sup>(٢)</sup> كما مر

وقال سيبويه: وليس مهاري وصحاري علمين كحبارى؛ فإن الألف الأخيرة في حبارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مهاري وصحاري؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بالحذف أولى

وفي ثمانية وعلائية وعفارية<sup>(٣)</sup> رجح سيبويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعذافرة<sup>(٤)</sup> فهي لللاحق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: مُمَيَّنَةٌ وَعُفَيْرَةٌ، بحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السرفي أن سيبويه خير في تصغير كوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا لللاحق بالرابعي ثم زيادة اللام لللاحق بجر دخل، فلها أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخامسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخامس ي حذف منه حرفه الأخير، وأما كوالل فالحرفان زيدا معا لللاحق بسفرجل، فلها أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أى واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتنوين) : أى جامدة لا تدمع. والسمانى (كجبارى أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) علقن الأمر ( كخرج وجلس وفرح وكرم ) علقنا ( مثل الفرح ) وعلائية ( مثل طواعية ) واعتلن أيضا : أى ظهر . والعفارية : الجريء الشديد ، وقد تقدم مع العفرفى

(٤) لعذافر ( كعلاط ) : الأسد والعظيم الشديد من الابل ، و الأثني عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها .  
ويونس اختار حذف الهمزة لقرنها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :  
مُطَيٌّ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء  
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتقلب الألف  
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث يآت كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة  
نسيّاً ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء  
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتقلب  
الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة اليآت ؛  
ولا يقال ههنا مُطَيٌّ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْثِل ؛ لأن هذه الهمزة  
لم تثبت قط في الجمع ثوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة  
بلا فصل ياءً مفتوحة كما يجيء في موضعه

ولو صغرت خطأ يا قلت : خُطَيٌّ ؛ بالهمزة أخيراً ؛ لأنك إن حذف الألف التي  
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة  
لأنها إنما أبدلت ياءً لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها  
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى  
أصلها (١) ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورة أو لاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما : رسيثلا  
وعجيزا وقبيثلا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد  
الذي في الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما  
بالهمزة أيضا مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء  
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما  
قلبه لتحرّكه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتبروا بالألف حاجزا ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفاً من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تنقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطايا على قول يونس رجعت الهمزة أيضاً إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فنقول أيضاً: خطيء ، ككحْمِير .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفُضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الـ يادتين ، وتُحذف الثنتان فى نحو مقعنسس ، قال سيديويه : تحذف التون وإحدى السينين ؛ لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيديويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى <sup>(١)</sup> الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

---

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفاً لم يبألوا بفقدانه ، فان وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويش بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها فقوية ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالاً له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كفى جليب ومهدد واقعنسس ومقعنسس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسبطر ومكفهر وسحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيديويه : إن شئت اعتبرت الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرت الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا ههنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذفت في مُعَدَّوِدِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُعَيِدُنْ، وإن حذفت الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعَيِدِينَ، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين، وكأن ذلك الين ليس فيه، تقول في تِمْلَاقٍ<sup>(١)</sup> تَمَيَّلِيْقُ، بالمد؛ وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر، ومجئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتفعُّل والتفاعُل والتفعُّيل والتفوعُل، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتَيْقِرُ ونُطَيَّلِيْقُ، وفي احرنجام: حُرَيْجِيْمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخَيَّرِيْجُ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخَيَّرِيْجُ لكان سفيعيلا وليس له نظير؛ وأما تَفَيِّعِيلُ فهو كالتَّجْيِيفِيفِ<sup>(٢)</sup> والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(١) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتملق، ومعناه تودد إليه وتلطف له، وقال الشاعر:

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٍ فَحُبُّهُ عَلاَقَةٌ وَحُبُّهُ تَمْلَاقٌ وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجفيف: تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الانسان والفرس ليتقى بها، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زلزال، والالف زائدة أيضا. قال في اللسان: « ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف، قال ابن سيده: ولولا ذلك لوجب القضاء على تأنها بأنها أصل، لأنها بازاء قاف قرطاس، قال ابن جنى: سألت أبا علي عن تجفاف: أتأوه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها « اه، والتجفاف يفتح التاء - مصدر جرف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للمصدر لا للالحاق

في اشهيباب واغديدان واقعنساس : شهيب وغدلين وقعنسيس ، وحذف  
 الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف  
 الأصلي ، وتقول في اعلواط عليب<sup>(١)</sup> ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ،  
 وأصله عليب ، وتقول في اضطراب : ضتيريب ، برد الطاء إلى أصلها من  
 التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الصاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،  
 أما إذا تحركت الصاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهي فاصلة بينهما ، ألا ترى  
 أنك تقول حبطت بالتاء<sup>(٢)</sup> بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز  
 عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حبط كما يجيء في باب الإدغام  
 قوله « وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقا غير المدة » إما وجب حذفها إلا  
 المدة ليم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [ إن وجد ] كان أولى  
 بالحذف من الأصلي ، تقول في مدحرج وفيه زائد واحد : دحرج ، وفي محرجم وفيه  
 اثنان : حرجم ، وفي أحرنبام وفيه ثلاثة : حرجم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،  
 وتقول في قمحودة وسلحفاة : قمحودة وسليحفة<sup>(٣)</sup> وفي منجنيق : منجنيق ،

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركبه بلا خطام

أو عريا ، واعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابي سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،

تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « إن أشركت ليحبطن  
 عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أي أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير  
 بمعنى انتفخ ؛ تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلاً فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه  
 قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحودة - بفتحيتين فسكون فضم - العظم الناتئ فوق القفا خلف الرأس  
 والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل<sup>(١)</sup> مجانيق ، وفي عَنَتْرِيس - وهو الشديد -  
عَتْرِيس بحذف النون ؛ لأنه من<sup>(٢)</sup> العَتْرَسَة ، وهي الأخذ بشدة ، وفي  
خَنْشَلِيل :<sup>(٣)</sup> خَنْشَلِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة  
النون ، وفي مَنَجْنِين :<sup>(٤)</sup> مَنَجْنِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامة : دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدف  
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون  
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترسة الأخذ بالشدة وبالجناف والعنف والغلظة ، والعتريس (كقنديل)  
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،  
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقصة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد  
يوصف به الفرس ، قال في اللسان « قال سيويوه : هو من العترسة التي هي الشدة ،  
لم يحك ذلك غيره » اه

(٣) الخنشليل - بفتحيتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضي  
الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أي  
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيويوه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا  
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اه ، يريد أنك إن جعلته  
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد  
ويكون الخنشل من الثلاثي زيدت فيه النون للأحاط بجعفر (كعنبس وعنسل) ،  
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام ، والياء وإحدى اللامين زائدتان  
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر  
الخنشليل مرتين : الأولى في مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثي ، والثانية عقد له  
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعي

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أي الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أخرجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضا المسموع في جمعه مَنَاجِين ، وكذلك تحذف الأولى من طَمَانِينَة وَقَشَعْرِيرَة ؛ فتقول : طُمَيْثِينَة وَقَشِيْعِيرَة ، وتقول في عَنَكَبُوت : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعي عُنَيْكِبِيْت ، وهو شاذ ، وفي عَيْضُمُوز وَجَحْنَفَل (١) وَعَجْنَس : عَضِيْمِيْز ، وَجَحْيِفَل ، وَعُجْيِنَس

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيْل وَرُبَيْهِم ، تحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إِصْطَبَل على مايجيء في باب ذى الزيادة ، فاذن هاخاسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيْه وَأُسَيْمِيْع كَسْمَيْرِيْح (٢) ، والقياس يقتضى ماقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ماقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بُرِيْه وَسُمَيْع ،

التي يستقى بها ، قال ابن برى : « هو رباعي الاصول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهى مؤنثة وجمعها مناجين » اه ، وعلى هذا فوزن منجنون فعملول ( كضرفوط ) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعليل ( كجمعفلق ) والنون الأخيرة للتكرير أيضا

( ١ ) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضوع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو بما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لسكونها مدة قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعججس كسفرجل أيضا - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

( ٢ ) شميرينخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو فى النخل ؛ ينزله العنقود من السكرم

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما استبرق<sup>(١)</sup> فأصله أيضا أعجمي فعرب ، وهو بالفارسية إستبر [ه] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو استخرج ، أو تقول : يناسب نحو استخراج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكمتنا بزيادة الأحرف الثلاثة تحملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي ، تقول في قرعبلانة وقرطبوس<sup>(٢)</sup> : قرعية وقرية

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذف في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُقدّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في احرنجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندي هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطبوس - بفتح القاف أو كسرهما - حراء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - الداهية

والناقاة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه ( انظر ص ١٠٥ )



قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ السَّكَرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قَلْبِهِ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ  
غَلِيمَةٍ فِي غِلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ  
غَلِيمُونَ وَدَوِيرَاتٍ»

أقول: قوله «لا اسم الجمع» قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم  
الجمع (١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية: فان كان لفظه مفردا، كاسم الجمع واسم الجنس؛  
فانه يصغر على لفظه، سواء جاء من تركيبه واحد كَرَاكِبٍ وَرُكَّابٍ وَمُسَافِرٍ  
وَسَفَرٍ وَرَاجِلٍ (٢) وَرَجُلٍ، تقول: رُكَّابٌ، وَرُجَيْلٌ، وَسُفَيْرٌ؛ أَوْ لَمْ يَجْمَعْ،  
نَحْوُ قَوْمِيٍّ وَنَفِيرٍ، فِي تَصْغِيرِ قَوْمٍ وَنَفَرٍ.  
وكذا في الجنس تقول: تَمَيَّرُ وَتُفَيِّحُ.

(١) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر  
باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال: رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار  
وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أي: ذوو سفر، والسافر والمسافر واحد سفر  
من قولهم قوم سفر. ويقال: رجل الرجل رجلا (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل  
(كعضد) ورجل (ككتف) ورجيل (كشيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان)،  
إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد  
جاء للكثير أيضا، واختلف العلماء فيه حينئذ: فذهب سيويه إلى أنه اسم جمع واحد  
راجل، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل، ورجح الفارسي قول  
سيويه، وقال: لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع، ونحن نجد مصغرا  
على لفظه، وأنشد:

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر —  
يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوِيَ سَكِبُونَ ومُسَيَّفِرُونَ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ، فهو يصغر على لفظه ، سواء  
كان للمذكر ، نحو ضُؤِيَّ تَرِبُونَ ، أو للمؤنث ، نحو ضُؤِيَّ تَرِبَات ؛ وإما أن يكون  
جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَة ، وَفِعْلَة ،  
فتصغر على لفظها ، نحو أَكَيْلِبِ وَأَجِيمَالِ وَأَقِيْفِرَة وَعُلَيْمَة ؛ وإما للكثرة ،  
وهو ما عدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلّة كَكِلَابِ  
وَأَكْلِبِ وَفُلُوسِ وَأَفْلُسِ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثاني يرد إلى واحده  
ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى  
جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كَرُجَيْلُونَ  
في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالألف والتاء مذكرا كان ككُتَيْبَاتِ  
في كُتُبِ ، أو مؤنثا ككُتَيْبَاتِ في قُدُورِ ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث  
اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِيٍّ وَحَمَقِيٍّ  
وَمُحَمَّرِ وَعِطَاشِ في المذكر : جَرِيْحُونَ وَأَحِيْمَقُونَ وَأَحِيْمِرُونَ وَعَطِيشَانُونَ ، وفي  
المؤنث : جَرِيْحَاتِ وَحَمِيْقَاتِ وَحَمِيْرَاتِ وَعَطِيشِيَاتِ ، بجمع المصغرات جمع  
السلامة ، وإن لم يميز ذلك في المكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض :  
حَوِيْضَاتِ ؛ وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما في القسم الأول — أي الذي له جمع قلّة مع جمع الكثرة — فلك  
التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على  
أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه  
إما بالواو والنون أو بالألف والتاء ، كما في ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛ فعنى عندي غليمة أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما أسماء الجمع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى <sup>(١)</sup> في شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظرا إلى القلة ، فلا يلزم التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلان جمع أصيل <sup>(٢)</sup>

(١) الذى قاله في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، والكثير ما فوق العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعله ، وزاد الفراء فعلة ( بفتح الفاء والعين ) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفهم ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان لما أنشدته قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا  
قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة ، وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفئات فجمع السلامة للقلة وجمع التفسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كبعير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بعمَّان ، فيقال : أُصَيِّلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أُصَيِّلَال ، وهو شاذ على شاذ .

واجاز الكسائي والقراء تصغير نحو شُقْرَان وسُوْدَان جمع اشقَر وأسود على لفظه ، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْدَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعباديد وعبايد ، بمعنى متفرقات ، حقرته على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عبيد يدون ، وعبيبيدون ، لأن فعاليل جمع فُعُولٍ أو فَعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ<sup>(١)</sup>

قال السيرافي : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعله وفعله وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصلان واحداً كزمان وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيويه في تصغير هذا الجمع ( وهو جمع الكثرة الذي لم يستعمل واحده ) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقوله وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقوله قال في باب النسب ( ح ٢ ص ٨٩ ) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد ، وواحد يكون على فُعُولٍ أو فَعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » . وقال في باب التصغير ( ح ٣ ص ١٤٢ ) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدون ، لأن عباديد إنما هو جمع فُعُولٍ أو فَعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا قلت : عبيدات فأبأما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض الجوع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال في محاسن ومشابهة : حُسَيْنَاتٍ وشُبَيْهَاتٍ ، وفي العاقل المذكر : حُسَيْنُونٌ وشُبَيْهُونٌ ، وكان أبو زيد يرده إلى المهمل <sup>(١)</sup> القياسى ، نحو حُسَيْنُونٌ وَمُشَبِّهُونٌ وَحُسَيْنَاتٍ وَمُشَبِّهَاتٍ ، قال يونس : إن من العرب من يقول في تصغير سَرَ أويل : سُرَيْيَلَاتٍ <sup>(٢)</sup> اعتقاداً منه أنها

تحقيقه ، اه . ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفرداً لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبديدى أو عبدودى ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغراً بصورة واحدة فتقول عبيديدون وعبيديات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباد أو عبدود أو عبديد هو عبيديد على كل حال ، هذا ، والعبايد والعبايد كما في القاموس الفرق من الناس والحيل الذاهبون في كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفي اللسان « قال الأصمعي : يقال : صاروا عبايد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عبايد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عبايد » اه ، وعلى هذا يكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديات للفرق من الحيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول في محاسن محاسنى ، وفي ملاحح ومشابهه ومذا كبرى وأباطيل وأحاديث : ملاححى ومشابهى ومذا كبرى وأباطيلى وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه هنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقوله

(٢) لاخلاف بين العلماء في أن سـ أويل كلمة أعجمية عربت ، وإنما الخلاف بينهم في أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيديويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع في العربية فمثلها مثل سرايل فالو احد سروال أو سرواله كما كان واحد السرايل سرنالا ، والذي يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع في اللفظ وإن كان مستمها واحداً

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سرّوالة<sup>(١)</sup>

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سرّيل أو سرّويل ،  
وقد شدّت عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدَ هِينَا \* قَلِيصَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا<sup>(٢)</sup>

والدهداه صغار الإبل ، وجمعه دهاده ، والأبكر مصغر الأ بكر جمع البكر

فكان القياس دهيداهات وأبكرات

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ، وعجزه : —

\* فَلَيْسَ يَرِقُّ مُسْتَعْظِفٍ \*

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سرّوالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يا وهبُ فأبدأُ بِنَبِيِّ أَيْنَا نُمَّتَ ثَنُّ بِنَبِيِّ أَحِينَا

وَجِيرَةُ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَا قَدْ رَوَيْتُ . . . . الخ

إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قَلِيصَاتٍ . . . . الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد

البيت شاهدا على أن قوله الدهيديين وقوله أيكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير

دهاده ، وهو جمع ما لا يعقل ، فكان قياسه دهيداهات على ما قال ، وأن الثاني تصغير

أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أيكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيداهات»

ليس بصواب ، والقياس دهيداهات لأن الدهاديه جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنِّيَّات وأرِيضَات ؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدره في أرض ، فترجعان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالألف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَّين ، إذ هو كالأول وحذف اللفظ ، وكان الزجاج يردده إلى الأصل فيقول سُنِّيَّات أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع<sup>(١)</sup> وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأبيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبيكر جمع القلة لبكر كنهرو وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أبيكر ، كما يقال أنهر وأفليس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره هنا ، قال ( ج ٢ ص ١٧١ ) : « وأبيكروفت جمع أبيكر تصغير أبيكر مقدرًا كأضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبيكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالداهدين » اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاقتصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبنين وثبين وعلى ما صار علما من الجوع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٧٢ ) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حَمَصِيصَةً<sup>(١)</sup> . تقول : أريضين ؛ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم يجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعا وإن أعرب باعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيِّجِدَات ؛ فتقول : أَرِيضُونَ رَفعا ؛ وأريضين نصباً وجرأ .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحده ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فترد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمى جزءا من العلم ، فتقول : سُنِّيُونَ رَفعا ، وسننين نصباً وجرأ

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنِّيِينَ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟!

النون مع لزوم الياء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَّئِدٍ سِذِي طَالَلٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ  
وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزا في سنين .

(١) الحمصيصة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد ميمها وهي واحدة الحمصيص



قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه والرد إلى واحده ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحده  
قوله « مُغْلِيْمُونَ » أى فى العاقل ، « ودُوَيْرَات » أى فى غيره ، وغلِيمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلعة وأدور ، والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بكر ، وأميمة عمرو ، ومُعَيْدِيكَرْب ، وخمسة عشر ، وذهب الفراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتاجا بنحو أم حُبَيْن وأبى الحُصَيْن <sup>(١)</sup> ، وقوله : —

٤١ — أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَنَامِ الْمُخْلِسِ <sup>(٢)</sup>  
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنْبَسِيَّانٍ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأَعْيَلِيَّةٍ وَأَصْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حنين : دوية على خلفة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أثى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلا لا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حنين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف لدوية (٢) هذا البيت نسبه فى اللسان للبرار الأسدى ، ويقال هو للبرار الفقعسى .  
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الباء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فنة وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به هنا خصل شعر الرأس . والثغام ( بزنة سحاب ) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبهه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَنَامِ الْمُخْلِسِ  
والمخلس : اسم فاعل من أخلس النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلس رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قياسُ إنسانٍ أنيسين كسرٍ يُحِينِ في سرحان ؛ فزادوا الياء في التصغيرِ شاذًا  
فصار كهُتَيْرِ بآن كما ذكرنا في أول الباب ، ومن قال إن إنسانا إفعالن من نسي -  
كما يجيء في باب ذى الزيادة - فأنيسيانٌ قياسٌ عنده (١)

(١) قال في اللسان : «الانسان أصله إنسيان ( بكسر الهمزة ) ، لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان ، فذات الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء شاذًا على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسي كثيرا فحذفوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه ؛ مثل قراقرير ، وقراقر ، وبين جواز أناسي بالتخفيف قول العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسي ، وأناسي إن شئت ، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : إنما سمي الإنسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسي ؛ قال أبو منصور : إذا كان الإنسان في الأصل إنسيانا فهو إفعالن من النسيان ، وقول ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحى ( كرضى يرضى ) وقد حذفت الياء فليل إنسان . . . . . قال الأزهرى : وإنسان في الأصل إنسيان وهو فعليان من الأانس والألف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان : وهو الجلد الذي يلي الجلد الأعلى من الحيوان ؛ سمي حرصيانا لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه أخذت الحارصة من الشجاج ، يقال : رجل حذربان إذا كان حذرا . قال الجوهري : وتقدير إنسان فعلان ، وإتمازيد في تصغيره ياء كما زيدنى تصغير رجل فقيل رويجل . وقال قوم : أصله إنسيان على إفعالن فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجرى على ألسنتهم ، فإذا صغروه زدوها لأن التصغير لا يكثر » اه . قال ابن سيده في المخصص ( ج ١ ص ١٦ ) : « إنسان عندى مشتق من أنس ؛ وذلك أن أنس الأرض وتجملها وبيهاها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا فعلان ( بكسر فسكون ) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعالن من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيهِ تصغير عَشِيَّةٍ ، والقياس عَشِيَّةٌ ، تحذف نالثة اليآآ كآ في مَعِيَّةٍ ،  
وكأن مكبر عُشَيْشِيَّةِ عَشَاةٌ ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّةٍ شينا مفتوحة فتدغم الشين في  
الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا فى تصغير عَشِيَّةٍ :  
عُشَيْشِيَانِ ، وكأنه تصغير عَشِيَّانِ ، وقد صغروا عَشِيًّا أَيضًا على عَشِيَّانَاتٍ ، كأن  
كل جزء منها عشى ؛ فعشِيَّانَاتٍ جمع عُشَيْشِيَانِ على غير القياس ، كما أن  
عشيشيانا تصغير عشى على غير القياس (١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنى) ولو كان كذلك لكان إنسانا ولم تحذف الياء  
منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى بجمع إنسان ، شابهت النون  
الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حراء ، وأصلها أناسين  
وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم للدلالة ماورد عنهم من قول رويشد .  
أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى :-

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ  
وَبِالْأَنَاسِينَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا  
من ياء أناسى كما كانت نون أنانين بدلا من ياء أنانى جمع أثناء التى هى جمع الأثن  
بمعنى الاثنين لأن معنى الأثنانين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام  
البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لآمه حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو  
إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراحين» اه

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس  
إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير جاء ، آخر النهار ، فإذا قلت  
عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات  
وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى  
عشيشيان على غير القياس ، وذلك عند شفى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير  
العشى عشيان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عشيانا ( بفتح فسكون ) والجمع  
عشيانات ، ولقيته عشيشية ، وعشيشيات ، وعشيشيانات ، وعشيانات ، كل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مَغْرِب: مَغْرِبَان، ثم جمعوا فقالوا: مَغْرِبَانَات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مَغْرِبًا، كقولهم: بغير أَصْهَبِ الْعَثَانِينَ (١)

نادر، ولقيته مغربان الشمس. ومغربانات الشمس، وفي حديث جندب الجبني فأتينا بطن السكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشية (ثلاث يامات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشة وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اه، وقول المؤلف: « وكان مكبر عشيشية عشاة » بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يديش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلها صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية » اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة. ومثل هذا تماما ما ذكره المؤلف في تصغير عشى على عشيشيان. وقول المؤلف « وقد صغروا عشيا أيضا على عشيانات » غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيانات تصغير العشى الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانات جمع عشيان الذي هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف « فعشيانات جمع عشيشيان على غير القياس » كلام غير مستقيم أيضا، بل العشيانات جمع العشيان الذي هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ واجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العثانين جمع عثنون (كهصغور) : وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عثونا فجمعوها على عثانين . وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها  
أسود

وأَصِيلَان شاذ أيضا ، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه ، كما ذكرنا ،  
كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا ، وأَصِيلَال شاذ على شاذ ، والقياس أُصِيْلَات  
وقالوا في بَنُون : أُبَيْنُون ، والقياس بُيُون كما مر في شرح الكافية في  
باب الجمع (١)

وقالوا في تصغير ليلة لِيَيْلِيَّة بزيادة الياء كما في أُبَيْسِيَان ، وكأنه تصغير لَيْلَاة ، قال :  
٤٢ — \* في كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةٌ \* (٢)  
وعلمية بُنَى اللَّيَالِي

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٠) : « الشاذ من جمع المذكور بالواو  
والنون كثير ، منها أبينون ، قال :

زَعَمْتُ نَمَاضِرُ أَنْتِي إِمَّا أُمَّتٌ يَسُدُّدُ أَبْيُنُوها الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبني مقدرا على وزن أفعل بأضحى  
فشذوذها عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ، وقال الكوفيون : هو جمع أبين ،  
وهو تصغير أبن مقدرا ، وهو جمع ابن ، كأدل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين :  
كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، وبجى أفعل في فعل ، وهو شاذ كأجبل  
وأز من . وقال الجوهري : شذوذها لكونه جمع أبين تصغير ابن يجعل همزة الوصل  
قطعا . وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اه

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لم نعثر على قائله ، وبعده :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَأٍ إِذْ رَأَهُ يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشَقَّاهُ

والظاهر أن المعنى أنه يعمل جملة في جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل  
ليلة حتى يرثى له كل من رآه ويترحم عليه قائلا ويحه ما أشقاه ، و« ما » في قوله « في  
كل يوم ما » زائدة ، وقد أنشد المؤلف البيت شاهدا على وجود ليلة التي بمعنى  
ليلة ، وهي التي صغرت على ليلية بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة ، فلما أرادوا  
تصغير ليلة استغنوا عنه بتصغير ليلة لكونهما بمعنى واحد كما أنهم حينئذ أرادوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُؤَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال -  
٤٣ - أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ (١)  
أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه رجل ، فكأنه  
تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا  
فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرت جري على القياس المحض ،  
فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أَعْلَامًا : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَكَيْمَلَةٌ ، إذ العلم وَضَعُ ثَانٍ  
وَأَعْلَمَةٌ وَأَصْمِيئِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ (٢) غَلْمَةٍ وَصَبِيَّةٍ شَاذَانِ أَيْضًا ، وَالْقِيَاسُ  
عُلْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجِيءُ بِهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ

تَكْسِيرِ لَيْلَةٍ اسْتَعْتَمُوا بِتَكْسِيرِ لَيْلَةٍ فَقَالُوا : لَيْالٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ  
عَشْرًا ) وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ أَهَالٌ فِي تَكْسِيرِ أَهْلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَكْسِيرُ أَهْلَاتٍ  
(١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ قَائِلُهُ حَبِيبُ بْنُ وَائِلٍ ، وَكَانَ قَدْ أُدْرِكَ قَطْرِي بْنُ  
الْفَجَاءَةِ الْخَارِجِي أَحَدُ بَنِي مَازِنٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ( ص ٥ ) وَذَكَرَ  
بَعْدَهُ بَيْتًا آخَرَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ  
وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد \* ولا كذا رجلا إلا بأصحابي \*  
وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت :  
\* أَمَا أَقَاتِلُهُمُ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ \*

وأما بتخفيف الميم وفتح الألف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا  
فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا  
إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إلى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن  
دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعباب : العيب  
(٢) في جميع النسخ التي رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله ( في جمع غلمة  
وصية ) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغِرُ مِنْكَ وَدَوِّنْ هَذَا وَفُؤَيْقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »  
أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير  
الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذى يدل عليه لفظ النعت،  
فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير، وقولهم أسيود وأحيمر وأصيفر أى ليست هذه  
الألوان فيه تامة، وكذا بزيز وعطييطير<sup>(١)</sup> أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،  
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك « هو مُشِيلٌ عمرو »: أى المماثلة بينهما  
قليلة، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا  
« أَعْيَلِمُ مِنْكَ » و « أفضل منك » ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف  
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول  
على « يَا عَدِيَّ تَفْسَهُ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس  
بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات  
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدَوِّنْ هَذَا ، وَفُؤَيْقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير  
قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْسِنَهُ شَادُّ ، وَالْمُرَادُ الْمَتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغره قياس؛ وعند البصريين  
هو فعل كما تقدم فى بابيه فى شرح للكافية، وإِنَّمَا جَرَّ أَمُّ عَلَيْهِ تَجْرِدَهُ عَنْ مَعْنَى  
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنى لأفعال التفضيل؛  
ومن ثم يُبْنِيَانِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بزيز: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب، وقيل  
ضرب منها. وعطييطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كأنسودواً أحمر، والصفة - كما ذكرنا - إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف  
المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « ما أحسنه » راجع إلى الحسن، وهو  
تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيِّ وَأُخَيَّ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ، وقوله  
٣٠ - يَا مَآ أَمِيلِحَ غَزِيَّ لَانَاً (١)

أى : هن مَكِيحَات ،

ولما كان أفعال التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل، كما يمنع  
في نحو ضَوِّ رَبِّ عَلَى مَا يَجِيء .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعول أَحْسِنَ ؛ فإذا قلت « ما أحسن  
زيداً » فالمراد تصغير زيد، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو؛  
أمن جهة الحسن، أم من جهة غيره؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف؛  
ليبين أن تصغير زيد راجع إلى حسنه؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتِ إِطَارِيْنِ وَكُمَيْتِ الْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى  
التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيهه بالعصفور (٢)، وأما كُعَيْتِ فقبيل هو البلبيل،

وقال المبرد : هو شبيهه باللبيل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم، والصغر من لوازمها  
فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها، وقولهم في جمع جميل

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيويو : الجميل البلبيل، لا يتكلم به إلا مصغراً فإذا

جمعوه قالوا : جملان »



وَكُعَيْتُ جَمْلَانَ وَكُمْتَانَ كَبِيرِدَانَ <sup>(١)</sup> وَنَغْرَانَ <sup>(٢)</sup> تَكْسِيرُ لِمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرِينَ وَهِيَ الْجُمْلَةُ وَالْكَمْتُ ، وَإِنَّمَا قَدَرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنَ مَكْبَرٍ مِنْ صِغَةِ الْمَصْفَرِّ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهَا قَدَرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْفَرِّ ، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنْ جَمَلْنَا وَكُمْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقْدَرِ لَا الْمَصْفَرِّ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْفَرَ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، قِيلَ : وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفٍ لَيْنٍ ثَلَاثَةً ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادِينَ وَالصَّوَّاحِبَاتِ ، وَلَا مَنَعَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ كُعَيْتَا وَجُمَيْتَا لَمَّا وَضَعْنَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظْرًا إِلَى اسْتِصْغَارِهِمَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَلَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكُعَيْتَ كَالْبَلْبَلِ مَعْنَى ، وَلَا يَقْصَدُ فِي الْبَلْبَلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — انْمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ ، وَصَارَا كَلْفَظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ ، فَجَمَعَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّغَةِ فَعَلَّ كَنُغْرَ وَصُرِدَ فَجَمَعَا جَمْعَهُمَا ؛ فَعَلِيَ هَذَا كِمَتَانِ وَجَمْلَانِ جَمْعَانِ لِلْفِظَى كُعَيْتُ وَجُمَيْتُ ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرِينَ وَأَمَّا كُمَيْتٌ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتٍ وَكُمْتَاءُ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ <sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . قال الأزهرى : يصيد العصافير ، وفي الحديث الشريف : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع : النملة ، والنحلة ، والصرد ، والهدهد .  
(٢) النغران : جمع نغر - كصرد - وهو طير كالعصافير حمر المناقير ، ومؤنثه نغرة ( كهمزة ) ، وأهل المدينة يسمونه البلبل ، وبصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبي كان لابي طلحة الأنصاري وكان له نغر يلعب به فمات « فما فعل النغري يا أبا عمير »

(٣) قال في اللسان : « قال ابن سيده : السكته لون بين السواد والحمره يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،  
والكلمة : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقص عن سواد الأدهم ويزيد على  
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميّتا على صيغة التصغير لصغر  
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمت ، وهو جمع مكبره  
المقدر ، وهذا يقوى أن جملاًنا وكِمتانا جمعان للمكبر أيضا  
وسُكَيْتٌ بالتخفيف مصغر سُكَيْتٌ — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخليل والابل وغيرهما ، وقد كتبت ككرم ، كمتا وكمتة وكاتقواكات (كاحمار)  
والسكيت من الخليل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيبويه : سألت الخليل عن  
كمت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو الليل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها  
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما  
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك  
هودوين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس  
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر  
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت فى قول طليل :

وَ كَمْتًا مَدْمَاءً كَانَ مُتُوتَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعْرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

والكميت أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة» اه ملخصا من اللسان

(١) قال فى اللسان : «والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجيء فى  
آخر الحلبة آخر الخليل ، قال الليث السكيت مثل السكيت خفيف : العاشر الذى  
يجيء فى آخر الخليل إذا أجريت بقى مسكتنا ، وفى الصحاح آخر ما يجيء من الخليل فى  
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسكل  
أيضا ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيبويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت  
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فإذا رخم حذف زائداته» اه

وإذا صغرت مُبَيَّطِراً ومُسَيَّطِراً كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتهما تصغير الترخيم قلت : مُبَطِّير ، وسُطِّير

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحَمِيدٍ <sup>تصغير</sup> الترخيم <sup>في</sup> أَهْمَدَ »

أقول : اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليلٌ على ما أتى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ » <sup>(١)</sup> تصغير أحق

وإذا صغرت مُدَحَّرَجَاتِ تصغير الترخيم قلت : دُحِيرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرْيَهُ وَسُمَيْعِ — فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدين ، وإن لم يكونا من العوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعها ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرْيِهِمْ وَسُمَيْعِيْلٍ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ٥١ ؛ طبع بولاق) « عرف حميق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حميقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الافراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أبيريه وأسيمع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل  
قال : « وَخُوْلِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأَلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءً ،  
وَزِيدَتْ نَعْدَ آخِرِهِمَا أَلْفٌ ؛ فَفَقِيلَ : ذِيًّا وَتِيًّا وَأُولِيًّا وَاللَّذِيًّا وَاللَّتِيًّا  
وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذِيُونَ وَاللَّتِيَّاتِ »

تصغير  
البنيات

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن  
أصله وهو « ذا » على حرفين ، لسكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة  
فوصف [ ووصف ] به وثني وجمع وأنت أُجْرِي مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ ، وكذا  
كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء  
بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والتى وتُصْرَفُ فِيهِ تَصْغِيرُ التَّمَكِّنَةِ فوصف به  
وأنت وثنى وجمع جاز تصغيره وتصغير ماتصرف منه ، دون غيرها من  
الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرها على خلاف الأصل خولف بتصغيرها تصغير الأسماء  
التمكنة ، فلم تُضم أوائلها ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا  
لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير  
مَنْ : مُنَى ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب  
فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف  
بها الألفات التي لأصل لها في التمكنة ، فانها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛  
لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضُوَيْرِب ، فصار ذِيِّيًّا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذِيُّ أَوْ ذَرِيُّ ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين  
شاذًا كما في سِهٍ ، ورُدَّتْ فِي التَّصْغِيرِ كَمَا هُوَ الْوَاجِبُ ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛  
فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر ، فصار ذِيِّيًّا ، أَوْ ذَوِيًّا ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى<sup>(١)</sup>؛ لسكون باب طوى أكثر من باب حي ، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأزهري : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيويوه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلاتون لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أو لا كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثير المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيت ، ثم إيمان تقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإيمان تقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيت أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن التنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن تقول هو ثنائى كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما تقول : لاء ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيا حرفين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاء ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل «ذا» ذوى ويدفع ما عترض به على ذلك من حكاية سيويوه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التي هي ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلكون الألف لاما في ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً  
لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فغرام الشذوذ على الشذوذ ؛  
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من الياآت في حسيّ وطوىّ تصغيرى حىّ وطوىّ ،  
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم  
تحرّك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذياً .

ولم يصغر في المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لثلاثا يلتبس بالذكر ، وأما ذى ؛  
فأصله ذى كما يجيء في باب الوقف (١) .

وهذه الألف بدل من الياء التي هي عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح  
ابن يعيش للفصل)

(١) ذكر في باب الوقف أن بنى تميم يقبلون ياء هذى في الوقف هاء ، فيقولون  
هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء الخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء  
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المد ،  
فاذا وصل هؤلاء ردها ياء ، فقالوا : هذى هند ، لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس  
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص  
١٣١) : « وأما ذى فهي ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :  
فلم قلت إن الهاء بدل من الياء في ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن  
الياء هي الأصل لقولهم في تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذى فكأن الهاء ليس لها  
أصل في المذكور فكذلك هي في المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فها كانت الهاء للتأنيث  
على حدها في قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة  
لكانت زائدة وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف  
مذهب الكوفيين في ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث  
في موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك اضربي ، فاما قائمة  
وقاعدة فانما التأنيث بالناء ، والهاء من تغيير الوقف ، الأثر كالتجدها تام في الوصل نحو  
طلحتان ، وهذه طلحة ياقى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقعت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيد عوضاً من الضمة ، اكتفاءً بياء التصغير ،  
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،  
إذا كان مداً ، كما يجيء في يابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى: أولياً، والضمة في أولياً هي التي كانت في أولى  
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أولياً ،  
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما  
في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء  
كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قدّرت همزته التي بعد الألف منقلبة  
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،  
بحذف ثلاثة الياءات ، فكذا كنت تقول أولى ثم تزيد الألف على آخره فيصير  
أولياً فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل همزة بعد الألف ،  
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كألف حمار إذا قلت حَمِيرٌ ، لكنه لم يكسر  
الياء كما كسرت في نحو حَمِيرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أولياً  
وأما الزجاج فإنه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه  
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفاً ، ولا دليل عليه ، قال : فاذا دخلت ياء  
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأولى الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني  
أصل همزة على ما دعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

---

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا  
نبدل من التنوين ألفاً في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .  
ويؤيد ذلك أن ألفاً في ما من العرب وهم طييء يقفون على هذا البناء فيقولون شجرت ،  
وجحفت ، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من  
الأنثى « اه

و يبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المكبر

وتقول في الذى والتى : اللذّيَّا واللّتيَّا بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللذّيَّا واللّتيَّا بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوّض منه

وتقول في المثني : اللذّيَّان واللّتيَّان ، واللذّيَّين واللّتيَّين ، بحذف ألف العوض قبل علامتى المثني ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسبويه يحذفها نسيّاً فيقول في المجموع : اللذّيّون واللذّيّين ؛ بضم الياء وكسرها ، يحذف ألف العوض في المثني والمجموع نسيّاً ، كما حذف ياء الذى في المثني ، والأخفش لا يحذفها نسيّاً ، لافى المثني ولا فى المجموع ، فيقول فى الجمع : اللذّيّون واللذّيّين [ بفتح الياء ] كالمصطفون والمصطفين فيكون الفرق عنده بين المثني والمجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه

وإنما أطرّد فى المصغر اللذّيّون رفعا واللذّيّين نصبا وحرأ وشذ فى المكبر اللذّيون رفعا لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه فى الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا باللّتيّات جمع سلامة اللّتيّا بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللاتى واللائى ، وقد صغرها الأخفش على لفظهما ، قياسا لاسماعا ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير اللاتى : اللوّيتا ، بقلب الألف واوا كما فى الجمع : أى اللواتى ، وحذف ياء اللاتى لثلاثي جمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال فى تصغير اللاتى : اللوّيتا ، بفتح اللام فيهما ، وقال المازنى : إذا كان لا بد من الحذف فحذف الزائد أولى ، يعنى الألف التى بعد اللام فتصغير اللاتى كتصغير التى سواء ، قال بعض البصريين : اللوّيتيا



وَاللَّوْ يَثِيًّا ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن السموغ بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جعل عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لثلاثي يستقل الياء ، ولم يدغم في ياء التصغير لثلاثي يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في «ذا» و«تا» و«ذان» و«تان» جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيًّا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللذِيُّ واللَّتِيُّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويأحق بذيًّا وتَيًّا ومثنيهما وجمعيهما من هاء التنييه وكاف الخطاب ملحقها قبل التصغير ، نحو هَذِيًّا وَذِيًّا لَكَ ، قال

٣٠ - \* مِنْ هُوَ لِيًّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ \* (١)

قال : « وَرَفُضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَّائِرِ ، وَنَحْوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَاوَحَيْثُ وَمَنْدُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْأَسْمَاءُ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ نَمَّ جَارَ ضَوْيَرِبُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبُ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر الغالبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

(١) انظر (ص ١٩٠ هـ ١٥)

لاتقع لاصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ومثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فانها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من ° وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذى» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذى

وحيث وإذ وإذا ومُنذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقلُّ تصرفا منها ؛ لأنها مع كونها لاتقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معر بالكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين وكذا عند لا يتصرف <sup>(١)</sup> وإن كان معر با على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لَدُنْ لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلةً للثقل والكثرة كالمثالة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى <sup>(٢)</sup> وسواء بمعنى غير أيضا ، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

---

(١) قال سيبويه (٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذلك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلي لم يحتج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شئ يكون غير الحقيق عندك يكون محقرا مثله ، كما لا يكون كل شئ مثل الحقيق حقيقا ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسما متمكنا ، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى اكتف ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك <sup>(١)</sup> وكفيك  
ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم <sup>(٢)</sup> العامل عمل الفعل ،  
سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا  
نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اه . والذي نريد أن ننبهك إليه  
هو أن عدم التمكّن في سوى الذي علل به سيويو عدم تصغيرها ليس بمعناه عدم  
التصرف أى ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب  
سيويو ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين  
بمخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا  
أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن  
يكون التمكّن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم  
جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلائلها على معناه وهو إلا الاستثنائية  
(١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا  
تجمعه ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك  
المحل أى حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر بجمع الأمثال - ص ٣١٩ طبع بولاق)  
قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك  
من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اه وفي القاموس : « وكافيك  
من رجل ، وكفيك من رجل مثلثة الكاف : حسبك » اه زاد في اللسان أنك تقول :  
هذا رجل كففاك به ، وكففاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا  
يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته  
أنك لو قلت : هذا ضارب زيداً ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره  
بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به  
الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به المضى  
جاز تصغيره . قال سيويو ( ص ٢٣٦ ) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضَوَّيرب » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضاربٌ عظيمٌ عمراً ولا أَضاربٌ عظيمٌ الزَّيدانِ ، وذلك لبعدها إِذَنْ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبنى ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إِذَنْ ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

---

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضوئرب زيدا وهو ضوئرب زيد إذا أردت بضارب زيد التوئين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه  
(١) هذا الذى ذكره المؤلف هنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط ( أى فى إعمال المصدر عمل الفعل ) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبنى ضربك زيدا ، ولا يختلف النحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح الكافية ( ح ٢ ص ١٨٣ ) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال ، ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم والليلة والسنة ، وإنما  
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار (١)  
وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله  
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض  
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من  
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب  
التصغير ، ولم يصغرا [ أيضا ] باعتبار مظهر وفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا  
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيديويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو  
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا  
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذى الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو  
ذلك ، وجوز الجرمي والملازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

---

أ كان نعتة سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثانى المنع مطلقا ، والثالث  
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال في شرح  
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ؛ فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد  
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْلِكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كقافة « من المساد »

بذال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرها ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرها ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كتبها تقول في لاثٍ وأصله لائث وشالكٍ وأصله شائك وفي قسيٍ علما وأينقٍ وأصلهما قووس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٍ — بكسر التاء والكاف — وقُسِيٌّ بجذف ثالثة الياءات نسيا ، وأُيَيْنِقٌ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كتبها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الأثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهر عام ١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب « النسب » نسأل الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكمالهِ .

شرح

# شافية ابن الحاجب

تأليف

اشيخ رضى الدين محمد بن احسن الاستربادي النخعي ١١٨٦هـ

## مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانه الآداب  
المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حقةهما ، وضبط غريهما ، وشرح مبهمهما ، الاساندة

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزقواف

المدرس فى كلية  
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس فى تخصص  
كلية اللغة العربية

الهيئة العامة لكتبة الاسكندرية

492.75

١/٢٦٥٦٧

القسم الأول

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[ جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح ]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بيروت - لبنان



## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه  
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لا يشق  
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأستراباذى ،  
على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف  
بابن الحاجب التى جمع فيها زبد فن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غير تارك مما يجب  
علمه ولا يجمل بالتأديب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى  
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً  
محبوباً ، وكنزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أخذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف  
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاءه صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،  
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،  
وأسرار ابن الأنبارى واستدلالة وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيويوه  
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهجاً ؛ حتى كان  
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقِيلَ على مدارسته واستذكاره كل  
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا  
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر  
أقل ما يقال فيه إنه يُبعد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يمتقدون أن الكتاب وَعُرُ المسلك ،  
صعبُ المرْتقى ، لا تصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاهها ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشنه عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قَتَاد

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيَّضَ لنا من تبعث همته إلى نشره على وجهٍ يرضى به الإنصاف وعرفانُ الجليل ، حتى أتيتحت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووُكِّلَ إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فمكفنا على مراجعة أصوله، وضبط مبهماتهِ ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليماً لا يُملُّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادي صاحب « خزانة الأدب » ، وباب لسان العرب » التي شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب في النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأي لم نشأ أن نطيل في شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التي لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل في هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكاً بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يُحِطْ أحدنا حرفاً أو كلمة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فإن يكن هذا العمل قد جاء وافياً بما ننا إليه ، مؤدياً الغرض الذي رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى . . . . .  
وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من غنى شبع وري .  
والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ، مُقَرَّباً منه ، آمين

كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

محمد الزفزاف

محمد نور الحسن

فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

## فهرست الموضوعات

الموضوع	ص	الموضوع	ص
أبنية الاسم الرباعي والخماسي	٤٧	خطبة الشارح الرضى	١
المزيد فيه من الأسماء وضابطه	٥٠	« المصنف ابن الحاجب »	١
تفسير أبنية الرباعي والخماسي	٥١	تعريف التصريف	١
معنى اللاحق	٥٢	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها	٢
فائدة اللاحق	٥٢	أنواع الأبنية	٧
دليل اللاحق	٥٣	حصر الأبنية المزيد فيها	٩
مقابل حرف اللاحق	٥٤	الميزان الصرفي	١٠
ذو زيادة الملحق	٥٥	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد	١٣
شرط اللاحق بنى الزيادة	٥٥	الوزن التصغيري	١٤
موضع حرف اللاحق	٥٦	قد يجوز في الكلمة أن تحمل	١٦
أوزان الملحق بالرباعي	٥٩	زيادتها على التكرير، والأتحمل	
أوزان الملحق بالخماسي	٦٠	عليه، فلا يقدم على القول بأحدهما	
مق يكون أحد المثلين زائدا	٦١	إلا يثبت	
فك المثلين أمانة اللاحق	٦٤	زنة المبدل من تاء الافتعال	١٨
هـ القياسى والسماعى من اللاحق	٦٤	زنة المكرر	١٩
( بحث )		القلب المسكاني	٢١
الأغراض التي تقصد من أحوال	٦٥	أنواع القلب المسكاني	٢١
الأبنية		علامات القلب المسكاني	٢٣
أبنية الفعل الماضى المجرى الثلاثى	٦٧	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل	٣٢
أبنية الفعل الماضى الثلاثى المزيد	٦٧	وبيان أنواع المعتل	
فيه		أبنية الاسم الثلاثى	٣٥
تختص المغاللة بباب نصر إلا لداع	٧٠	رد بعض الأبنية إلى بعض	٣٩
		بيان التفريعات وأنها لغة تميم	٤٠

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	نوعين سماعى وقياسى وبيان	٧١	فعل (بكسر العين) ومعانيه
	المواطن التى ينقاس فيها كل منهما	٧٤	فعل (بضم العين) ومعانيه
	مع ذكر ما شذ عن القياس وما	٧٦	لم يجى أجوف يأتى من باب كرم
	قيل فى تخريج الشاذ	٧٧	لم يجى مضعف من باب كرم
١٣٤	مضارع فعل بكسر العين		إلا نادرا
١٣٥	بيان أصل القياس فى مضارع فعل	٨٣	معانى صيغة أفعال
	بكسر العين وما جاء مخالفا له	٨٦	معنى التعدية وأثرها
١٣٧	مضارع فعل بضم العين	٨٨	معنى التعريض
١٣٨	مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف	٨٨	معنى الصيرورة وموضعها
١٤١	كسر حرف المضارعة وموضعه	٩٠	بقية معانى صيغة أفعال
١٤٣	الصفة المشبهة وقياس أوزانها	٩٢	معانى فعل بتضعيف العين
١٤٨	الصفة المشبهة من فعل بفتح العين	٩٦	معانى فاعل
	قليلة	٩٩	معانى تفاعل
١٥١	المصدر	١٠١	الفرق بين فاعل وتفاعل
١٥١	مصدر الثلاثى كثير الأوزان	١٠٤	معانى صيغة تفاعل
	وذكر ضوابط لأوزانه بحسب	١٠٨	معانى صيغة انفعال
	ما يدل عليه من المعانى	١٠٨	معانى صيغة افتعل
١٥٧	مذهب الفراء فى قياس المصدر	١١٠	معانى صيغة استفعال
	من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد	١١٢	معانى باقى الصيغ
	عليه	١١٣	المجرد الرباعى ومزيده
١٦٠	مصدر الفعل الثلاثى المكسور	١١٤	المضارع وأوابه
	العين	١١٧	قياس مضارع فعل بفتح العين
١٦٣	مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف	١١٨	فى الأفعال التى على زنة فعل
١٦٨	المصدر الميمى		بفتح العين ما يجب فى مضارعه
١٧٤	يجى المصدر على زنة مفعول		ضم العين أو كسرها وهذا على
١٧٥	يجى المصدر على زنة فاعل		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
فيه من سبب الاعلال وذكر ما اتفق العلماء عليه من ذلك وما اختلفوا فيه		٩٧٧ مصدر الفعل الرباعي المجرد	
حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما حذف منه شئ قبل التصغير فاء كان المحذوف أو عيناً أو لاماً	٢١٧	١٧٨ اسم المرة	
حكم تصغير ما نالته حرف علة أو همزة	٢٢٦	١٨١ أسماء الزمان والمكان	
حكم تصغير الاسم المؤنث بغير تاء ، وبيان ما يحذف من ألفات التانيث وما لا يحذف	٢٣٧	١٨٦ اسم الآلة	
حكم المدة التي تقع بعد كسرة التصغير، و حكم تصغير ما فيه زيادتان من الاسم الثلاثي وليست إحدى الزيادتين مدة قبل الآخر، و حكم تصغير ما فيه زيادة من الأسماء الرباعية الأصول	٢٤٩	١٨٨ يبي على زنة مفعلة من أسماء الأجناس للدلالة على كثرتها بالمكان	
حكم تصغير جمع الكثرة ، واسم الجمع ، واسم الجنس	٢٦٥	١٨٩ التصغير	
شواذ التصغير	٢٧٣	١٩٠ معنى التصغير ، و بيان ما يدخله	
تصغير إنسان	٢٧٤	١٩١ هل يحىء التصغير للتعظيم ؟	
تصغير عشية	٢٧٥	١٩٢ المقصود من التصغير	
تصغير مغرب	٢٧٦	١٩٣ ما يعمل في الاسم المراد تصغيره	
شدوذ أصيلان	٢٧٧	١٩٦ تمييز ما تناب فيه عند التصغير	
شدوذ أينون	٢٧٧	الألف التي قبل النون ياء وما لا تقلب فيه	
تصغير ليلة	٢٧٧	٢٠١ ضابط للنجاحة في قلب الألف التي قبل النون ، والاعتراض عليه	
		٢٠٢ تصغير ما زاد على الأربعة	
		٢٠٤ اختلاف العلماء في الذي يحذف من الخناسي عند تصغيره	
		٢٠٥ بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير وما لا يرد	
		٢٠٦ الضابط العام لذلك	
		٢٠٩ بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
السب في امتناع تصغير الضمائر	٢٨٩	شدوذ رويجلى	٢٧٨
امتناع تصغير بعض الاسماء المبهمة	٢٩٠	شدوذ أغيلية وأصبية	٢٧٨
لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم	٢٩١	تصغير الصفات	٢٧٩
العامل عمل الفعل		تصغير أفعال التعجب والمراد منه	٢٧٩
تصغير الزمان المحدود، واختلاف	٢٩١	بعض أسماء وردت مصغرة ولم	٢٨٠
العلماء فيه		يستعمل لها مكبر	
تصغير الاسم الذى حدث فيه قلب	٢٩٤	تصغير الترخيم	٢٨٣
مكاني قبل التصغير		ذكر ما صغر من المبنيات	٢٨٤

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

# فهرس الاعلام

( ابن )

ابن السيد : ٧٥  
 ابن سيده : ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٧٠ ، ٢٤٤ ، ٤٨٠  
 ٦٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٢٣ ، ١٩٨ ، ١٨٣ ، ١٢٤ ، ٢٤١ ، ٢٣٦ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٦٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٤  
 ابن صياد : ٢٧٤  
 ابن الطراوة : ١٠٠  
 ابن عامر : ١٧١  
 ابن عباس : ٢٧٤  
 ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢ ، ١٤٩ ، ١٣٦ ، ١٠٠  
 ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤  
 ابن كثير : ١٧١  
 ابن السكرماني : ٧٥  
 ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠  
 ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨  
 ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣  
 ابن ميادة : ٣٦  
 ابن هشام : ٨٤ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢

ابن أبي عبله : ١٣٠  
 ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢ ، ١٨٢ ، ٢٦٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤١ ، ١٤٨ ، ١٨٩ ، ٤٨ ، ٢٤١ ، ١٤٨ ، ١٨٩ ، ٤٨ ، ٢٤٤  
 ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٤٨ ، ٨٩ ، ١٤٨ ، ١٤٨ ، ٢٤١ ، ١٤٨ ، ١٨٩ ، ٤٨ ، ٢٤٤  
 ابن الأنباري : ٢٤٤  
 ابن بربري : ١١ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٦٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٣٦ ، ١٥٩  
 ابن بزرج : ٢٢٣  
 ابن جماعة : ٣٨  
 ابن جنبي : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٥٧ ، ١٣٣ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠  
 ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩ ، ٢٥٠ ، ٢١١  
 ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧  
 ابن دريد : ٥٤  
 ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣



أبو سهل الهروي : ١١  
أبو الطيب المتنبي : ١٨٠  
أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨  
أبو عبيد : ١٢٤٠١٢٤٠١٢٤٠٢٤٠  
٢٧٧٠٢٧٧٣  
أبو عبيد البكري : ٩٣  
أبو عبيدة : ١٢٣٠١١٢٣٠١١٢٣٠  
١٦٢٠١٣٧  
أبو عثمان المازني : ١٣٣٠١٣٣٠١٣٣٠١٣٣٠  
٢٩٢٠٢٩٢٠٢٩٢٠٢٩٢٠  
أبو علي الفارسي : ٦٥٠٦٥٠٦٥٠٦٥٠  
٢٠١٠١٨٣٠١٣١٠٧٥  
٢٢٣٠٢٢٣٠٢٢٣٠٢٢٣٠  
٢٦٥  
أبو العلاء المعري : ١٨٠  
أبو عمرو : ١٧١  
أبو عمر الجرمي : ٢٢١٠٢٢١٠٢٢١٠  
٢٩٣٠٢٩٣٠٢٩٣٠  
أبو عمرو بن العلاء : ١٢٥٠٩٣٠٩٣٠٩٣٠  
٢٢٤٠٢٢٤٠٢٢٤٠٢٢٤٠  
٢٣٣٠٢٣٣٠٢٣٣٠٢٣٣٠  
٢٤٤٠٢٤٤٠٢٤٤٠٢٤٤٠  
أبو القاسم السبيلي : ١٠٠٠٧٥  
أبو مالك : ٢١  
أبو مالك الغفاري : ٣٨  
أبو منصور : ٢٧٤٠٢٧٤٠٢٧٤٠٢٧٤٠  
أبو النجم : ٤٣  
أبو هريرة : ١٤٣  
أبو الهيثم : ١٥٩

أبو يعيش : ١٨٧٠٢٢٩٠٢٢٩٠٢٢٩٠  
٢٨٦٠٢٨٦٠٢٨٦٠٢٨٦٠  
(أبو)  
أبو الأخرز : ١٦٩  
أبو الأسود الدؤلي : ١٣١٠١٣١٠١٣١٠١٣١٠  
أبو البقاء العكبري : ٢٢٨  
أبو بكر بن السراج : ٢٥١٠٢٥١٠٢٥١٠٢٥١٠  
أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) : ٧٨  
أبو بكر بن العربي : ١٠٠  
أبو تمام : ١٨٠  
أبو حاتم : ٢٤٣  
أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨  
أبو الحسن الأشموني : ٢٣٠٠٢٣٢٠٠٢٣٢٠٠٢٣٢٠٠  
أبو حنيفة (الدينوري) : ١١٢٠١١٢٠١١٢٠١١٢٠  
أبو حيان : ١١٧٠١١٧٠١١٧٠١١٧٠  
أبو ذؤيب الهذلي : ٢٠٩  
أبو زيد : ٧١٠٧١٠٧١٠٧١٠  
١١٧٠١١٧٠١١٧٠١١٧٠  
١٣٦٠١٣٦٠١٣٦٠١٣٦٠  
٢٦٣٠٢٦٣٠٢٦٣٠٢٦٣٠  
٢٩١٠٢٩١٠٢٩١٠٢٩١٠  
أبو سعيد السيرافي : ١٢٣٠١٢٣٠١٢٣٠١٢٣٠  
١٣٣٠١٣٣٠١٣٣٠١٣٣٠  
١٧١٠١٧١٠١٧١٠١٧١٠  
٢٢٥٠٢٢٥٠٢٢٥٠٢٢٥٠  
٢٢٣٠٢٢٣٠٢٢٣٠٢٢٣٠  
٢٤٣٠٢٤٣٠٢٤٣٠٢٤٣٠  
أبو سفيان : ٣٧  
أبو السمال : ٣٨



٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٦٣  
٢٨٧  
المجد ( الفيروزبادي ) : ٩٩٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ :  
٢٠٩ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨  
المرار الاسدي : ٢٧٣  
المرار الفقعسي : ٢٧٣  
المراد بن منقذ : ٥٣ ، ١٥  
المسيب بن علس : ٨٦  
الميداني : ٢٨٣  
النابعة الذيباني : ٢٦٧ ، ١٨٠ ، ١٢٧  
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان  
١٩٤ ، ٣٦ :  
اليزيدي : ١٧١ :

### حرف الهمزة

أحمد بن يحيى ( تغلب ) : ٢١٠ ، ٢٠ :  
٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧  
أدد : ٢١٦ ، ٢٠٧ :  
أد ( بن طاححة ) : ٢١٧  
امرؤ القيس : ٧٧ ، ٤٦ :  
أنس بن زعيم الليثي : ١٣١  
أوس بن حجر : ١٩٢ ، ١٥٧  
أيوب السخيتاني : ٢٢٨

### ب

بثينة : ١٦٨  
بشر بن أبي خازم : ٢٤٨ ، ١٧٦  
بكر : ٤٣  
بلال : ٢٧٣

### ت

تغلب : ٤٣

الطرماح : ٦١ ، ٦٠ :  
العباس بن مرداس : ٢١٢ ، ١٥٢  
العجاج بن زوية : ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٤٥ :  
العرجي : ١٩٠ :  
العمرائي : ٢٥٦ :  
العيبي : ٢١٠ :  
الفراء : ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٢٠ :  
٤٦٣ ، ٤٤٨ ، ٤٧ ، ٣٨  
١٥٠ ، ١٤٣ ، ١٠٤ ، ٩٤  
١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٥١  
١٦٨ ، ١٦٥ ، ١٥٨  
١٨٢ ، ١٧١ ، ١٦٩  
٢٦٧ ، ٢٢٥ ، ٢١٢ ، ١٩٦  
٢٨٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ٢٦٨

الفرزدق : ١٧٧ ، ١٣٢ ، ٩٣ ، ٩٢ :  
الفضل بن العباس : ١٥٨  
القتبي : ٩٤ :  
السكستاني : ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ :  
٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٤٧  
٢٤٣ ، ١٧١ ، ١٦٨ ، ١٤٢  
٢٦٨

اللحياني : ٢١٢ ، ١٤٢ ، ٨٥ :  
٢٣٦

الليث : ٥٤ ، ٤٨ ، ٣٨ :  
٢٨٢ ، ٢٧٥ ، ٢٠٩  
المبرد : ١٥٧ ، ١٣٤ ، ٤٨ :  
٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ :  
٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ :  
٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧

سويد أبي كاهل الشكري ، ١٣١

سيبويه ، ١٥٦٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩

٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

١٣٣ ، ٧٤

جرير

١٦٨

جميل العذري

٢٧٦

جندب الجهمي

ح

١٠٣

حاتم الطائي

٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ١٠٧ ، ٢٧٣

حسان بن ثابت

١٧١ ، ٢٦

حمزة

٢٧٨

حي بن وائل

خ

١٩٤ ، ١٣٩ ، خطاط المجاشعي

١٥٧ ، ١٣١ ، خفاف بن بدبة

د

٢٤٢

دكين الراجز

ذ

ذو الرمة ( غيلان بن عقبة ) ٩٢

١٥٩

ر

١٥٠

رؤبة بن العجاج

٢٧٥

رويشد

ز

١٧٤ ، ٢٦ ، زهير بن ابى سلمى

١٥ ، زياد بن منقذ العدوي

س

٢١١ ، سلمان الفارسي

	غ	غيلان بن شجاع النمشلي : ١١٦
	ف	
١٨	فقيم	
	ق	
٢٧٨	قطري بين الفجاة	
١٠	قيصر	
	ك	
١٩٠	كامل الثقي	
٢٢٨	كثير	
١١٥	كراع	
٣٧	كعب بن مالك الأنصاري	
	ل	
١٣٢	لبيد بن ربيعة العامري ١٠٧ ،	
	١٣٣ ، ١٨٨ ، ١٩١	
١٣٩	ليلي الأخيلية	
	م	
٩١	مجاشع بن مسعود السلمي	
١٧٠ ، ١٣٠	مجاهد	
١٧٧	مجنون بن عامر (قيس بن الملوح)	
٤٩	محمد بن السري	
١٦٩	مروان بن الحكم	
٢١٢	مسيلة	
١٣١	معن بن أوس	
٢٣١	معية	
١٣٠	مقاتل	
٢٥٦	مهرة بن حيدان	

	سيف الدولة ١٨٠	
	ط	
٨٦	طرفة بن العبد :	
٢٨٢	طفيل الغنوي :	
	ع	
١٨	عبد القاهر :	
١٥٧	عبد الله بن همام السلولي :	
٢٤٣	عبد المؤمن بن عبد القدوس :	
٢٤٨	عبد المسلك بن مروان :	
٥٦	عبد يغوث بن وقاص الحارثي :	
١٧١	عبيد :	
١٤٩	عدى بن خزاعي :	
٦٠	عدى بن الرقاع :	
١٣٠	عروة بن الزبير :	
- ٧٨	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) :	
٢٧٩ - ١٠٤		
٧٨ :	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) :	
٦٠ :	عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) :	
٩١	عمرو بن معد يكرب :	
١٧	عمرو بن العاص :	
٢٢٨	عمرو بن عبيد :	
١١٦ ، ٧٠	عنبرة بن شداد :	
١٧١	عاصم :	
٤٦	عيسى بن عمر :	
٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ١٧٧	عيسى بن عمر (الثقي) :	
٢١٠	عياض بن درة :	

س		ن	
٢٥٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ (الحموى)	١٧١	٧٥	نافع نصر بن سيار
١٣٠	يزيد النجوى	٥	هـ
١٧٠ ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ٧٧	يونس	١٤٨	هدبة بن الحشرم
٢٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤		٧٥	هشام بن عبد الملك
٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٤٧		٢١٦	و ود

تمت فهرست الأعلام الواردة

في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأسترا باذى على شافية ابن الحاجب فى علم الصرف

## فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

### حرف الهمزة

٥٤	أَحْرَنْبِي	١٥٧	أَتَقَى	٢٠٩	آء
٦٨	أَحْرَنْجِم	١٣٩	أَثْفَى	٢٢	آبَار
٩	أَحْرَنْجَام	١٠٥	أَثْمِي	٢٢	آدُر
٨٨	أَخْصَدَ	٥٦	أَثْمِد	٢٢	آراء
٩١	أَحَدَ	١٨٨	أَجَا	٣٣	آل
٣٦	أَحْنَاء	٩٠	أَجْبَل	٩٠	آآف
٢٣٢ و ٢٠٨	أَحْوَى	٩١	أَجَبَن	١٢٧	آن
٢٣٣		١٠٩	اجْتَوَرُوا	٣٨	آن
٢٢٠	أَخْتٌ	٩٠ و ١٥٨	أَجَدَّ	٩١	أَبْجَلْ
١٠٩	أَخْتَبَزَ	٨٧	أَجْدَى	٤٦	إِيدٌ
١١٢	أَخْرَوَطَ	١٤٥	أَجْدَمَ	١٢٠	أَبْرَأُ
٩٠	أَذْبَرَ	٨٨	أَجْرَبَ	٤٦	إِط
٢١٧	أَذٌ	٥٩	إِجْرَدُ	٥٦	أَبْلَمُ
٢١٦ و ٢٠٧	أَذْدٌ	١٠٧	إِجْلٌ	٢٧٠	أَبْيَكْرُ
١٦١	أَذْرَةَ	٥٥ و ١١٨	اجْلَوذ	٨٨	أَبَاع
٥٦	إِذْرُونَ	٩٠	أَجْنَبَ	٩٠	أَسْعَ

٩١	أَشْكَى	٨٦	أَسْتَحْجَرَ	٧١	أَدَمَ
٩٠	أَشْمَلَى	١١٠	أَسْتَرْقَعَ	٩٠	أَذَنَفَ
١٨٧	أَشْنَانَ	١١٠	أَسْتَرْقَعَ	١٩	أَدَارَكَ
٩٠	أَشْهَرَ	١١٠	أَسْتَرَمَ	٣١	إِدَاوَةَ
١٤٦	أَشِيمَى	٦٨ و ٧٠	أَسْتَكَانَ	١١٣	إِذْلَوَى
٣١	أَشَايَا	١١١	أَسْتَلَّمَ	٢٣٣	أُرَاسَ
٩٠	أَصْبَحَى	١١١	أَسْتَنْسَرَ	١٧٣	أُرَبَى
٩٠	أَصْبَى	٨٦	أَسْتَنْوَقَ	١٠٩	أَزْتَشَى
٢٠٠	أَصْطَوَانَةَ	١٢٤	أَسْتَوْقَدَ	١٨١	أَرْتَفَاقَ
١٠	إِصْطَفَالِيْنَةَ	٨٥	أَسْحَمَ	١٤٤	أُرَجَّ
٢٧٦	أَصْبُ الْعَثَانِيْنِ	١٤٠	أَسْحَنَكَ	٥٧	أُرْطَى
٢٦٧	أَصِيْلَى	١١٣	أَسْرَنْدَى	٩٩	أُرْعَى
٢١	أَضْمَجَلَى	١٠٨	أَسْفَقَ	٢٥٢	أُرَنْدَجَ
٨٨	أَطْفَلَتَى	٨٨ و ٩١	أَسْقَى	٢٣٦	أُرَوَى
١٩	أَطْلَبَ	٥٥ و ٦٨	أَسَلَنْقَى	٢٣٦	أُرُوِيَّةَ
٤٦	إِطْلَى	٩١	أَسْمَنَ	١٠	إِرِّيْسَ
٣٦	أَعْبَاءَ	٢٢١	أَسْنَتَ	٨٨	أَرَابَ
١٠٩	اعْتَوَرُوا	٢٣٠	أَسْوَدَ	١٨	أَزْدَرَعَ
١٨٨	أَعْدَادَ	٨٥	أَسْحَمَ	٣٣	أَزَّ
١١٢	اعرورى	١٤٤	أَشْرَى	١٩	أَزْيَنَ
٨٨	أَعْسَرَ	٨٩	أَشْفَى الْبَعِيْرَ	١٢٠	أَسْتَبْرَأَ
٩٠	أَعْسَرَ	١٩٤	أَشْقَرَى	٢٦٤	أَسْتَبْرَقَ



١٥٨	أَبْجَرَدَ	٨٨	أَكْبَهُ	٥٥	اعشوشب
٨٩	أَبْرَفَ	١١٠	اكتسب	٦٨	اعلوط
٨٩	أَنْسَلَ	٩٠	أَكْدَى	٥٨	اعيل
٦١	انفحل	٩١	أَكْرَمَ	١٠٩	اغتندى
٦٩	اهرتمع	٢١	اكرهف	١٩٤	اغتال
١٤٦	أَهْمِمَ	٢١	اكتفرت	٨٨	أعد
٢٧	أَوَدَّ	١٠٧	إكليل	١١٢ و ٦٨	اغدودن
٨٨	أَيْسَرَ	١٠	أَكَارَ	١١٣	اغرندى
٧٤	أَيْشِي	٢٥٤	بنات البب	٩٠	أفجر
٤٦	أَيْطَلَ	١٠٧	أَلْبَهُ	٩١	أفحم
٢٧	أَيْلَ	٨٥	أَلْجَمَ	٨٧	أفحى
	حرف الباء	٨٨	أَلْجَمَ	١٩٩	أفموان
		٢٥٢ و ٥٣	أَلْدَدَ	٨٨	أفل
٢٢٣ و ٢٢٤	بَخِ	٢١٢	ألاءة	٢٧٣	أفنان
١٥١	بَحَدَنَ	٨٨	الأم	٨٨	أقبر
١٢٠ و ١١٩	بَرَأَ	١٠٩	امتحى	٨٨	أقتل
٦٨	بَرَأَلَ	٨٩	أمرت الناقة	٨٩	أفشمع
٦٨	بُرَائِلَ	٩٠	أمسى	١١٣ و ٤٦	أفطر
٥١	بُرْهِنَ	٢١	امضحل	١١٣	أقطار
٢٠٣	بُرْدِي	٢٢	أمهى	١٤٥ و ٩٠	أقطع
٢٤٦	بَرْدَرَايَا	١٥	أميلح	٨٨	أقطف
٧٤	بَرَعَ	٩٠	أبجد	٥٤	اقمنس

٢٥٠	تَرْهَوْقَةٌ	٢٢٠	بِنْتٌ	٧٢	بَرَقٌ
٦٩	تَرْهَمَسٌ	٤٨	بَرْهَمِيٌّ	٢١٠	بَارِقَةٌ
٦٨	تَرْهَوَكٌ	٧٣ و ٧٦	بَرْهَوِيٌّ	١٧٨	بَرْهَقَشٌ
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاثٌ	٧٣	بَرْهِيٌّ	٤٨	بُرُقُوعٌ
٧٨	تَشَطَّرَا	٣	بَيْطَرٌ	٦٣ و ٢٥٣	بَرْهَرَهَةٌ
٦٨ و ٥٥	تَشَيْطَانٌ	١٥٨	بَيْنٌ	٢٤٨	بَرْوَكَاءٌ
١٦٧	تَضْرَابٌ	حرف التاء		٢٤٨	بِرَاكَاءٌ
١٦٧	تَعْمَشَارٌ	١٦٧	تَبْرَاكٌ	٢١٠	بِرِيٌّ
١٠٤	تَعَهَّدٌ	١٧٢	تَبْعٌ عِلْمٌ	٢٨ و ٢١٢	بَرِيَّةٌ
١٠٤	تَعَايَا	١٩٥	تَبْرِيٌّ	٨٧	بَزْرٌ
١٠٢	تَعَاْفَلٌ	١٠٥	تَبْجَرَعٌ	٢٧٩	بُزْبِيزٌ
٤٣	تَقْتَلٌ	٦٨	تَجَلْبَبٌ	٩٥	بَصْرٌ
١٦٨	تَقْصَارٌ	٦٨	تَجْوَرَبٌ	٧٢	بَطْرٌ
٢١٥	تَقْوَى	٢٦٠	تُجَيْمِيفٌ	٨٥	بَطْنٌ
١٥٧	تَقَى	١٠٢	تَحْلَمٌ	١١ و ١٦	بُطْنَانٌ
٤٥	تَكْرَدَسٌ	٢١٦	تَحْمَةٌ	١١	بَعْكُوكةٌ
٢١٥	تُكَلَّةٌ	١٥٢	تُدْرَأٌ	١١١	بَعَاثٌ
١٦٧	تَلْعَابٌ	١٥٦	تُرِبٌ	١٥٥	بُعَامٌ
١٦٧	تَلْفَاقٌ	١٦٧	تُرْبَاعٌ	١٧٦	بَاقِيَةٌ
١٦٧	تَلْقَامٌ	١٠٥	تُرْدَى	٢١	بَلْبَالٌ
١٠٢	تَمْرَأٌ	٦٩	تُرْفَلٌ	٤٥	بَلِيزٌ
١٦٧	تَمْرَادٌ			١٥٣	بَلْهِنِيَّةٌ

١٤٧ جَبَجَم  
١٥٤ جَمَاح  
٢٨٠ جَمِيل  
٢٥٧ جَمَادِي  
٥٥ جُنْدَب  
٥١ جُنْدَل  
٦٨ جَهْوَر  
١٤٩ جيد  
٢٢ جاه

### حرف الحاء

١٦ و ٧٧ حَبَّ  
٣٥ و ٤٦ حَبْر  
٢٦١ حَبْطُ  
٥٤ و ٢٥٥ حَبْنَطَى  
٢ و ٣٩ حَبْكُ  
٦٠ حَبْوَكْر  
٢٤٤ و ٢٥٧ حَبَارَى  
٢٧٣ أم حَبِين  
١٦٨ حَمِيَّي  
١٩٩ حَجَلُ  
١٦٨ حَجِيْزَى  
١٤٥ حَدَبُ

١٢٣ جَبَا  
٢٤٩ جَجَجِي  
٥١ جَجَمَرَش  
٢٦٣ و ٦٠ جَجَنْفَل  
٥١ جُجْدَب  
٥١ جُجَادِب  
١٥٤ جَدَاد  
٨٧ جَدَا

٩٢ و ٩٤ جَدَع  
٢٤ جَدَب  
١٤٤ جَدَلُ  
١٦١ جُدْمَة  
١٤٤ جَرْد  
٢٣٠ جُرُور  
٧٠ جَسْرَة  
٥٠ جَمْفَلِيْق  
١٥٨ جَلَبُ  
٨٥ و ٩٤ جَلْد  
٦٩ جَلْمَط  
٢٥٠ جَلُوْز  
٢٤٨ جَلُوْلَاء  
١٥٨ جَلِيْس

٦٨ مَسْكَن  
١٦٧ مَسَاح  
٢٦٠ مَمَلَّاق  
١٦٨ مَمْبَال  
١٠٦ مَمَجَز  
١٦٥ مَمَزَى  
٦٨ مَمُوْط  
٦٩ مَمَلْمَم  
٢١٦ مَمَمَة  
١٦٧ مَمُوْاء  
٤٥ مَمُوْجَس  
١٠٥ مَمُوْسَد  
٨٧ مَمَابِل  
١١٥ مَمَاه

### حرف الراء

٢٧٣ مَمَام  
١٤٤ مَمَكَل  
٢٢٠ مَمَمْنَان  
٩٥ مَمِيْب

### حرف الجيم

٢٤ مَمَبْد  
١٥٢ مَمَبْرُوْت

١٥٨	خَلِيْط	٧٢	حَق	٦٢	حَدْرَدٌ
١٦٨	خَلِيْفِي	٢٥٢	حَاوَّة	٢٧٤	حَدْرِيَان
٧٢	حَطَّ	٢٥٦	حَنْطَاوُ	٢٤١	حَرْب
٥٢	خَنْدَرِيْس	٢٥٦	حَنْظَاوُ	١٠٥	حَرْج
٢٦٢	خَنْشَلِيْل	٢٤٢	حَنَاط	٢٧٤	حَرْصِيَان
٥٩	خَنْفَس	٥٢ و ٣٣	حَوَقَلْ	٢٤٨	حَرْمَلَاء
١٩١	خَوْخَة	٦٨ و		١٥٤	حِرَان
١١٠	خَوَان	٢٤٩ و ٢٤٦	خَوَلَايَا	٨٧	حِزْن
٢٠	خَوَل	٢٤٢	خَوَاط	١٠٥	حَسَى
حرف الدال		٢٥٥	خَيَوَة	١٠٦	حَسَاء
٣٦	دَال	حرف الحاء		١٣٩	حصى
٣٨	دَالَان	١٦٢	حَبَط	٢٧٣	أَبُو الْحَصِيْن
٣٦	دُئِل	٤٠	خَبِق	١٢٥	حَضِيض
٣٧	دَب	٣٦	خَتَل	١٥٥	حَطَام
٤٨	دُخَلَل	٥٩	خَدَب	٢٢١	حَفْرَى
٣٤	دَدَنْ	٧٢	خَرْق	٥٢	حَقْل
٢٦	دَارِيء	١١	خَزَعَال	٦٣	حَلْبَلَاب
١١٣	دَرَبِيْج	٥١	خَزَعِيْبِل	١٠	حَلْتِيْت
١٨٠	دَرَب الْقَلَّة	٧٢	خَزِي	٧٣	حَلِي
٦٢ و ٥٠	دَرْدِيْس	٦٠	خَفِيْفَد	٢٢٨	حَمَاء
٢٤٢ و ٣٠	دَرِع	٦٠	خَفِيْفَدَد	٧٢	حَمِيْس
٦٩	دَقْمَاء	١٥ و ١٧٨	خَانَخَال	٢٧٢	حَمِيْصِيَّة
				٦٩	حَمْظَل

٩٩ رَاع  
حرف الزاي

٣٢	زَيْر
١٤٨ و ١٤٤	زَيْب
١٦٢	زَيْر
٥١	زَيْرِج
١٤	زُرُق
١٢٤	زَكَن
١٥	زِلْزَال
١٥٤	زِمَار
٢٠٣	زِنْبَار
٢٠٣	زَنْبُور
١٨٩	زِنَار
٦٢	زُهْلُول
٧٠	زِيَاْفَة
٩٤	زَيْل

حرف السين

٤٨	سُوْدَد
١٩٨	سَبْعَان
١٠١	سَاجِل
١٥٩	سَخُوْر

٢٨	رَبِّي
٢٢٣ و ٢٢٤	رُبَّ
٢٣٩	رَبَاب
٩٢	رَبْع
١٥٦	رَتَكَان
٢٦٥	رَاجِل
٧٥	رَحْب
٤٤	رَدَاد
٧٢ و ١٠٥	رَدِي
٧٣	رَسْح
٥٩	رَعِشَن
٧٤	رَعْن
١٢٦	رَغَا
١٥٥	رُفَات
١٥٤	رِفَاع
١٥٠	رَقْم
٢٧٠	رَقَّة
١١٥	رَكَن
٧٦	رَمُو
١٦٨	رَمِيَّا
٩٥	رَوْض
١٦٩	رَوْع

١٥٥	دُقَاق
١٦٨	دَلِيْلِي
١٧٦	دَالَّة
٦٢	دَمْدَم
٧٨	دُمْت
٩٠	دَف
٦٩	دَقَّع
١٧٠	دَهْدَاه
١٩١	دَاهِيَة
١٠	دَوْبَل
٤٩	دُوْدِم
٢١٠	دِين

حرف الذال

٢١٣	ذُوَابَة
١٦٢	ذَبْح
٦٣	ذُرْحَرَح
٧٠ و ١٩٥	ذَفْرِي
٢٤٣	ذَوْد
٢٢٠	ذَيْت

حرف الراء

٨٥	رَاس
٣٨	رَم

٩٣	شِعْ	١١	سَمَان	١٠	سَحْنُون	
١٥٠	شَعِيب	٢٥٧	سَمَائِي	١٩٨	سِرْبَال	
٧٢	شَعِث	٥٩	سَنْبِتَة	٢٠١	سِرْحَان	
١٧٥	شَفَى	٦٩	سَنْبَس	٥٧	سِرْدَاح	
٧٢	شَكْس	٦٩	سُنْبِل	٢٦٩	سِرَاوِيل	
١٨٠	شُكُول	٧٢	سَهْكَ	١٣٠	سِرُو	
٢٦٣	شَمْرَاخ	١٠١	سَاهَم	٥٨	سِاسِم	
١٥٤	شِمَاس	٢٤	سَوَاء	٢٦٥	سَقْر	
٥٣	شَمَل	١٥٥	سُوَاف	١٦٢	سِفِر	
٦٧ و ٥٣	شَمَلَل	١٥٢	سَيَدُوْدَة	٩٩	سِافِر	
٥٦	شِمَال	١٠١	سَايَف	١٠٨	سَقَق	
٧٢	شَهَب	٢٥١	سِيْمِيَاء	٩٩	سَقْر	
١٦٥	شَهْلَة	حرف الشين			٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَائِع	٣٧	شَب	٢٨٢	سَكَيْت	
١٤٩	شَوْلَم	٧٣	شَتْر	٢٦١	سَأْحَفَاء	
٥٥	شَيْطَن	١٢٢	شَجَب	٨٥	سَلَاخ	
١٤٩	شَيْلَم	١٥٠	شَاخِن	١٤٤	سَلَس	
١٤٩	شَالَم	١٥٠	شُجُون	٥٠ و ٩	سَلْسَبِيل	
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِيم	٤٤	سَلَف	
٩٥	صَبْح	١٩٠	شَدَن	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى	
٢٥٢	صَبَارَة	٧٨	شَرُرْت	٢٤٦ و ٢٠٣	سَلْبَة	
١٩٥	صَحْرَاء	٢٩١	شِرْعَاك	٧٢ و ١٩٠	سَمَر	
		٩٨ و ٣	شَرِيْفَا			

طَيَّان ٢١١	صَيَّرَفٌ ١٤٩	٧٣	صَدِيءٌ
حرف الظاء	حرف الضاد	١٤٦	صَدِيٌّ
١٩٨ ظَرِبَانَ	٣٢ ضَبِيلٌ	٣٥	صُرْدٌ
١٨٠ ظَاعِنٌ	٢٤٣ ضَحَى	٢٨١	صِرْدَانٌ
١٩٤ ظَهْرٌ	١٥٤ ضِرَابٌ	٦٢	صَرَصَرٌ
١٧ ظَهْرَانٌ	٧٧ ضَارِجٌ	١٥٤	صِرَامٌ
حرف العين	١٥٣ ضَارُورَةٌ	٩٩	صَعَرٌ
٢٤٥ عَيْدِيٌّ	٩٩ ضَاعَفَ	٩٩	صَاعِرٌ
٢٠٠ عَبَّوْثُرَانٌ	٧٣ ضِلَعٌ	١١	صَعْفُوقٌ
٢٠٠ عَبِيْثُرَانٌ	٢٤٢ ضِنَاكٌ	١١	صَعْفُوقٌ
٢٦٨ عَبَايِيدٌ	٩٥ ضَوَاٌ	٤٤	صَقٌّ
٢٦٨ عَبَادِيدٌ	١٩٠ ضَالٌ	٧٣	صَلَعٌ
١١٨ عَتَبٌ	حرف الطاء	١٦١	صَلْعَةٌ
١٩٧ عَمٌّ	٢٢ طَأْمَنَ	١٩١	صَلٌّ
١٩٧ عُمَانٌ	٤٨ طُحْلُبٌ	٢٠٠	صَلِّيَانٌ
١١ عُنُونٌ	٢٩ طَرْفَاءٌ	٦٠ و ٢٥٣	صَمَحْمَحٌ
٦٠ عَشْوَالٌ	١٧٢ طَلْبُ عِلْمٍ	١٩٧ و ١٩٩	صَمِيَانٌ
٢٥٣ عَشْوَالٌ	١٥٤ طِلَاحٌ	١٥٧	صَنَعٌ
١٢٤ عَنَا	٢١٧ و ١٩٨ طُوْمَارٌ	١٦١	صَهَبٌ
٩٥ عَجْزٌ	١٩٨ طَامُورٌ	١٦١	صُهَيْبَةٌ
٧٢ عَجَفٌ	١١٥ و ٨١ طِلَاحٌ	٢٠٩	صُهُوبَةٌ
			صَابٌ

٥١	عَلْبَط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلِج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطِيْس	٢	عَضُد	٢٦٣	عَجَس
٥١	عَلَطِيْس	٩ و ٥١	عَضْرَفُوْط	٢٣٠	عَجُوْز
١٧٢	عَلَق مَضْنَة	٢٥٣	عَطَوْد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلَق عِلْم	٢٧٩	عَطَار	٧٧	عَذِيْب
١٩٥	عَلَقِي	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عَدَا فِرَة
٦١	عَلَكْد	٢٥٦	عَفْر نِيَة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَل	٢٥٥	عَفْر نِي	٢٤٢	عَرَس
١٥٤	عَلَاط	٢٥٦	عَفْر نَاَة	٥٩	عَرَضْنَة
١٧٣	عَلَا قَة	١٥ و ٢٥٦	عَفْرِيْت	٢٤٥	عَرَضْنِي
٢٥٧	عَلَا نِيَة	٢٥٦	عَفْرِيَة	٥١	عَرَفَج
٦٠	عَلَس	٦٠ و ٢٤٥	عَفْرَجَج	٥١	عَرَنْتُن
٢٦٢	عَنْتَرِيْس	٢٥٤ و ٢٥٢		٢٠٨	عَرُوَة
٥٩	عَنْسَل	٢٥٧ و ٢٥٦	عَفَارِيَة	٢٠٨	عَرُوَض
٢٥١	عَنْفُوَان	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِيْقَة
٢٢٩	عَنْاق	٩٤ و ٩٢	عَقْر	١٥٤	عَرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْرَب	١٥٤	عَرَاضِر
٤٨	عُوْطَط	٢٣٨	عَقْرَبَاء	٧٨	عَز
٩٥	عَوْن	٢٣٨ و ١٩٩	عَقْرَبَان	٧٢	عَسْر
١٥٥	عَوَاء	٦٠	عَقْنَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	عَوَان	٢٣٩ و ٢٣٨	عُقَاب	١١٢	عُشْب



٤٣	فَصِيدُ	٩٦	غَوْرُ	١٦٠	عَيْسٌ
١٧٦	فَاِضْلَةٌ	١٥٥	غَوَاثُ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطُورُ	١٩٥	غَوْغَاءُ	٢٦٣	عَيْضَمُورُ
١٦٩	فَعَالٌ	١٤٩	غَيْلِمٌ	١٥٠	عَيْنٌ
١٨	فَقِيْمُوجٌ	حرف الفاء		٢٧٨	عَابٌ
١٠٧	فَكَكٌ	١٥٥	فَتَاتٌ	١٧٥	عَاقِبَةٌ
٢٢٢	فُلٌ	٨٧	فَتَنٌ	٨٥	عَانَ
٣٥	فَلَسٌ	١٨	فَخَصَطٌ	حرف الغين	
٢٥٠	فَلَيْقٌ	٨٧ و ٩٣	فَخَى	٨٨	غُدَّةٌ
٧٠	فَنِيْقٌ	٦١	فِرْدَوْسٌ	٢٥٢	غَدَوْدَنٌ
٩٦	فَوْزٌ	١٥٣	فِرَارٌ	١٤٤	غَرثٌ
١٠٥	فَوْقٌ	٢٤١	فِرَاسٌ	١٦١	غُرْلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٥٩	فِرَاسِنٌ	٢٢٩	غَزْوَانٌ
حرف القاف		٦٩	فِرَاصِمٌ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبِيْحٌ	٦٩	فِرَاصِنٌ	٧٠	غَضُوبٌ
٥٤ و ٩	قَبِيْعَتْرَى	١٨	فِرْدٌ	٢٩	غَضِيَاءٌ
٦٩	قَبِيْرَانٌ	١٧	فُسْطَاطٌ	١٥٨	غَلَبٌ
٢٠٢	قِدَارٌ	٩٤	فُسُقٌ	١٥٣	غَلْبَةٌ
٢٤٣	قُدَامٌ	٢٨٢	فُسَيْكِلٌ	٢١٠ و ١٥٣	غَلْبِيٌّ
٥١	قُدَّعِيْلٌ	٤٣	فُصْدَلَةٌ	٩٥	غَلَسٌ
١٩٤	قُدْفٌ			١٤٨	غَعْمٌ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسور	٤٨	قُمَدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَمَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قَمَزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قَرَشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوم	١٦١	قَلْفَة	٢٦٤ و ٥١	قَرَطَبُوس
٢١١	قِي	١٤٤	قلق	٥١	قَرَطَب
حرف الكاف		١٧٨	قَلْقَال	١١	قَرُطاس
		٦٨	قَلْنَس	١٧	قَرُطاط
٧٢	كَدِر	١٥٥	قَلَامَة	٢٦٤ و ٢٠٠ و ١٠	قَرَعْبِلَانَة
١٦١	كُدُورَة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قَرَاضَة
٩٠	كُدِيَة	٢٦١	قَمَحْدُورَة	٢٤٨	قَرِيْنَاء
١٧٦	كاذِبَة	٥٣	قَمَد	١٧	قَسْطاس
٢٤٩	كُرْدُوس	٥١ و ٣	قَمَطَر	٧٤	قَسَامَة
٦٣	كركر	١٥٦	قَمَاص	٢٩	قَصْبَاء
٦٠	كروّس	٦٢	قَنْب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَمَم	٦٩	قَصْمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَهَب	٧٦	قَصُور
١٥٤	كشاح	٢١	قَهْر	٢٢٣	قَط
١٣٤	كعج	١٩٦	قَوْبَاء	١٦١	قُطَمَة
٢٨٠	كعيت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قَطُوطَى
٢٩١	كغنيك	٢٤٣	قَوَس	١٩٩ و ١٩٧	قَطَوَان

١٧٣	مَحِيض
٤١	مُحِين
٥١	مُخَلَّب
٢٧٣	مُخْلِيس
١٦٨	مِخْنَقَة
١٨٢	مِدْب
١١٦	مِد
٢٥٠	مِدَة
٢٩	مِدْرَعَة
١٨٧	مُدُق
١٨٧	مُدْهُن
٧	مُد
١٨٣	مُدْلَة
١٧٢	مُدْمَة
١٨٤	مِرْبَد
٩٢	مِرْبَع
١٩٤	مِرْت
١٧٣	مِرْجِع
١٨١	مِرْفَق
١٧٥	مِرْفُوع
١٥٠	مِرْقَن
٦٣	مِرْمَرِيس

١٨٨	لُبِّي
٧٢	لِحْج
٧٢	لِحْز
٢٤٤	لُعَيْزِي
١٤٤	لَهْف
١٤٣	لَوِي
٢٥٠	لَيْن
١٥٩	لَيَان

### حرف الميم

١٧٣	مَادُبَة
١٧٣	مَارَبَة
١٨٢	مَأْوِي
١٧٤	مَأْوِيَة
٧٧	مُتَأَمِّل
١٧٤	مَجْلُود
١٠٠	مَجْمُوعَة
١٢٢	مَجَن
١٨٧	مُحْرَضَة
١٧٢	مَحْسَبَة
٤٠	مَحَك
١٨٦	مِحْلَب
١٧٠	مِجْمِيَة

٢٩٢	كَل
٢٢١	كَلْنَا
٢٨١	كَمِيْت
٦١	كُنَابِيْل
٢٤٢	كِنَاز
٤٩	كَنْهَبُل
٥٦	كَنْهَوْر
٧٣	كَب
٣٦	كَاهِل
٢٥٦	كُوْأَل
٥٣	كُوْتَر
٩٥ و ٩٦	كُوْف
٥٤	كُوْكَب
٢٢٠	كِيْت
١٣٨	كَاد
٧٠	كَوْن
١٥٢	كِيْمُونَة

### حرف اللام

١٠٩	لَام
١١١	لَامَة
٢٧٠	لُؤْم
٧٤	لَبِث

٩٦	مَفَاذَة	١٨٨	مُطَحَّب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبَرَة	١٤٢	مِطْرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزُود
١٧٣	مَقْدَرَة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِيء
٧٠	مُقْرِم	١٧١	مَطْلَع	١٨٣ و ١٧٣	مُسْرُبَة
٢٨	مَقْرُور	١٧٢	مَظْلَمَة	٢٥٠	مُسْرُول
١٨٣	مَقْنُونَة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْفُط
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرَة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبَر	٣٧	مَعْرَس	٩٥	مَسِي
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعْصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوهَة	٢٤٨	مَعْلُوجَاء	١٥٠	مُشْدِن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُورَاء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُبَة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُقَة
١٥٠	مَلْقَن	٢٠٨	مُعَاوِيَة	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مَنْتَج	٤٤	مَعْبُون	١٢٢	مَشَق
٢٢١	مَنْت	١٨٧	مُعْمُور	١٤٢	مُصْحَف
٤٥	مَنْتَصِبَاء	١٨٧	مُعْرُود	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مَنْتَصَاء	١٨٧	مُعْمُور	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجَنِيْق	١٨٧	مُعْلُوق	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَنِيْن	١٠	مَعْنَاطِيْس	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مَنْدِيل	١٧٤	مَقْتُون	١٨٨	مُضْفِد ع
		١٨٣	مَقْيُودَة	١٨٤	مِطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَفَ	٢٢	ماهة	١٨٧	مَنْصُلٌ
١٤٧	نَصْفَان	٨	مُ اللهُ	١٤	مَهْدَد
١٢٥	ناصية	حرف النون		١٧٣	مَهْلِكَةٌ
٩٩	نَعْمَةٌ			١٩٤	مَهْمَةٌ
٩٩	ناعم	٤٠٧	نَوُورٌ	٢٢	مَهَيَّة
٢٨١	نَغْرَان	٣٢	نَهْطِلِ	٢٥٦	مَهَارَى
١٦١	نَهْجَةٌ	١٥٥	نَهْمٌ	١٨٦	مَوَالَةٌ
١٦٢	نَهَضَ	٤٥	نَهْبَةٌ	٩٣	مَوْتٌ
١٥٦	نَهَاوَةٌ	١٥٥	نَهْيٌ	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نهوة	١٢٥	نَهْلٌ	١٨٦	مَوْرَقٌ
١٥٦	نَهْيَةٌ	٢١٢	نَهْيٌ	١٧٥	مَوْضُوعٌ
١٥٦	نفاة	١٣٧	نَهْجِدَ	١٨٥	مَوْظَبٌ
١٥٦	نفاء	٢٩	نَدَلٌ	١٨٦	مَوْكَلٌ
١٥٦	نَغْرَانٌ	١٥٨	نَدِيمٌ	١٨٦	مَوْهَبٌ
١٦٢	نقوع	٦٩	نَرْجِسٌ	١٨٥	مَوْهَبَةٌ
١٥٠	نقى	١٦١	نَرْعَةٌ	١٧٣	مَيْسِرٌ
١٥٦	نَقَاوَةٌ	١٥٦	نَرْوَانٌ	١٧٠	مَيْسِرٌ
١٥٦	نَقَايَةٌ	١٦٥	نَرْهَى	١٧٢	مَيْسِرَةٌ
١٥٦	نقاة	١٨٢	نَسْكٌ	١٤٩	مَيْلٌ
٧٢	نَكْدٌ	١٢٢	نَسَمٌ	١١١	مَائِدَةٌ

٢٤٤	وَرَى	٤٦ و ٤٢	هَيَّوْ	١٦٨	هَيَّيْمَى
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِرْ	١٥٥	هَيَّيْتْ
٢٨	وَزْ	١٥٢	هَيَّعُوْعَة	١٥٥	هَيَّيْقْ
١٢٠	وَسِعَ	٣١	هَائِعْ	٢٤١	نَاب
١٧٤	وَسَامَة	٢١	هَاعْ	١٥١	نَاع
١٢٠	وَضُوْ	حرف الواو		١٤٩	نِيْرِبْ
١٥٩	وَضُوْءْ			١٤٩	نِيْرِبْ
١٢٠	وَطِيْءٌ	٣٣	وَأَلْ	حرف الهاء	
١٣٥	وَعَقْ	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَيَّيْخْ
٣٨	وَعِلْ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَيَّجَرَ
١٣٦	وَعِيْمَ	١٦٢	وَجُورْ	١٦٨	هَيَّجِيْرَى
١٢١	وَعِرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَيَّجَفْ
١٥٩	وَقُوْدْ	٢١٦	وَدْ	٤٨	هَدْبِدْ
١٣٥	وَقِهْ	١٣٠	وَدَعْ	١٧٥	هَدَعْ
٢٣١	وَقَاءْ	١٥٤	وَدَقْ	٨٧	هَدِيْةٌ
٢١٥	وَكَلَّةٌ	١٣١	وَدَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِيْمَ	٢٤٤	وَرَأْ	١٨	هَرَأَقْ
١٢١	وَلِهْ	١٩٩	وَرَشَانْ	١٤٥ و ٧٣	هَضِيْمَ
١٢١	وَهْلَ	١٢٠ و ١٣٦	وَرَعْ	٦٩	هَاتَمَ
٣٥	وَيْبٌ	٩٥	وَرَقْ	٦١	هَمْرَشْ
٣٥	وَيْحْ	١٣٥	وَرِكَ	١٢٠	هَنَأْ
٣٥	وَيْسْ	٣٣	وَزَنْتَلْ	٢٢٠	هَنْتْ
٣٥	وَيْلْ	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلِيْعْ

١٨٨	يَمَّعْنَ	٢٥٢	يَرَنْدَج	حرف الياء	
١٦٩	يَمِّي	١٢٩	يَسْر	٨٥	يَدَاهُ
٧٠	يَنْبَاع	٥٩	يَلْمَع	٦٩	يَرَنَاءُ
٣٥	يُوح	٢٥٢ و ٥٣	يَلْنَدَد	٦٩	يُرَنَاءُ

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن  
الحاجب للعلامة رضي الدين الأستراياذى

## فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

### البيت الشاهد

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البسيط	نحو الأَمِيلِح من سَمَنان مُبْتَكرا
٢٦	الطويل	جرى متى يُظلمُ يُماقِبُ بظلمه
٣٦	»	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
٣٧	المنسرح	جاءوا بجيشٍ لو قيس مُعْرَسُه
٤٣	الطويل	[ فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها ]
٤٣	الرجز	[ خَوْدٌ يُعْطَى الفرعُ منها المؤْتَزِرُ ]
٤٤	الطويل	وما كل مبتاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُه
٤٥	الرجز	فَباتَ منتصبًا ومَا تَكَرَّدَسَا
٤٥	الطويل	[ الأَرْبُ مولودٌ وليس له أَبٌ ]
٧٠	الكامل	يَنْبَاعُ من ذِفْرَى غُضوبِ جَسْرَةٍ
٧٧	الطويل	قعدتُ له وَصُحْبَتِي بين ضارِحِ
٩١	»	{ رَقَقْتُ عَلَى رَنْعِ لمية ناقتي
٩٣	البسيط	{ وأَسْقِيه حتى كادَ مِمَّا أبته
١١٣	الرجز	مازلت أفتحُ أَبوابًا وأغلقها
		إلى أرى النعاسَ يَغْرُنْدِينِي
		أَطْرُدُه عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكننا لم نذكرها في هذه

الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .



ص	بجر الشاهد	البيت الشاهد
١١٤	المنسرح	[ نستوقد النَّبْلَ بالحضيض وَنَصَّ طاد نَفُوسًا ] بُنْتُ عَلَى الكرم
١٣١	الرمل	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى وَدَعَهُ
١٣٢	الكمال	لوشئت قد نَقَعَ الفؤاد بشربة تَدَعُ الحوائم لا يَجِدُنْ غَلِيلًا
١٣٧	الرجز	عَيْشِي وَلَا بَأْمَنُ أَنْ تَمَأَى بُنَيْتِي سَيِّدَةَ البنات
١٣٩	»	فَإِنَّه أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا . . . . .
١٥٠	»	مَابالُ عَيْبِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ . . . . .
١٥٨	البيسط	إِن الخليط أَجَدُّوا البين فأنجردوا وَأَخْلَفوكَ عَدَّ الأمر الذي وَعَدُوا
١٦٥	الرجز	فَمَهَى تُنَزِّي ذَلُوهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًا
١٦٨	الطويل	بشين الزمي لا ، إِن لا إِن لَزِمْتِهِ علي كثرة الواشين أَي مَعُونِ
١٦٩	الرجز	[ نعم أخو الهيجاء لليوم الهبي ] ليوم رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمِ
١٧٦	الوافر	كفني بالنأي من أسماء كافٍ وليس لنأيها إِذ طال شافٍ
١٧٧	الطويل	فلو أَنَّ واشٍ باليمامة داره وداري بأعلى حَضْرَمَوْتِ اهتدى ليا
١٧٧	»	{ أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدت ربي ، وَإِنِّي كَبِينَ رِجَاحٍ قَائِمٍ وَمَقَامِ } { على حَلْفَةٍ لِأَشْتَمِ الدهر مسامًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زورِ كَلامِ
١٨٠	الطويل	لَقِيتُ بَدْرَبِ القُلَّةِ الفجر لَقِيَّةً شَقَّتْ كَدَى وَالليلُ فِيهِ قَتِيلِ
١٨٠	البيسط	ها إِن تاعِذْرَةٌ إِلاَّ تَكُنْ نَفْعَتِ فَانَّ صاحِبها قَد تاه في البَلدِ
١٨٨	الرجز	يَمَنَّ أَعْدَاؤًا بِلُبِّي أَوْ أَجَا مُضَفِّعَاتِ كَلِّها مُطَحَّلِيَّةُ
١٩٠	البيسط	يَما أَمِيلُحْ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا من هَوَلِيَّائِ كُن الضال والسَّمُرُ (١)
١٩١	الرجز	داهيَّةٌ قَد صُغَّرتُ مِنَ الكَبرِ صِلْ صَفًّا ما تَنطوي مِنَ القِصْرِ

(١) وانظره أيضاً في (ص ٢٨٠) وفي (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْمِيَّةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَنْبَلِغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتَعْمَلَا
١٩٤	الرجز	وَمَهْمَهَيْنِ قَدَّ فَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِثْلَ ظَهْوَرِ الثَّرَسَيْنِ
١٩٤	المرج	لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّاتَا
٢١٠	الطويل	حَمَى لَا يَحِلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ
٢٣١	الوافر	وَقَالَمَا مُعَيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بَعْقَدٍ أَوْ بَعْدِ
٢٤٢	الرجز	إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْخُنَّاطِ لَثِيمَةً مَذْمُومَةَ الْخَوَّاطِ
٢٧٠	المتقارب	عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالُهُ فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا التَّهْنِيدَ هِينَا قَلِيصَاتِ وَأَبْيَكْرِينَا
٢٧٣	الكامل	أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْخَلْسِ
٢٧٧	الرجز	فِي كُلِّ يَوْمٍ مَّا وَكُلِّ لَيْلَةٍ . . . . .

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

## فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	المثل	ش
٣٧	أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ	ش
٤٣	لم يحرم من فُضِّدَ له	»
٨٠	إن لم يكن خل نخمر	»
٨٥	استنوق الجمل	»
٩١	أكرمت فاربط	»
٩٥	لا تُعلم العوان الخمر	ت
١١١	إن البغات بأرضنا يستنسر	ش
١٧٥	صدقني سن بكره	»
١٩٧	إن لم أكن صنماً فاني أعتثم	ت
٢٨٣	عرف حميق جملة	ش
٢٩١	شرهك ما بلغك المحل	ت